جامعة الدول العربيـة
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

دراســـــة
التجارة الخارجية للسلع الزراعية فى البـلاد العربيـــــة
وعوائق تبادلها ووســـــائل تنشيطهـا

جميع البيانات الواردة فى هذا التقرير خاصة بالمنظمة العربية
للتنمية الزراعية ولا يجوز اعادة نشرها كليا او جزئيـــا
دون الحصول على موافقة مسبقـة من المنظمـــــة

١٩٧٥

جامعة الدول العربيـة
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

السادة الموقرون رئيس واعضاء مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تحية طيبة وبعد ،

بناء على قرار مجلسكم الموقر فى الدورة الاولى والثانية بتاريخ ٢٩/ ١/ ١٩٧٣ والخاص " بدراسة حجم الانتاج الزراعى العربى واحتياجات الدول العربية من السلع الزراعية وحجم التجارة الخارجية لهذه السلع وحجم التبادل التجارى بين الدول الاعضاء وتسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول الاعضاء ."

وتنفيذا لهذا القرار كونت المنظمة فريقا لدراسة " التجارة الخارجية للسلع الزراعية فى البلاد العربية وعوائق تبادلها ووسائل تنشيطها " برئاسة الاستاذ الدكتور عبد المنعم البنا نائب رئيس البنك المركزى المصرى وعضوية السادة : الدكتور احمد حمزه خليفة ـ السودان والدكتور رجاء عبد الرسول والدكتور محمد عبد المنعم عفر ـ بمعهد التخطيط القومى ـ مصر ـ الدكتور حازم مصطفى منصور والسيد محمد احمد عطار اقتصاديين ـ مصر .

وقد قام الفريق بجمع البيانات والاحصاءات المتاحة لهذه الدراسة المرفقة

وفى حدود الامكانيات الاحصائية والخبرات الفنية المتاحة تضمنت الدراسة مقارنة عن السياسة الزراعية وتحرير التجارة العربية فى السلع الزراعية فى نطاق التكتلات الاقليمية الهامة والمنظمات الاقتصادية الدولية ، وتحليلا للهيكل التجارى للسلع الزراعية فى الدول العربية ، وكذلك الهيكل الانتاجى حيث انه جزء يتجزأ من التجارة، وتحليلا للمحاولات التى بذلت لتحرير التجارة فى النطاق العربى بالنسبة للسلع الزراعية ، وبصفة خاصة تحليل اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت وقرار السوق العربية المشتركة الذى انبثق عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، ومدى فعالية هاتين الاتفاقيتين فى هذا الشأن .

وتضمنت الدراسة كذلك تعريفا للقيود التى تعوق التجارة بين الدول العربية من جمركية وادارية وتنظيمية ونقدية وغيرها ، وما تفرضه كل بلد عربى من هذه القيود واقتراحات بشأن الغائها استهدافا لتحرير التجارة فى السلع الزراعية .

وفى ضوء ما سبق بيانه فقد تضمنت الدراسة نتائج مستخلصة من الواقع العربى فى المجال الزراعى وتوصيات واقتراحات بشأن دعم السياسة الزراعية وتحرير التجارة من القيود وربط الطلب المتبادل للدول الاعضاء بالامكانيات المتاحة فى مجال الانتاج .

ولاهمية التوصيات التى توصلت اليها الدراسة ـ ابين فيما يلى ماتراه اللجنة فى نقطتين اساسيتين :

اولا : فى الاجل القصير وفى اطار الهيكل الحالى للتجارة العربية والانتاج بالنسبة للسلع الزراعية :

أ / توصى اللجنة ان تقوم جامعة الدول العربية الزراعية بتكوين لجنة مشتركة لتطبيق مبدأ المعاملة التفضيلية استيرادا وتصديرا بين الدول العربية .

ب/ ان تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ بدورها ـ فى تنسيق استيراد السلع الزراعية الرئيسية التى تحتاج اليها كل دوله عربية بما يلائم ظروفها وبما يكفل مقاومة تلك التيارات الكبيرة فى السوق الدولية .

جـ/ توسيع قاعدة الاتفاقيات المتعددة الاطراف بشأن تحرير التجارة العربية .

د / اقترحت الدراسة لتحرير التجارة فى السلع الزراعية اعفاءات معينة بالنسبة للرسوم الجمركية والقيود الحصصية استيرادا او تصديرا وافضل سعر للصرف بيعا وشراء والقيود بالنسبة للقطاع العام والخاص واولويات الاستيراد فى ميزانية النقد الاجنبى .

هـ/ التسهيلات المصرفية فى البنوك المركزية العربية لخدمة التجارة بين الدول العربية .

و/ انشاء صندوق عربى لموازنة الاسعار تساهم فيه الدول الاعضاء .

ثانيا:في الاجل الطويل ـ تقترح اللجنة الآتي :

أ/ ان تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بوضع خطة على المستوى الاقليمي العربي للاستفادة من الامكانات المتاحة في المنطقة العربية للانتاج الزراعي الوفير.

ب/ انشاء صندوق للتنمية الزراعية في الدول العربية اما في شكل رصيد مجنب في مؤسسة الانماء العربي واما في شكل انشاء بنك عربي للاستثمار الزراعي ـ لتنفيذ دراسات المشاريع التي تقوم بها المنظمة وتثبت جدواها الاقتصادية والفنية وهذا الاقتراح تعضيد لما سبق ان قدمه ممثلو الجمهورية العراقية في اجتماعي الدورتين السابقتين.

واننى اذ اقدم هذه الدراسة لسيادتكم لا يسعنى الا ان اذكر بالامتنان جهود فريق الدراسة وكل ما قدمته لهم الدول العربية من تسهيلات ـ لخير ورفاهية الشعب العربي ولازدهار الامة العربية المجيدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ,,,, ,,,, ,,,,

المدير العام

دكتور كمال رمزي استينو

المحتويـــات

	صـــفحه
١ ــ المقد مه	٥
٢ــ التوصيات	١١
٣ــ تنسيق السياسة الزراعية فى المجال الا قليمى والمجال الد ولى	١٦
اولا : التنسيق الزراعى فى التكتلات الا قليمية	١٦
ثانيا : تحرير التجارة فى السلع الزراعية فى مجال المنظمـــات والا تفاقيات الد ولية	٢٥
ثالثا : المشكلة العالمية للغذ اء	٣٦
٤ــ التجارة الخارجية للد ول العربية فى السلع الزراعية	٤٤
اولا : الهيكل التجارى الخارجى للبلاد العربية	٤٤
ثانيا : التجارة الخارجية للبلاد العربية فى السلع الزراعية	٥٦
ثالثا : القيود المفروضه على التباد ل التجارى بين البلاد العربية	٧٨
رابعا : محاولا ت تحرير التجارة بين البلاد العربية وموقف السلع الزراعية منها	١١٢
خامسا : تقييم الا تفاقيات ومد ى فعاليتها فى تحرير التجارة	١٢٧
٥ــ ملحـــق احصـــائى	

المقدمـــــة

تعنى هذه الدراسة بالهيكل التجارى للسلع الزراعية بين الدول العربيـة ومدى امكانية ازالة مختلف الحواجز والقيود التي تعترض سبيل التجارة فى هـذه السلع بغية تحقيق تنمية هذا التبادل التجارى كاحدى دعائم التكامل الاقتصادى العربى • وحتى تستكمل الدراسة نواحيها المختلفة ونصل فيها الى نتائج يسترشد بها واضعو السياسه الزراعيه العربية كان لابد ان نتناول امورا هامه وثيقه الصلة بموضوع البحث وهى الهيكل التجارى الخارجى للبلاد العربية مع العالم الخارجى وفيما بينها • والهيكل التجارى فى السلع الزراعيه بالذات مع العالم الخارجى وفيما بينها ايضا وكجزء لا يتجزأ من الهيكل التجارى العام •

ومما تناولته الدراسه ايضا بجانب الهيكل التجارى تقييم جدوى المحاولات التى تمت على اساس متعدد الاطراف فى نطاق جامعة الدول العربية ومنظماتها خاصة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومدى فعاليتها بالنسبة لتحرير التبـادل التجارى للسلع الزراعية ، ولذلك تناولت الدراسه بالتحليل بصفة خاصة الاتفاقيتين الاساسيتين فى هذا الشأن وهى اتفاقيه تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجاره الترانزيت وما يتبعها من اتفاقيه تسديد المدفوعات الجارية ، وكذلك قرار السوق العربية المشتركة الذى انبثق عن اتفاقية الوحدة الاقتصاديه العربية • وفى هـذا الشأن تناولت الدراسه ايضا دراسه طبيعة القيود المفروضه على التجارة من قبـل مختلف الدول العربية ، كما حللت طبيعة هذه القيود بمختلف انواعها الجمركيـه والادارية والنقدية وذلك من زاوية تأثيرها على سير التجارة بين الدول ومـدى امكانية ازالتهـا بغيه تحرير التجـارة وموقـف مختـلف الـدول العربية منها •

واسترشادا بما حدث فى المناطق الاخرى فيما يتعلق بتحرير التجارة فى السلع الزراعية وتنسيق السياسة الزراعية فقد استعرضت الدراسة المحاولات التى تمت اويجرى بحثها فى اتحاد البينيلوكس والسوق الاوربية المشتركة وكذلك المشاورات والمفاوضات الزراعية التى تتم فى اطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) . وحيث ان اسلوب الاتفاقيات السلعية المتعددة الاطراف قد يمكن الاقتباس منه فى تنسيق السياسة الزراعية العربية فى مجالى الانتاج والتجارة ، فقد استعرضت الدراسة كذلك الاسس الهامة التى تبنى عليها تلك الاتفاقيات التى عقدت فى المجال الاقتصادى الدولى .

ولتبيان حجم مشكلة تجارة السلع الزراعية بالنسبة للبلاد العربية خاصة فيما يتعلق بالواردات من السلع الغذائية فقد تناول البحث ايضا مشكلة الغذاء العالمى لأن التعرف على ابعاد هذه المشكلة قد ينير السبيل لتحقيق الأمن الغذائى للبلاد العربية .

هذا ومن المعروف ان تجميع الاحصاءات الزراعية حتى احدث تاريخ بالنسبة لجميع الدول العربية وحسب جداول وبنود موحدة من الصعوبة بمكان ولذلك فقد تم تجميع الاحصائيات حسب المتاح الممكن منها وبحيث يمكن جمعها فى شكل مقارن وحتى نصل الى النتائج المطلوبة . ولكن على الرغم من هذه الصعوبة فان الاتجاهات العامة التى تشير اليها الاحصاءات والبيانات تعتبر صحيحة خاصة فيما يتعلق بتطورها فى المستقبل . ولذلك فان ما وصلنا اليه من نتائج بالتحليل الاحصائى والمعلومات الاساسية الاخرى يمكن ان يتخذ اساسا لرسم سياسة التنسيق الزراعى سواء فى الانتاج او التجارة بالنسبة للدول العربية . وتقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية فى دراسة اخرى هذا العام (١٩٧٥) بتجميع الاحصاءات الزراعية العربية فى شكل جداول موحدة ولاحدث تاريخ ممكن بحيث تكون منها سلسلة زمنية تكون خير مرجع للدراسات المتعلقة بالسياسة الزراعية فى مختلف المجالات .

ان التجارة الخارجية للبلاد العربية بينها وبين بعضها تمثل نسبة ضئيلة من تجارتها العالمية ، اذ مازالت تمثل نحو ٧٪ من تجارتها الخارجية ويعتبر هذا مسايرة للهيكل التجارى للبلاد النامية فى مجموعها ، الا انها اكثر وضوحا فى المجال العربى كمجموعة من هذه البلاد النامية . وتمثل السلع الزراعية نسبة تزيد عن النصف من التجارة فى الدول العربية اذ تبلغ التجارة فى هذه السلع نسبة نحو ٦٠٪ ، بعد

استبعاد البترول ، من حجم التجارة الكلى من البلاد العربية . الا انه يلاحظ انه على الرغم من ارتفاع هذه النسبة فان البلاد العربية فى مجموعها تستورد النسبة الغالبة من السلع الزراعية الغذائية كالقمح والذرة والارز من خارج المنطقة . كما ان النسبة الغالبة من صادرات السلع الزراعية العربية تصدر الى خارج المنطقة كالقطن والارز والفواكه والخضروات .

ويتضح من الاحصاءات الواردة فى هذه الدراسات ان هيكل الانتاج والطلب على مختلف السلع الزراعية فى الدول العربية يستلزم ربط التجارة العربية بالانتاج العربى ، اذ بدون ذلك سيظل حجم التجارة بين البلاد العربية فى السلع الزراعية ضئيلا ويمثل نسبة صغيرة فى تعاملها الخارجى . وحتى ولو بذلت الجهود لتحرير تجارة السلع الزراعية بالكامل بين الدول العربية ، وحتى لو تضاعف حجم التجارة الحالى فى السلع الزراعية فانه سيظل دائما ممثلا لنسبة ضئيلة فى تجارتها الخارجية الا اذا اتخذت الخطوات اللازمة للاستفادة من امكانيات الانتاج الزراعى فى مختلف البلاد العربية لسد حاجة المنطقة ما امكن ذلك ، وذلك اتجاها لتحقيق الاكتفاء الذاتى .

تزداد اهمية هذا الاعتبار لو اخذنا فى الحسبان ازدياد الطلب على الغذاء فى الدول العربية زيادة افقية ناشئة عن زيادة عدد السكان وزيادة رأسية ناشئة عن ارتفاع الدخول وبالتالى مستوى المعيشة . فاذا اضفنا الى ذلك ان العجز المتزايد فى ميزان التجارة نتيجة لهذا سيزداد بل وقد يتضاعف نتيجة لارتفاع اسعار المواد الغذائية نتيجة لمختلف السياسات التى تتبعها الدول الكبرى بما تعقده من صفقات تجارية كبيرة فيما بينها ، وفيما تتبعه من سياسة حمائية لمزارعيها ، فضلا عن ارتفاع الاسعار ارتفاعا كبيرا نتيجة لعوامل التضخم النقدى . فان كل هذا لابد وان يؤدى الى عجز مزمن متزايد فى موازين مدفوعات كثير من الدول العربية مما قد لا يمكن معه تحقيق الامن الغذائى لشعوبها وما لا يمكن معه ايضا ان يتاح لها النقد الاجنبى اللازم للانفاق على مجالات التنمية الاخرى كالتصنيع .... وخلافه .

ويزداد الامر سوءا اذا ما تذكرنا ان السلع الغذائية قد لا تتاح فى الاسواق العالمية بغض النظر عن ارتفاع اسعارها مما يؤدى الى عجز الدول العربية فى استيراد الكميات اللازمة لها من الخارج حتى لو اتيح لها النقد الاجنبى اللازم . ولهذا فان التركيز على تحرير تجارة السلع الزراعية فقط بدون تطوير الانتاج الزراعى لن يؤدى الى زيادة حجم التجارة فى هذه السلع زيادة ملموسة ولا الى علاج المشكلة الاساسية وهى تنسيق السياسة الزراعية بما يكفل سد حاجة المنطقة من هذه السلع بالشروط وبالاسعار وبالكميات المطلوبة .

باستعراض اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية اتضح انها ركزت اساسا على ازالة الرسوم الجمركية بناء على جداول للاعفاء والتخفيض اعفيت بمقتضاها اغلب السلع الزراعية المتداولة من الرسوم الجمركية . الا ان الدراسة فى بعض الدول العربية التى انضمت الى هذه الاتفاقية تؤكد انها لم تؤد الى تنشيط يذكر فى تجارتها مع الدول الاعضاء الاخرى فى الاتفاقية وقد يكون مرد ذلك الى ان الاتفاقية ، فضلا عن انها لم تتصف بالشمول ، اذ لم تنضم اليها الا سبع دول عربية ، فان لبعض هذه الدول العربية تحفظات على بند او اخر قللت من شأن الاتفاقية . كما انه من اهم عيوبها انها لم تتناول بالالغاء او التخفيض القيود الاخرى المفروضة على التجارة وعلى رأسها القيود الادارية كالحصص واذون الاستيراد والتصدير والقيود النقدية كتعدد اسعار الصرف . وكذلك فان السوق العربية المشتركة لم تنضم اليه الا اربع دول فقط من اعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . واثبتت الدراسة هنا ايضا ان انضمام هذه الدول الى السوق لم يؤثر كثيرا فى تنمية حجم التبادل التجارى بينها وذلك على الرغم من ان السوق حاول معالجة النقص السابق بيانه فى اتفاقية تسهيل التبادل التجارى اى النص على تحرير التجارة حسب برنامج مرسوم من القيود الادارية والنقدية والحصصية وليست القيود الجمركية فقط . والواقع ان متابعة ماتم فى هذا الشأن يثبت ان بعض الدول خاصة بالنسبة للقيود الادارية والحصصية لم يتيسر لها تطبيق مقررات الاعفاء بالنسبة لاغلب السلع المتبادلة لظروف تموينية او ظروف تتعلق باقتصاد الحرب او لاية ظروف اخرى اقتضتها اقتصاديات هذه الدول .

والواقع ان عدم شمول الاتفاقيات المتعددة الاطراف لجميع او اغلب الدول العربية تمثل عدم رغبة من جانب كثير من الدول للانضمام اليها . فعلى سبيل المثال نلاحظ انه لم ينضم الى اتفاقية تسهيل التبادل التجارى الا نحو ثلث اعضاء المجلس الاقتصادى العربى ، كما لم ينضم الى السوق العربية المشتركة الا نحو ثلث اعضاء اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ايضا . ولا يمثل هذا الاتجاه مجرد عدم الرغبة او الميل فى التعاون الاقتصادى من جانب الدول التى لم تنضم ، بل قد يكون السبب فيه ايضا ، كما سبق بيانه ، محاولة علاج تحرير التجارة بمعزل عن الانتاج ، وقلة الاهمية النسبية للتجارة بين الدول العربية مما لا يبدى اهتماما بتحريرها ـ على خلاف ما يحدث فى السوق الاوربية المشتركة مثلا ـ . واهم من ذلك ان تلك الاتفاقيات يجب ان تراعى نصا وتطبيقا الاختلاف فى الظروف الاقتصادية والهياكل الانتاجية والتجارية ومستويات التنمية فى الدول الاعضاء

يتضح من الدراسات المقارنة التى وردت فى هذه الدراسة ان الاسواق المشتركة الاخرى كالبينيلوكس والسوق الاوربية المشتركة وكذلك فى نطاق الاتفاقيات الاقليمية كالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وكذلك ماعقد فى المجال الدولى من اتفاقيات دولية فى السلع الزراعية ، وما اثير فى منظمة الفاو العالمية من مشكلة الغذاء العالمى ، كل هذا يشير الى عودة الاهتمام بل ومزيد من الاهتمام بالقطاع الزراعى سواء على المستوى الاهلى او الاقليمى او الدولى بعد ما كان التركيز الاكبر على التنمية الصناعية فى الخمسينيات والستينيات ، وبعد ما تبين انه بدون تنمية زراعية فان الدول النامية بالذات ستجد نفسها فى موقف بالغ الصعوبة ، اذ ان الفجوة الغذائية سرعان ما ستزداد بحيث تستوعب حصيلتها من النقد الاجنبى وبما لا يترك مجالا لتحقيق تنمية متوازنة فى مختلف القطاعات . فضلا عن انه اتضح ان التصنيع فى البلاد النامية يعتمد اساسا على المنتجات والخامات الزراعية بما يجعل التنمية الصناعية نفسها معتمدة على ما تنتجه الزراعة من خامات وما تغله من دخل . وقد اولت الدول العربية اهتماما مماثلا لقطاع الزراعة مسايرة

لهذا الاتجاه العالمى ويظهر هذا جليا فيما ذهبت اليه جميع الدول العربية تقريبا وانضمت الى المنظمة العربية للتنمية الزراعية اظهارا وتأكيدا لهذا الاهتمام وحتى تطبق فى منطقتنا العربية تجربة المناطق والمنظمات الاخرى فى هذا الشأن سعيا لتحرير التجارة وتنسيق السياسة الزراعية اللذان يستلزمان جدية وعملا جماعيا واجراءات توائم ظروف الدول المعنية.

٢ ـ التوصـــيات

من الدراسة المستفيضة التالية يمكن باختصار بيان التوصيات التى يراها الفريق جديرة باهتمام الدول العربية :ـ

اولا : فى الاجل القصير : اى فى اطار الهيكل الحالى للتجارة والانتاج بالنسبة للسلع الزراعية ، ان تتخذ الخطوات الآتية وذلك بغية تحرير التجارة فى هذه السلع وزيادة درجة التكامل بين الدول العربية فى هذا المجال .

أ ـ تكوين لجنة مشتركة فى اطار جامعة الدول العربية الزراعية لتطبيق مبدأ المعاملة التفصيلية استيرادا وتصديرا بين الدول العربية، بمعنى الا يصدر بلد عربى الى الخارج سلعة الا بعد اكتفاء الدول العربية الاخرى منها ، والا يستورد بلد عربى سلعة من الخارج الا بعد استنفاذ الطاقات التصديرية من هذا البند فى الدول العربية الاخرى . او بمعنى اخر ان يطبق مبدأ المعاملة التفضيلية استيردا وتصديرا . اذ ان الاحصاءات تشير الى ان تطبيق هذا المبدأ قد يضاعف حجم التجارة فى السلع الزراعية حتى فى ضوء الهيكل الحالى للطلب والانتاج . ولزيادة فعالية اللجنة المشار اليها يستحسن ان يكون اعضاؤها من اعضاء الغرف التجارية وكبار التجار سواء من القطاع العام او الخاص الذين يتعاملون فى السلع الزراعية الرئيسية وان يجرى عقد هذه اللجنة بصفة دورية بعد الاعداد الوافى لها بحيث تتبادل المعلومات وتعقد الصفقات خلال اجتماعاتها .

ب ـ بالنسبة لاستيراد السلع الرئيسية التى تتميز اسواقها الخارجية بتيارات عارمة سواء بالنسبة للاسعار او الكميات المتاحة كالقمح ـ يستحسن ان تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بدورها فى تنسيق استيرادها بما يوائم ظروف الدول المعنية وبما يكفل مقاومة تلك التيارات فى السوق الدولية .

جـ ـ توسيع قاعدة الاتفاقيات المتعددة الاطراف بشان تحرير التجارة العربية كاتفاقية

تسهيل التبادل التجارى المعقودة فى نطاق الجامعة العربية وقرار انشاء السوق العربية المشتركة المنبثق عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بحيث تضم جميع الدول العربية. وقد لا يتيسر تحقيق هذا الامر بالنسبة لجميع السلع المتبادلة. اذ ان السلع المصنوعة او النصف مصنوعة قد تحتاج الى وقت لتنسيق هياكل التكلفة وفرض حواجز جمركية وغيرها تتعلق بحماية الصناعات الوطنية. ولهذا قد يستحسن المبادرة بالتركيز فى الاجل القريب على السلع الزراعية من مواد اولية او منتجات صناعية تقوم على خامات زراعية. ويشترط ان يجرى التحرير من القيود بالنسبة لهذه السلع بحيث يشمل كافة القوانين من رسوم جمركية او ادارية او نقدية ، وبحيث تتصف ايضا بشمول جميع الدول العربية. وجدير بالذكر ان هذا الشمول سواء بالنسبة لعدد الدول المنضمة او بالنسبة لنوعية القيود المفروضة وتحريرها قد يؤديان الى النظر فى دمج اتفاقية تسهيل التبادل التجارى مع قرار السوق المشتركة اذ يصبحان وكانهما اتفاقية واحدة.

د ـ بالنسبة لتحرير التجارة فى السلع الزراعية من القيود المفروضة نقترح :

ـ بالنسبة للرسوم الجمركية يجرى الاعفاء منها اما فورا او حسب جدول زمنى قصير الاجل حسب الظروف المحيطة بكل بلد عضو. خاصة من زاوية التأثير بالنقص على مورد مالى هام مصدره حصيلة الجمارك.

ـ القيود الحصصية استيرادا او تصديرا يجرى اعفاء الدول العربية الاعضاء عند تداولها للسلع الزراعية من فرض هذا النظام الحصصى. الا اذا اتفق فى شكل اتفاقية جماعية على اجراء تنسيق حصصى يكفل توزيع كميات معينة على الدول الاعضاء تطبيقا لمبدأ المعاملة التفضيلية ، وبما يضمن سوقا لها فى المجال العربى قبل اللجوء الى الاسواق العالمية. ويكون استخدام الحصص فى هذه الحالة لا للقيد ولكن للتحرير.

- فى حالة تعدد اسعار الصرف تمنح الدول الاعضاء افضل سعر للصرف بيعا وشراء

- بالنسبة للقطاع العام فلا يعتبر قيدا اذا ما التزمت الدولة التى يغلب فيها هذا القطاع بمقدرات التحرير السالفة الذكر ويكون موقف المشروعات التجارية العامة هو موقف الالتزام بهذه المقدرات.

- اما بالنسبة للقطاع الخاص فعن طريق اذون الاستيراد والتصدير ومالدى الدولة من سلطات توجيهية اخرى وكذلك اللجنة المشتركة لتطبيق مبدأ المعاملة التفضيلية المشار اليها. كل هذا يكفل ايضا تطبيق اجراءات التحرير بالنسبة لهذا القطاع.

- بالنسبة للدول العربية التى تتبع ميزانية للنقد الاجنبى حسب اولويات للاستيراد فأن مثل هذه الدول تلتزم بتطبيق المبادئ السابقة فى اطار ميزانياتها النقدية. وقد ينظر ايضا فى تخصيص حصة نقدية سنوية للاستيراد من جميع الدول العربية الاخرى تمنح عليها التراخيص بحرية ، على ان تزداد هذه الحصة سنة بعد اخرى بنسب معينة وبما لا يفسد نظام اولويات الاستيراد التى تضعها الدولة مجابهة لظروف تموين او تنمية او حرب.

هـ - توجيه المصارف التجارية عن طريق البنوك المركزية فى الدول العربية بمنح كل التسهيلات المصرفية اللازمة لخدمة التجارة بين هذه الدول ، لان عدم توفر هذا البند كثيرا ما يمثل عائقا فى الاستيراد مما يؤدى الى التجاء هذه الدول الى الاستيراد من بلاد خارج المنطقة تمنحها تسهيلات مصرفية افضل. وقد يمكن ، فى هذا الشأن ، النظر فى انشاء صندوق للتمويل قصير الاجل لخدمة تجارة السلع الزراعية قد يتطور فيما بعد الى اتحاد عربى للمدفوعات يقوم بمقاصة الحسابات الناشئة عن التجارة بين الدول العربية. ويمنح التسهيلات الائتمانية القصيرة والمتوسطة الاجل لتنمية التجارة.

و ـ نظرا لان بعض الدول العربية فى مراحلها الاولى للنمو الاقتصادى ، وتعتمد على الحصيلة الجمركية كمورد هام من ميزانيتها العامة ، فقد يساهم فى تحرير التجارة فى السلع الزراعية ، فى فترة الانتقال التى لابد وان تمر بها هذه الدول حتى تبلغ مرحلة مناسبة فى النمو ويقل اعتمادها على هذا المورد ، ان ينشأ صندوق للموازنة لتعويض هذه الدول عن كل او بعض ما تفقده اثناء فترة الانتقال هذه تساهم فيه الدول الاعضاء بصفة مشتركة . وقد يمكن تطوير هذا الصندوق بحيث يستخدم ايضا فى دفع فروق الاسعار الناشئة عن اختلاف هياكل تكاليف الانتاج او تعويضا عن الاستيراد من المنطقة بدلا من الاستيراد من الخارج ، او استهدافا لتثبيت الاسعار وموازينها بين مختلف الدول العربية الاعضاء ، وذلك على غرار ما اخذت به السوق الاوربية المشتركة بالنسبة للسياسة الزراعية الموحدة ، وكاجزاء انتقالى حتى تتم مشروعات التنمية الزراعية العربية كما سيأتى بيانه تفصيلا فى هذه الدراسة .

دعما لسياسة تحرير التجارة فى السلع الزراعية فان هذا التحرير يجب الا يستهدف المواد الزراعية الاولية فقط ولكن منتجات الصناعة التى تقوم على مثل هذه الخامات ، حيث ان جزءا هاما من الطلب المتبادل يتمثل فى احتياجات الصناعات التى تقوم على المواد الاولية الزراعية . هذا مع الأخذ فى الحسبان ما سبقت الاشارة اليه من ان تحرير المواد المصنوعة قد يستلزم بعض الوقت الا ان هذا الوقت لا يجب ان يزيد عن ثلاث او اربع سنوات .

ثانيا : فى الاجل الطويل :

أ ـ ان تتولى المنظمة العربية للتنمية الزراعية وضع خطة على المستوى الاقليمى العربى للاستفادة من الامكانيات والموارد الطبيعية الطائلة لهذه الدول فى مجال الانتاج الزراعى ، خاصة بالنسبة للسلع المتاحة مواردها والتى قد يحقق الاكتفاء الذاتى لها بصفة عامة والامن الغذائى بصفة خاصة ، وان تربط هذه الخطة بالخطة العالمية التى تعكف على وضعها منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة .

وجدير بالذكر ان هذا الاجراء من الاهمية والخطورة بمكان ، اذ بدونه لن تؤدى اجراءات تحرير التجارة وحدها الى تنشيط الاقتصاد الزراعى فى المنطقة ، كما ان اغفال تنسيق المشاريع وتنمية الخطط الزراعية سيعرض الدول العربية لتحكم السوق العالمية فى المطلوب لغذاء الشعب العربى ، لاتساع الثغرة فى موازين مدفوعات هذه الدول ، خاصة المكتظة بالسكان ، مما يؤدى ايضا الى عرقلة التنمية لا فى المجال الزراعى وحده ، ولكن فى مجال التصنيع ايضا ، اذ ان هذا الاخير قد لا يتيسر بدون وجود خامات زراعية تقوم عليها صناعات كثيرة ، وبدون حصيلة من النقد الاجنبى لن تتاح اذا ما استوعبت فى الاستيراد الغذائى .

وجدير بالذكر ايضا ان كثيرا من السلع الزراعية الهامة يتضاعف استهلاكها بالنسبه لكل فرد من السكان بمعدلات مرتفعة اذ بجانب المواد الغذائية كالحبوب واللحوم فهناك بنودا اخرى لا تقل اهمية كالسكر والورق ، تتاح لانتاجها امكانيات واسعة ويتضاعف استهلاكها عن طريق الاستيراد مما سيوسع الثغرة فى موازين المدفوعات العربية اذا ما استمر الهيكل الانتاجى لها على الوضع الحالى .

ب- انشاء صندوق للتنمية الزراعية فى الدول العربية ، اما فى شكل رصيد مجنب فى مؤسسة الانماء العربى ، واما فى شكل بنك عربى للاستثمار الزراعى حتى يتاح التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات التى تنبثق عن الخطة الزراعية العربية الاقليمية ، ولمنح قروض طويلة الاجل ميسرة الشروط توائم طبيعة هذه المشروعات .

٣ـ تنسيق السياسة الزراعية فى المجـــــال الاقليمى والمجـــال الدولـــى

اولا : التنسيق الزراعى فى التكتلات الاقليمية

(١) فى اتحاد البينيلوكس

كان هناك اتحاد اقتصادى فيما بين بلجيكا ولوكسومبورج منـذ عـــام ١٩٢١ ولكن اساس التعاون الاقتصادى الثلاثى بدأ بالاتفاق النقدى المؤقت فيما بين حكومات بلجيكا وهولندا ولوكسومبورج فى عام ١٩٤٣ . وبعد ســـنة من هذا التاريخ اتفقت هذه الحكومات على اقامة الاتحاد الجمركى الذى عـرف بالبينيلوكس. واعتبر ذلك مقدمة لانشاء الاتحاد الاقتصادى .

وقد تأخر تطبيق الاتحاد الجمركى بسبب آثار الحرب ولكنه وضع موضـع التنفيذ فى يناير ١٩٤٨ . ومنذ هذا التاريخ تم وضع عدة ترتيبات لدعـــم العلاقات الاقتصادية ، انتهت فى فبراير ١٩٥٨ بتوقيع اتفاقية الاتحـــاد الاقتصادى . ولاشك ان الوصول الى هذه النتيجة بعد سنوات عديدة يوضح مدى مايمكن ان تحققه الدول من تعاون فيما بينها متى كان هناك اصـرار على ذلك .

فمنذ عام ١٩٢١ لم يكن هناك حواجز جمركية فيما بين بلجيكا ولوكسومبورج . اما بالنسبة لهولندا فلم تلغى الرسوم الجمركية مع شريكتيها الا فى عام ١٩٤٨ . ولكن بقيت بعض القيود الغير جمركية حتى حررت التجارة تماما فيما بين الدول الثلاث فى عام ١٩٥٠ . وما ان حل عام ١٩٥٢ حتى كان ٩٨٪ من التجارة قد اصبح حرا تماما . اما ال ٢٪ الباقية التى ظلت خاضعة لبعض القيـــود فانها تخص السلع الزراعية .

وبذلك فان القطاع الزراعى هو الذى ظل يشكل الاستثناء فى مجال تحرير التجارة فى الاتحاد . اذ ان هيكل الاقتصاد الزراعى يختلف فى هولندا حيث يتجه الى التصدير ، عنه فى بلجيكا ولوكسمبرج حيث يتجه الى سد حاجة السوق المحلية . كما ان سعر التكلفة يختلف من دولة لاخرى اختلافا بينا بسبب تفاوت الاجور والاعباء الاجتماعية واسعار المواد الاولية .

ولذلك جاءت بروتوكولات عامى ١٩٤٧ و ١٩٥٠ لتنظيم تجارة السلع الزراعية ولم تدخل اتفاقية عام ١٩٥٨ تعديلات على هذه البروتوكولات . ويمكن تلخيص هذه النظم فى ان كل من الدول الثلاث يمكنها وضع جدول يتضمن السلع التى تخضع لنظام السعر الادنى وهو السعر الذى لا يمكن الاستيراد باقل منه . ويوضع هذا السعر الادنى على اساس سعر التكلفة مضافا اليه هامش ربح مناسب . وحتى يمكن ضمان السعر الادنى فان الدولة المصدرة تحصل ضريبة تعادل الفرق بين السعر الادنى المتفق عليه وسعر التصدير . وتقسم حصيلة هذه الضريبة مناصفة فيما بين هولندا من جانب واتحاد بلجيكا ولوكسمبورج من جانب آخر . وهناك قائمة اخرى بالسلع الزراعية التى يمكن للدولة العضو وضع نظام خاص لها . وقد اعطيت لوكسمبورج ، بسبب مركزها الخاص وظروف انتاجها ، الحق فى وضع نظام خاص بها بالنسبة لواردا تها من السلع الزراعية . ومع ذلك لا يمكن ان تحصل دولة خارجية على اى ميزة لا تتمتع بها الدول الاعضاء .

وفى سبيل التخلص من اختلاف اسعار التكلفة والوصول الى تحرير تجارة السلع الزراعية فقد واصلت الدول الاعضاء سياسة التنسيق فى سياستها الزراعية وقد تمكنت من تحقيق هذا الهدف فى عام ١٩٦٣ . وكان من بين الاجراءات التى استخدمت لتسهيل تنسيق السياسات الزراعية فى الدول الثلاث ، ان تم تقريب طرق تقييم السلع واحتساب اسعارها كما تم انشاء صندوق زراعى فى بلجيكا لتمويل فرق تكلفة انتاج السلع الزراعية فى الدول الاعضاء .

وجدير بالذكر انه بجانب سياسة التنسيق الزراعى الخاصة باتحاد البينيلوكس فان هذه السياسة اصبحت جزءا لا يتجزأ منه ومكملة للسياسة الزراعية العامة فى نطاق دول السوق الاوروبية المشتركة كما سيأتى بيانه .

(٢) فى دول السوق الاوربية المشتركة

أ ـ قطاع الزراعة فى اتفاقية السوق الاوربية المشتركة :

نصت اتفاقية السوق الاوربية المشتركة على ان توضع تدريجيا سياسة زراعية موحدة فى فترة الانتقال ـ ١٢ سنة ـ على ان ينتهى وضع هذه السياسة قبل نهاية الفترة . وقد نصت الاتفاقية ، فى هذا الشأن على تطبيق ثلاثة اساليب تطبق تدريجيا حسب السلعة وهى تنظيم التنافس عن طريق وضع النصوص المشتركة والتنسيق الاجبارى فيما بين المؤسسات الوطنية القائمة قبل قيام السوق واخيرا تنظيم السوق ليصبح على مستوى المجموعة الاوربية .

وحتى يمكن ا تنفيذ هذه الاساليب فان ادارة السوق المشتركة يمكنها ان تلجأ الى الطرق الآتية :

ـ تنظيم الاسعار والاعانات
ـ تنظيم نظم التخزين
ـ تنظيم النظم المشتركة لاستقرار الاسعار فى مجالى الاستيراد والتصدير .
ـ انشاء صندوق لتنظيم الاسواق وللموازنة .

وحتى يتم انشاء مؤسسات مشتركة فان الاتفاقية ترى تسهيل التبادل التجارى الزراعى فيما بين دول السوق فى الفترة الاولى ، عن طريق الاتفاقيات طويلة الاجل . وقد تم عقد اول هذه الاتفاقيات فى عام ١٩٥٩ ، فيما بين فرنسا والمانيا . واتفق على ان طوال فترة سريان الاتفاقية ، فان فرنسا تمد المانيا سنويا بكمية من الحبوب تتزايد سنويا بنسبة معينة وتقوم المانيا بدفع الثمن

على اساس الاسعار العالمية مضافا اليها علاوة سنوية طبقا لجدول متفق عليه بحيث يقترب السعر الفعلى للشراء من الاسعار السائدة فى الاسواق الالمانية والتى تفوق الاسعار العالمية . ولهذه الاتفاقية اهمية خاصة ، اذ ان المانيا التى كان يمكنها شراء الحبوب من السوق العالمى وبالاسعار العالمية قبلت ان تعطى الافضلية الى احدى الدول شريكتها فى السوق المشتركة وباسعار اعلى من الاسعار الفرنسية .

وقد نصت الاتفاقية على انه بمجرد وضعها فى حيز التنفيذ ، يعقد مؤتمر فيما بين الدول الاعضاء بهدف مناقشة السياسة الزراعية مع وضع حصر للموارد الزراعية وحاجة السوق . وتقوم بعد ذلك ، سلطات المجموعة الاوربية ، على اساس اعمال هذا المؤتمر ، باتخاذ الخطوات اللازمة لوضع وتنفيذ السياسة الزراعية المشتركة وكذلك خلق المؤسسات المشتركة .

وقد تم بالفعل عقد اول مؤتمر للخبراء الزراعيين فى عام ١٩٥٨ لوضع اسس السياسة الزراعية المشتركة . وتضمنت التوصيات توجيهات لتحسين الانتاجية وضغط التكاليف الزراعية . كما اشير الى ضرورة التخلص مستقبلا من نظام الاعانات وتشجيع المنافسة الحرة ، وان تعمل السوق المشتركة على اقامة الصناعات فى المناطق الزراعية حتى يمكن استيعاب العمال الذين توفرهم السياسة الزراعية الجديدة . ومن ناحية اخرى نصت توصيات المؤتمر على وضع اسس تنظيم الاسواق الزراعية والاتفاق على حد ادنى للاسعار .

وبالرغم من ان هذه التوصيات تبدو سهلة التنفيذ فان السوق المشتركة اصطدمت بعقبات جمة عندما ارادت تطبيقها ، وذلك بسبب تباين مصالح الدول الاعضاء فى هذا المجال وما اثارته من مشكلات عملية .

ب ـ صعوبات التطبيق ووسائل حلها :

تختلف الحالة فى دول السوق الاوربية المشتركة من دولة لاخرى اختلافا كبيرا ، ذلك ان فرنسا تتمتع بالكفاية الذاتية فى كافة القطاعات الزراعية باستثناء الارز ، فى حين تلجأ المانيا الى الاستيراد على نطاق واسع لتغطية احتياجات القطاعات ،

المختلفة ، اما هولندا فهى تمثل مركزا وسطا اذ انها تشكو من نقص الحبوب بينما تتمتع بفائض كبير فى منتجات الالبان .

وعلى الرغم من مظاهر التكامل فى اطار دول السوق الاوربية المشتركة فانه كان لابد من تنسيق السياسة الزراعية حتى يمكن استخدام الفوائض الزراعية فى بلد عضو فى تزويد الدول الاعضاء الاخرى بالعجز بما يسد الثغرة فى استهلاكها من هذه البنود ويرجع ذلك اساسا الى الحقوق المكتسبة لطبقة المزارعين وملاك الاراضى ، واختلاف هياكل التكلفة وعدم وجود سياسة سعرية فى نطاق السوق تكفل عدم الالتجاء الى الاستيراد من خارج دول السوق الا بعد استنفاذ الفوائض الموجودة فيها .

هذا ويتضح من الدراسات المتعلقة بالاتحادات الجمركية ان مثل هذا التكامل يعتبر ميزه من شأنها تيسير عملية الاندماج الاقتصادى ، بيد ان القطاع الزراعى يشكل بنيانا اقتصاديا واجتماعيا خاصا الامر الذى يترتب عليه صعوبة تحقيق الاندماج الاقتصادى فى قطاع الزراعة بالسرعة الواجبة اذ ان الاستغلال الزراعى يقوم على اساس الانتاج الصغير الذى يتولاه القطاع العائلى هذا الى جانب تعذر تخفيض تكاليف الانتاج ، كما ان تنويع الانتاج يقابله صعوبات جمة ، ومن ثم فان تكييف الانتاج تبعا لما يقتضيه حجم السوق يعتبر عملية عسيرة باهظة التكاليف .

وفى السوق الاوربية المشتركة ادى التباين الهيكلى فى قطاع الزراعة ومدى اهميته فى الاقتصاديات التسويقية فى الدول الاعضاء الى صعوبة تنسيق السياسة الزراعية بما تكفل تحقيق التكامل فى هذا القطاع ومن ذلك كانت ، المانيا ، وهى اكبر دولة مستهلكة فى السوق ـ تفضل استيراد المنتجات الغذائية من خارج السوق بسبب انخفاض اسعارها فضلا عن فتح اسواق امام منتجاتها الصناعية فى الدول المصدرة لهذه المنتجات .

وفيما يتعلق بفرنسا فان مساحة الاراضى الصالحة للزراعة تزيد عن بقية الدول الاعضاء فى السوق ، كما ان الانتاج الزراعى يطرد بالزيادة . ورأت فرنسا ان اتاحة حرية التصرف للدول المستوردة الكبرى (المانيا وايطاليا وهولندا) سوف تغريها على استيراد المواد الغذائية باسعار منخفضة من الاسواق العالمية بدلا من استيرادها

باسعار مرتفعة من فرنسا ،مما قد يترتب عليه قيام فرنسا بتصدير مالديها من فائض بخسارة . ومن جهة اخرى فان ماتحملته فرنسا من تضحيات فى سبيل تحرير التبادل التجارى للمنتجات الصناعية جعلها تتوقع ان تجد فى السوق الاوربية المشتركة مكانا لاستيعاب فائض انتاجها الزراعى . ولم يكن من المستطاع تحقيق هذا الهدف دون انتهاج سياسة زراعية مشتركة تستهدف ان تقوم دول السوق بتطبيق مبدأ المعاملة التفضيلية فيما يتعلق باستيراد المواد الغذائية من داخل السوق الاوربية المشتركة . ولجأت دول السوق فى هذا الشأن الى انشاء صندوق موازنة للسلع الزراعية . وقد كانت الفكرة اساسا الى انشاء عدة صناديق زراعية ولكن فضلت دول السوق انشاء صندوق واحد للقطاع الزراعى فى مجموعة يعرف باسم " صندوق التوجيه والضمان الاوربى "

اذ ان هذا ييسر عمليات الدعم والموازنة وتسوية فروق التكاليف والاسعار بما يحقق التكامل على النحو السالف بيانه فى سهولة ويسر .

هذا ويقوم الصندوق من ناحية التوجيه بالمساهمة فى المصروفات الانشائية لتحسين الانتاج الزراعى بما فى ذلك اوجه النشاط المختلفة مثل اقامة المنشات للتبريد ومصانع لمنتجات الالبان ومشروعات خاصة بالرى ، وذلك بجانب عمله الاساسى وهو تنسيق التسويق فى البلاد الاعضاء ودفع التعويضات للدول التى تضطر الى تصدير سلعها الزراعية الى خارج نطاق السوق والتدخل لضمان حد ادنى لاسعار هذه السلع .

وكانت النقطة الرئيسية البارزة لاعمال هذا الصندوق ان يقوم بدفع تعويضات دعم للمزارعين تعادل الفرق بين الاسعار المستهدفة التى تضعها الدول الاعضاء سنويا والاسعار السائدة بالفعل فى الدول الاعضاء بقصد ضمان دخول عادلة للمزارعين داخل حدود السوق .

وكانت السلع التى شملتها اتفاقية الصندوق فى الفترة الاولى (يوليو ١٩٦٢ ـ يونيو ١٩٦٥) هى الحبوب والبيض والدواجن . وفيما يتعلق بموارد الصندوق فقد تقرر ان تسهم فيها الدول الاعضاء من ميزانيتها القومية وذلك طبقا للنسب التى حددتها الاتفاقية وهى ٢٨٪ لكل من المانيا وفرنسا وايطاليا و٩ر٧٪ هولندا ، ٩ر٧٪ بلجيكا ، ٢ر٠٪ لوكسمبورج .

ولما كانت فرنسا هى اكبر دولة زراعية بين دول السوق ولديها من الانتاج مايجعلها فى غنى عن الاستيراد بالاضافة الى ان معظم عمليات الصندوق كانت متعلقة بالحبوب ، فقد كانت المستفيدة الاولى .

وقد اكدت هذه التجربة انه لا يكفى التنظيم المشترك للاسواق الزراعية لتحقيق حرية تبادل المواد الغذائية داخل السوق الاوربية المشتركة فان انسياب تبادل المواد الزراعية يتطلب اولا تماثل مستويات الاسعار حتى لا تتعرض المنتجات المنخفضة الثمن لرسوم تعويضية فى حالة استيرادها من قبل الدول الاعضاء ذات الاسعار المرتفعة .

وقد واجهت السوق الاوربية المشتركة مشكلة وضع مستوى عام لاسعار الحبوب واللبن واللحم البقرى والارز والسكر والزيوت والدهون داخل نطاق السوق ، وكان من الواضح تعذر تماثل الاسعار دفعة واحدة .

وقد توصلت الدول الاعضاء ، فى ديسمبر ١٩٦٤ ، الى اول اتفاق خاص بالحبوب فى هذا المجال ، فوحدت اسعار الحبوب على اساس اختيار متوسط فيما بين اقل سعر واعلى سعر فى السوق (اى ١٠٦ر٢٥ دولار للطن) واتفق على سريان هذا السعر بالنسبة للدول الست اعتبارا من يوليو ١٩٦٧ . ويلاحظ فى هذا الشأن ان السعر المشترك قد تم تحديده على اساس وحدة حسابية تعادل المحتوى الذهبى للدولار فى ذلك الوقت .

بيد ان المشكلة الزراعية كانت ابعد من ان تكون قد عولجت نهائيا ، اذ بقى موضوع الوسائل التى ستتبع لتمويل السياسة الزراعية المشتركة . فقد ظل هدف فرنسا هو تمويل الصندوق عن طريق الرسوم المفروضة على الواردات الزراعية من الدول غير الاعضاء بدلا من مساهمة الميزانيات القومية للدول الاعضاء . اما الاسباب الكامنة وراء هذا المطلب فواضحة اذ ان هذا النظام يقضى على الدوافع المالية (الموارد الجمركية) للمحافظة على الواردات من خارج السوق ، هذا الى جانب الغاء مساهمة فرنسا فى موارد الصندوق لانها لا تستورد المواد الغذائية . اما المانيا فيقع عليها العبء الاكبر لانها اكبر مستور للمواد الغذائية من العالم الخارجى . وكان من شأن تعارض المصالح الوطنية ان خلقت الازمة المشهورة فى يونيو ١٩٦٥ مما ترتب عليه انسحاب الوفد الفرنسى من بروكسل .

وقد استمرت المفاوضات فيما بين الدول اعضاء السوق اكثر من عام للتوصل الى حل لهذه المشكلة ، وانتهت باتفاق ابرم فى مايو ١٩٦٦ نص على حرية تبادل المنتجات الزراعية اعتبارا من اول يوليو ١٩٦٨ . ويوافق هذا التاريخ موعد الغاء الرسوم الجمركية الباقية على المنتجات الصناعية ، بيد ان الهدف الاساسى للاتفاقية كان تحديد قواعد تمويل السياسة الزراعية المشتركة .

لذلك نص الاتفاق على ان يتحمل الصندوق كافة النفقات المتعلقة بهذه السياسة وذلك اعتبارا من اول يوليو ١٩٦٧ (١) ، اما موارد الصندوق فتكون على النحو الآتى :

١ــ ٩٠٪ من حصيلة الرسوم التى تفرضها الدول الاعضاء على وارداتها من المنتجات الزراعية من الدول غير الاعضاء .

٢ــ مساهمة الميزانيات القومية للدول الاعضاء وفقا لاساس جديد للتوزيع (٢) .

ويعنى تحصيل ٩٠٪ من الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية انه كلما زادت واردات العضو من هذه السلع كلما ارتفعت نسبة مساهمته فى موارد الصندوق . ولما كانت فرنسا لا تستورد مواد غذائية فانها تفوز مستقبلا بنصيب الاسد فى التعويضات التى يدفعها الصندوق للدول الاعضاء .

وهكذا كانت السياسة الزراعية المشتركة تخدم فرنسا بصفة خاصة ، فى حين كانت ايطاليا غير راضية عن هذه السياسة . لذلك طالبت بتأكيد تغطية عمليات الصندوق لمنتجاتها الزراعية ولا سيما منتجاتها من الخضر والفاكهة والارز وبتطبيق الامر ذاته بالنسبة للفائض الضخم من منتجات الالبان فى هولندا .

---

(١) قدرت جملة مصروفات الصندوق بنحو ١ر٧ مليار دولار فى ١٩٦٧ .

(٢) فرنسا ٣٢٪ ، المانيا ٣١ر٢٪ ، ايطاليا ٢٠ر٣٪ ، هولندا ٨ر٢٪ بلجيكا ٨ر١٪ ، لوكسمبورج ٠ر٢٪

وقد شمل الاتفاق الزراعى المبرم فى يوليو ١٩٦٦ هذه السلع فقرر مجلس وزراء السوق ان تشمل التنظيمات الزراعية على الفور تسويق الفاكهه والخضروات والدهون والزيوت والسكر وان تسرى الاسعار المحددة بالنسبة لزيت الزيتون والبذور الزيتيه والسكر واللبن واللحم البقرى والارز وذلك اعتبارا من يوليو ١٩٦٨ .

ويتضح من الجدول (١) ان مجلس وزراء السوق استعان بالاسعار السائدة لعام ١٩٦٤/١٩٦٥ الى جانب اعتبارات اخرى للوصول الى الاسعار التى قرر تعميمها فى يوليو ١٩٦٧ .

السلعة	السعر الذى اقره المجلس لتعميمه فى يوليو ١٩٦٧	السعر الادنى السائد فى ١٩٦٤/١٩٦٥	السعر الاعلى السائد فى ١٩٦٤/١٩٦٥
اللبن	٩٫٧٥	٨٫٥١	١٠٫٣٠
الزيد	١٩١٫٢٥	١٤٢٫٣٧	٢٠٧٫٢٦
لحم البقر	٦٦٫٢٥	٥٨٫١٣	٦٠٫٠٩
الارز	١٧٫٧٨	١٨٫٠٠	٢٠٫٠٠
السكر	٢٢٫٣٥	١٨٫٧٦	٢٤٫٣٥
بذور الزيت	٢٠٫٢٥	١٦٫١٦	١٦٫٥٠
زيت الزيتون	١١٥٫٠٠	١٢٥٫٠٠	١٢٥٫٠٠

ثانيا : تحرير التجارة فى السلع الزراعية فى مجال المنظمات والاتفاقيات الدولية

١ــ الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات)

كانت الاهداف الرئيسية لمنظمة الجات هى تحسين مستوى المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة وزيادة حجم الدخل الحقيقى والاستخدام الامثل للموارد العالمية والتوسع فى الانتاج والتجارة العالمية • وحتى تحقيق هذه الاهداف فان الوظيفة الرئيسية لمنظمة الجات هى ايجاد الترتيبات اللازمة لتخفيض الحواجز الجمركيه والحواجز التجارية الاخرى والغاء التمييز فى المعاملة التجارية •

ومن اهم الاسس التى تضمنتها الاتفاقية هى :

١ ــ التطبيق المتعدد الاطراف بشرط الدولة الاكثر رعاية ويمتد الى كافة المزايا الجمركية والكميه التى منحها او يمنحها احد الاطراف المتعاقدين لبعضهم البعض •

٢ــ تبادل التخفيضات الجمركية وذلك عن طريق الامتيازات الجمركية الثنائية او المتعددة الاطراف المتبادلة بين المتعاقدين وفى كلتا الحالتين يمتد الى باقى الاطراف المتعاقدة •

٣ــ الغاء وحظر القيود الكمية وذلك بتحريم استخدام تلك القيود على الواردات او الصادرات ، ومنع استخدامها بطريقة تمييزية الا فى حالة الترخيص باستخدامها بطريقة استثنائيه •

٤ــ ضمان اتاحة ظروف المنافسة الحرة عن طريق وضع قواعد وشروط لاعانات التصدير والاغراق •

٥ــ منح استثناءات ومعاملة خاصة للدول النامية وذلك بالسماح لها باستخدام القيود الكمية على الواردات لخدمة اغراض التنمية بالنسبة لبضاعة معينة وبرفع فئات الرسوم الجمركيه والاحتفاظ برسوم مرتفعه على الواردات حماية لصناعه ناشئة (مادة ١٨) ، وكذلك السماح للدول التى يعانى ميزان مدفوعاتها او احتياطياتها النقدية بعض الصعوبات وذلك باستخدام القيود الحصصية على الواردات والسماح لها ايضا بتوجيه الصادرات بطريقة تضمن للدولة المصدره زيادة حصصها من النقد الاجنبى •

٦ــ السماح بسحب او تعديل الامتيازات الجمركية التى منحتها الدولة لسلعة معينة اذا كان استيراد هذه السلعة ــ فى ظروف معينة ولكميات متزايدة نسبيا ــ يؤدى الى احداث اضرار جسيمة للانتاج المحلى من هذه السلع.

هذا وقد قبل الاطراف المتعاقدين استحداث فصل جديد فى اتفاقية الجات (الفصل الرابع) تضمن معاملة خاصة بالنسبة للبلاد النامية . ويمثل استحداث هذا الفصل مرحلة جديدة فى نظر الجات لصالح الدول النامية خاصة فى مجال التنمية الاقتصادية وفيما يلى استعراض لاحكام الفصل الرابع الجديد بمواده الثلاث ٣٦، ٣٧، ٣٨ من الاتفاقية.

فنصت المادة ٣٦ على انه يجب ان تحصل الدول النامية على حصيلة اكبر لصادراتها وان تحصل على نصيب عادل من نمو التجارة الدولية وان تزيد صادراتها من المواد الخام ، ومن بينها السلع الزراعية ، الى الاسواق العالمية وان تستقر اسعارها وتتنوع اقتصادياتها.

كما نصت المادة ٣٧ بانه يجب على الدول المتقدمة ان تعطى اولوية لتخفيض والغاء رسوم الاستيراد وعوائق التجارة الاخرى وكذلك التدابير المالية التى تعوق استهلاك المواد الخام ونصف المصنوعة المستوردة من الدول النامية. وعلى الدول المتقدمة ان تمتنع عن تطبيق اية عوائق تجارية جديدة او تدابير جزائية جديدة او زيادة العوائق القائمة ، واذا لم يتم تنفيذ هذه الالتزامات فانه يمكن لاى طرف متعاقد فى الجات ان يطلب اجراء مشاورات حول هذا الامر ويتعين فى هذه الحالة الوصول الى حلول مرضية لكل الاطراف. وتلتزم الدول النامية ازاء الدول النامية الاخرى بتطبيق احكام الفصل الرابع من التبادل التجارى فيما بينها بما يتمشى مع تنميتها الحالية والمستقبلة ومع احتياجاتها الجارية والمالية.

اما المادة ٣٨ فتنص على التعاون فى اتخاذ تدابير لتنظيم وتثبيت اسواق المواد الاولية ذات الاهمية الخاصة للدول النامية وتحسين اسعارها وكذلك التعاون فى تحليل خطط وسياسات التنمية ودراسة علاقات التجارة والمعونة بغرض اتخاذ تدابير

محدودة لتشجيع صادرات الدول النامية وتلمس التعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية وعلى الاخص ذات العلاقة بالمعونات المالية . والتعاون فى البحث عن الطرق المختلفة للتوسع فى التجارة لتحقيق التنمية عن طريق التنسيق الدولى والتعديلات فى السياسات والانظمة الخاصة بالمعايير الفنية والتجارية التى تؤثر على الانتاج والتسويق وتنشيط الصادرات وتيسير الاعلام التجارى وبحوث الاسواق .

هذا ومن اهم ما تتميز به اتفاقية الجات انها سمحت لاى عدد من الدول المتعاقدة ان يكونوا فيما بينهم منطقة حرة للتجارة او ينشئوا اتحادا جمركيا وان لهذه الدول ان تتبادل مزايا تجارية وجمركية فيما بينها بحيث لاتمتد هذه المزايا الى الاعضاء الاخرين فى الجات وهذا استثناء من النص العام فى الاتفاقية الذى يقضى بشرط الدولة الاكثر رعاية . وهذا النص تمسكت به السوق الاوربية المشتركة فى مفاوضاتها التجارية مع الولايات المتحدة ، كما ان هذا النص مهم بالنسبة للبلاد النامية اذ ان تكوين اسواق مشتركة لمجموعة منها ـ كالمجموعة العربية مثلا ـ لا تتعارض مع عضويتها فى الجات مما يتيح لها ان تتبادل المزايا فيما بينها حسب مقتضيات تكتلها الاقتصادى بدون ان تلتزم بان تعطيها لاعضاء الجات الآخرين .

موقف الزراعة فى الجات

يلاحظ ان احكام الجات لم تعطى الاهتمام الملائم لمشكلة تبادل السلع الزراعية وذلك بالرغم من ان الجزء الاكبر من الدول النامية يعتمد اعتمادا كبيرا على صادراتها من السلع الزراعية التى تمثل النصيب الاكبر من تجارتها الخارجية والمورد الرئيسى لحصيلتها من النقد الاجنبى . وقد ظلت الدول النامية تعانى لسنوات عديدة من صعوبة تسويق منتجاتها الزراعية فى الاسواق العالمية مما ادى الى خلل فى التجارة الدولية للمنتجات الزراعية وقلل من مقدرة الجات فى الحفاظ على التوازن فيما بين الدول التى تعتمد اساسا على الصادرات الزراعية والدول الاخرى الاعضاء .

ولما كانت هذه المشكلة من اهم المشاكل التى واجهتها الجات فقد انشأت لجنة خاصة بالزراعة اوكلت اليها المهام التالية :

- تجميع الاحصائيات الخاصة بانتاج وتجارة السلع الزراعية والعوائق التى تعترضها وذلك بالتعاون مع منظمة الفاو.
- القيام - فى ضوء هذه الاحصائيات - بابراز نقاط الضعف فى احكام اتفاقية الجات وتوضيح عدم قدرتها على التوسع فى تجارة السلع الزراعية.
- تقديم الاقتراحات الخاصة بالسياسات الزراعية واثرها على التجارة الدولية تمهيدا لقيام الاطراف المتعاقدة برسم اطار للسياسة الزراعية فى نطاق الجات وايجاد الحلول اللازمة للمشاكل الزراعية وتنشيط التجارة فى هذا المجال الحيوى.

المفاوضات الجمركية والتجارية فى نطاق الجات

عقدت الجات منذ انشائها عدة مؤتمرات للمفاوضات الجمركية والتجارية وكانت الطريقة التقليدية للتفاوض فى هذه المؤتمرات هى مايعرف (بطريقة سلعة بسلعة) وتختلف نسب التخفيض فيها من سلعة لاخرى وتتم المساومة على هذا الاساس. وكانت نتائج المفاوضات تنشر على كافة الاطراف المتعاقدة . وقد كان الامتياز الجمركى الذى تسفر عنه المفاوضات على سلع محددة يتمثل فى تخفيض جمركى فعلى او تثبيت التعريفه الجمركية عند المستوى الذى تكون عليه وقت المفاوضات بحيث لا يجوز للدولة الملتزمة ان ترفعها فى المستقبل عن المستوى الذى ثبتت عنده. ويمثل هذا الامتياز الجمركى حقا مباشرا للدولة المتفاوضة التى طلبت بالذات التزاما على سلعة ما ، وحقا غير مباشر لكافة الاطراف المتعاقدين الذين افادوا بالتبعية من امتياز جمركى طبقا لشرط الدولة الاكثر رعاية.

ولم تحقق المفاوضات الجمركية التجارية المذكورة النتائج المرجوة فى تخفيض العوائق الجمركية للمستوى المطلوب لذلك كان لابد من اللجوء الى نظام المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ومن هنا نشأت فكرة دورة كيندى. (Kannedy Round)

دورة كيندى

كانت الولايات المتحدة وراء التوصية التى صدرت عن مؤتمر وزراء تجارة دول الجات فى نوفمبر ١٩٦١ التى تقضى بضرورة التوصل الى اسس جديدة لاجراء

التخفيضات الجمركية مبنية على نظام التخفيض الافقى العام وقد بدأت المفاوضات فى مايو ١٩٦٤ وفيما يلى الاسس التى ارتكزت عليها :

- التخفيض الجمركى العام بنسبة ٥٠٪ وليس هناك مايمنع اى دولة مشتركة فى المفاوضات من تقديم تخفيض اكبر قد يصل الى حد الاعفاء الكامل بالنسبة لبعض السلع مع السماح باستثناءات من التخفيض تكون خاضعة للمواجهة والتشاور . وان تكون التخفيضات بالتساوى باستثناء الحالات التى يوجد فيها تفاوت كبير فى مستوى التعريفات فتوضع لها قواعد معينة ذات تطبيق عام وتلقائى .
- تطبيق شرط الدولة الاكثر رعاية والمعاملة بالمثل .
- شمول المفاوضات لجميع انواع السلع الصناعية والزراعية والمواد الخام .
- شمول المفاوضات للتعريفات الجمركية والعوائق غير الجمركية للتجارة .
- بذل الجهود لتخفيف العوائق التى تعترض صادرات الدول النامية .
- وضع القواعد والتدابير الخاصة بمفاوضات السلع الزراعية والتى تختلف اختلافا جوهريا عن قواعد التفاوض على السلع الصناعية .

والواقع ان المنتجات الزراعية كانت تمثل عقبة رئيسية حيال نجاح دورة كيندى . ويرجع ذلك الى ان دول السوق الاوربية المشتركة لم تكن قادرة على تقديم تنازلات هامة فى هذا المجال طالما بقيت الزراعة بدون سياسة مشتركة . ولم تقدم دول السوق اقتراحاتها فى المجال الزراعى الا فى عام ١٩٦٦ . ومع ذلك فان اقتراح التخفيضات الجمركية لم يكن مجديا فى حد ذاته حيث بقيت القيود غير الجمركية دون مساس .

وقد وقعت الاطراف المعنية فى ٣٠ يونيو ١٩٦٧ على الاتفاقيات التفصيلية لتنفيذ الاتفاقية العامة لتحرير التجارة الدولية . ويمكن القول ان النتائج الاساسية لهذه المفاوضات تتمثل فى تخفيض ٣٥٪ من الرسوم على ما تناهز قيمته ٤٠ مليار دولار من التجارة الدولية فى المنتجات الصناعية تغطى غضون الاعوام الخمسة التى تلت توقيع الاتفاقية ، كما شملت تمتع المنتجات الزراعية بمزايا جمركية ، مع اتخاذ اجراءات

دولية فى نفس الوقت تكفل رفع الحدود الدنيا لاسعار الغلال ، ووضع برنامج للمعونة الغذائية للدول النامية فى حدود ٤ر٥ مليون طن من الحبوب سنويا . وبذلك لم تتحقق النتائج المرجوة فى قطاع الزراعة لاسيما من وجهة نظر الولايات المتحدة .

ويرجع اخفاق دورة كينيدى فى تحقيق مستوى عام فى تحرير التبادل التجارى للسلع الزراعية الى ان الجزء الاكبر من الدول الصناعية تتمسك بالسياسات القيدية التى ترتبط ارتباطا وثيقا بسياسات الانتاج الزراعى الوطنية ، فكان من الصعب علاجها فى مجال المفاوضات الدولية مثلما هو الحال بالنسبة للسلع الصناعية . اذ ان حكومات الدول الصناعية مارست سياسة مساندة الانتاج الزراعى الوطنى ودخول المزارعين عن طريق تطبيق نظام اسعار وضمانات تتيح للمزارعين المضى فى الانتاج باسعار تفوق الاسعار العالمية . وقد استلزم تطبيق هذه السياسات بدورها وضع القيود مثل حصص الواردات للتحكم فى الاسعار او كميات الواردات المنافسة للسوق المحلى . ونتيجة لذلك فقد ظهر لدى هذه الدول فائض فى الانتاج الزراعى لم تتمكن من تصريفه الا عن طريق برامج المساعدات الغذائية او اعانات التصدير .

المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف الجديدة .

بالرغم من ان ما يهمنا فى المقام الاول هو بحث مدى امكانية زيادة تحرير التبادل التجارى للسلع الزراعية فى المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف الجديدة وهى المعرفة باسم " دورة نيكسون Nexon Round فقد يستحسن اولا القاء بعض الضوء على الاسباب التى ادت الى التفكير فى اقامة مثل هذه المفاوضات .

لقد صاحب التوسع الضخم فى مجال التجارة العالمية ، تغييرات جوهرية فى علاقات الدول او مجموعات الدول فيما بين بعضها البعض وكان للسوق الاوربية المشتركة بسياستها التجارية الموحدة والمركز التنافسى القوى الذى اكتسبته اليابان ، الاثر الاكبر فى هذا التغير .

ويظهر التحول فى العلاقات التجارية الدولية جليا اذا تتبعناها على مدى عشرين عاما . فقد ارتفعت قيمة الصادرات العالمية فيما بين ١٩٥٠ و١٩٧٠ من ٦٠ مليار دولار الى ٣٠٠ مليار دولار اى بحوالى خمسة اضعاف . واذا نظرنا الى التوزيع الجغرافى لهذه التجارة وجدنا ان نصيب الدول الصناعية حقق زيادة ضخمة اذ ارتفع من ٦٠٪ فى عام ١٩٥٠ الى ٧٢٪ فى عام ١٩٧٠ بينما تراجع نصيب الدول النامية من ٣٢٪ الى ١٧٪ فى نفس الفترة(١) . ويلاحظ ان الاندماج الاقتصادى لدول السوق الاوربية المشتركة كان له اكبر الاثر فى زيادة تجارتها فيما بينها وقد ارتفعت بمعدل يوازى ضعف زيادتها مع العالم الخارجى .

ولقد دأبت الولايات المتحدة فى السنوات الاخيرة على مطالبة الدول اعضاء السوق المشتركة واليابان بتعديل سياستها التجارية حيالها ، واخيرا بسبب تدهور ميزانها التجارى ، اقدمت الحكومة الامريكية فى عام ١٩٧٢ على المطالبة بادخال تعديلات جوهرية على السياسة التجارية العالمية وذلك عن طريق مفاوضات متعددة الاطراف.

ومن المعروف ان اهم هدف للولايات المتحدة هو تحرير تجارة السلع الزراعية وفى هذا المجال فان الحكومة الامريكية تعترض بشدة على نظام السياسة الزراعية الموحدة لدول السوق الاوربية المشتركة "Common Agricultural Policy" حيث ان هذه السوق تمثل مجالا حيويا للصادرات الزراعية الامريكية . ولكن احكام السياسة الزراعية الموحدة تفرض على دول السوق استيراد السلع الزراعية من الدول الاعضاء رغم ارتفاع اسعارها عن الاسعار العالمية ، وانه فى حالة الاستيراد من الخارج فعلى الدول المستوردة ان تدفع الفرق بين السعرين العالمى والمحلى . هذه الاحكام تقف حائلا امام صادرات امريكا الزراعية الى اوربا وتزداد المشكلة تفاقما بانضمام بريطانيا الى السوق .

وترى الولايات المتحدة ان الحل الوحيد لهذه المشكلة هو الغاء سياسة السوق الزراعية تدريجيا حتى عام ١٩٨٠ .

---

(١) المصدر : OECD Observer, Dec. 197[illegible] ـ ٣١ ـ

وبالرغم من الجهود التى تبذلها منظمة الجات فى المجال الزراعى ، فان الوضع يكتنفه صعوبات جمة نشأت عن تغير احوال الاسواق العالمية بالاضافة الى موقف الدول الزراعية الكبرى . فان الولايات المتحدة التى تعتبر اكبر دولة مصدّرة للسلع الزراعية تصر على ان تتخذ دول السوق الاوربية المشتركة المبادرة لتحرير تجارة السلع الزراعية بينما ترفض هذه الدول ادخال تعديلات على سياستها التجارية والترتيبات القائمة لحماية منتجيها فى القطاع الزراعى . ولاشك ان سياسة السوق المشتركة الخاصة بمساندة الاسعار الداخلية للسلع الزراعية والحد من الواردات من هذه السلع ، قد أدّت الى ارتفاع اسعار الكثير من السلع الاولية الزراعية بما يفوق مستوى الاسعار فى الاسواق العالمية . وقد ادّى الحفاظ على هذا المستوى المرتفع من الاسعار الى زيادة سريعة فى الانتاج الزراعى فى السوق الاوربية وانخفاض اعتماد الدول الاعضاء فى الواردات الغذائية من الخارج .

ولكن التغير الاخير فى الاسواق العالمية ، من وضع كان يتسم بفائض فى الانتاج الى الوضع الجديد الذى اصبح فيه الطلب يفوق العرض، ادى الى احداث تغير فى العلاقة فيما بين اسعار السوق المشتركة والاسعار الخارجية . فقد اصبحت اسعار دول المجموعة الاوربية تقل عن المستوى السائد فى العالم . وبذلك فان السياسة الزراعية المشتركة التى وضعت اساسا لحماية القطاع الزراعى ، بدأت تتجه الى حماية المستهلكين تجاه ارتفاع الاسعار العالمية . وفى نفس الوقت فان معدل نمو الانتاج الزراعى فى السوق المشتركة اخذ يتباطأ كما انخفض المخزون السلعى . وفى هذه الظروف فان النقد الذى وجهته الدول للسياسة الزراعية المشتركة ومعارضة دول السوق فى تخفيف القيود على الواردات ، فقد الكثير من تبريره .

ولا شك انه من الاهمية بمكان بالنسبة للمفاوضات القادمة وموقف الاطراف المتفاوضة ، معرفة ما اذا كان ارتفاع الاسعار العالمية هو ظاهرة دائمة أم ان هذا التغير وقتى فقط وانه يشكل تطورا استثنائيا يرجع الى عوامل زائلة . وترى الولايات المتحدة ان الانخفاض

لعرض السلع الزراعية مؤقت وانه يرجع اساسا الى عدم الاستقرار بالنسبة للمنتجين والمصدرين الذى نشأ من السياسات الحمائية التى تتبعها الدول المستوردة . ولذلك فان الغاء القيود يشكل فى الواقع حجر الزاوية فى تحرير تجارة السلع الزراعية ومن شأنه ان يصحح الوضع الذى ادى الى عدم التوازن المؤقت فيما بين العرض والطلب .

ومن جهة اخرى فان دول السوق المشتركة الاوربية تعارض هذا الرأى ومن رأيها ان الوضع الحالى لاسعار السلع الزراعية يعكس الاتجاهات الاساسية الاقتصادية السكانية . ولا ادل على ذلك من زيادة الاستهلاك العالمى للمواد الغذائية الذى يرجع الى تزايد السكان وارتفاع مستوى الدخول . هذه التطورات تشير الى انه اصبح من اللازم ، بالنسبة للسياسة الزراعية ، خلق الظروف التى تؤدى الى استقرار الاسواق العالمية . لذلك فان المفاوضات يجب ان تستهدف اساسا تحقيق زيادة محدودة ولكن مضطردة فى تجارة المواد الزراعية باسعار ثابته بالنسبة للدول المصدرة . وهذا يمكن تحقيقه جزئيا عن طريق عقد اتفاقيات دولية بالنسبة لبعض السلع الزراعية الرئيسية على ان ينشأ نظام مشترك لتخزين الفائض لمواجهة الفترات الاستثنائية لنقص الانتاج .

هذا وجدير بالذكر ان المفاوضات الجديدة تتميز باشتراك البلاد النامية فى تلك المفاوضات التى ستجرى اساسا بين البلاد الصناعية خاصة الولايات المتحدة من جهة والسوق الاوربية من جهة اخرى وذلك حتى تتاح الفرصة للبلاد النامية ان تحافظ على مستوياتها الاقتصادية فى هذه المفاوضات وان يتيسر لها الحصول على مزايا معينة تكفل تحقيق الامن الغذائى لسكانها .

٢ــ الاتفاقيات السلعية الدولية

اظهرت التجارة ان الخلل فيما بين الانتاج والطلب فى الاسواق السلعية يؤدى الى تقلبات كبيرة فى الاسعار . وهذا ينطبق خاصة على السلع الزراعية التى يتأثر انتاجها بتغير الاحوال الجوية كما يصعب ملاءمته مع التغير الذى يطرأ على الطلب . ولاشك ان مثل هذه التقلبات فى الاسعار ليست فى صالح المنتجين او المستهلكين لهذه السلع . لذلك فقد بذلت الجهود فى سبيل تحقيق المزيد من الاستقرار فى اسواق المواد الاولية .

وقد حاولت الحكومات التعاون فى العشرينيات والثلاثينيات وذلك بتقريب وجهات نظر الدول المنتجة والمستهلكة فى سبيل تحقيق هدف الاستقرار فى اسعار هـــذه المواد . واخذت المحاولات الاولى شكل انشاء جمعيات للمنتجين مثل جمعية منتجى المطاط فى عام ١٩٢٠ ولكنها لم تعطى النتيجة المرجوة . كما ان التعاون فيما بين الدول المصدرة والمستوردة لهذه المواد والتى اخذت صورة اتفاقات دولية مثل اتفاقية القمح فى عام ١٩٣٣ والسكر فى ١٩٣٧ ، لم يحقق الهدف المنشود خاصة فى اعقاب الازمة الاقتصادية العالمية فى الثلاثينيات.

وفى اعقاب الحرب العالمية الثانية اتجهت الجهود الى التقريب فيما بين مصالح الدول المنتجة والمستهلكة وذلك عن طريق عقد الاتفاقات السلعية وتأخذ هـــذه الاتفاقات فى الوقت الحاضر ثلاث اشكال : العقود المتعددة الاطراف واتفاقات الحصص واتفاقيات تمويل المخزون السلعى . ويتم تبادل السلع بالاسعار العالمية مع العمل على الاحتفاظ بهذه الاسعار فى اطار الحد الاعلى والحد الادنى المتفق عليه بالنسبة لهذه الاسعار.

وفى نظام العقود المتعددة الاطراف فان المستهلكين او المنتجين يتعهدون بشراء او بيع كمية معينة من السلع بالحد الادنى والحد الاعلى من الاسعار ومثل ذلك اتفاقية القمح فى عام ١٩٤٩ و ١٩٥٣ و ١٩٥٦ . او ان يتم التعامل فى اطـــار الهوامش المحددة للاسعار.

وفى نظام الحصص فانه يتم تحديد الكمية موضوع التفاوض على اساس حصة ثابتة يلتزم الاطراف بشرائها او بيعها متى وصلت الاسعار للحد الاعلى والادنى . فاذا كان هناك فائض ، يقوم المنتجون بالحد من صادراتهم او انتاجهم . اما اذا كان هنـاك نقص فى السلع فيتم توزيع حصص للدول المستهلكة .

ويشابه نظام تمويل المخزون السلعى لنظام صندوق الموازنة حيث تقوم الهيئـــة المعنية بشراء السلعة اذا انخفض سعرها وتقوم ببيعها فى السوق اذا ما اتجـــه سعرها الى الارتفاع.

وتعتبر اتفاقية القمح الدولية الحالية عقدا متعدد الاطراف. وتهدف هذه الاتفاقية، في المرتبة الاولى، الى ضمان تزويد الدول المستوردة من القمح ودقيقه كما تضمن سعرا مجزيا للدول المنتجة للقمح. ففي فترة مابعد الحرب العالمية الثانية تغير الوضع من نقص في الانتاج الى زيادة تفوق الطلب العالمي. لذلك فقد ابدت الدول المنتجة استعدادها للدخول في مفاوضات للتوصل الى اتفاق وقد تم بالفعل توقيع اتفاق متعدد الاطراف في عام ١٩٤٩، من قبل ٤١ دولة، يسري لمدة اربعة سنوات وظل هذا الاتفاق يجدد كلما انتهت مدته.

هذا ومن اهم ما تضمنته اتفاقية القمح وضع حد ادنى وحد اقصى لسعر القمح مقوما بالدولار وطالما بقي السعر في اطار هذه الحدود، فان على الدول المستوردة ان تشترى كمية معينة من احتياجاتها السنوية من الدول المصدرة الاعضاء في الاتفاقية اما الدول المصدرة فقد تعهدت بتقديم كمية ملائمة من القمح الى الدول المستوردة بسعر في اطار الحدود المتفق عليها.

اما اتفاقية السكر الدولية فقد بدأ سريانها منذ يناير ١٩٥٤ لمدة خمس سنوات ثم عقدت اتفاقية جديدة للسكر في عام ١٩٥٩ وظلت تجدد حتى تم توقيع اتفاق جديد في جنيف في عام ١٩٦٨.

وتستهدف اتفاقية السكر ضمان استقرار اسعاره بحيث تعطى المنتجين عائدا مجزيا ولكنها في نفس الوقت، لا تشجع الدول المتقدمة على زيادة انتاجها. وهذا يؤدى الى زيادة استهلاك السكر والحفاظ على حد ادنى من الانتاج وايجاد التوازن فيما بين الانتاج والاستهلاك العالمي من هذه السلعة.

وحتى يمكن ضمان استقرار الاسعار في حدود معينة فقد تم الاتفاق على تخصيص حصص للدول المصدرة تبيعها في الاسواق العالمية وتتعهد الدول المصدرة بالا تزيد صادراتها عن الحصة المخصصة لكل منها فاذا مازادت هذه الصادرات عن حد معين فان هذه الزيادة تستنزل من حصة الدولة في السنة التالية، ومع ذلك فان الدول الاقل نموا يمكنها تجاوز حصتها السنوية من تصدير السكر على الا يزيد صافي صادراتها عن ١٠٠ر٠٠٠ طن. وتقوم الدول المصدرة بتنظيم انتاجها بحيث يمكن بناء مخزون

من السكر على الا يزيد هذا المخزون فى الفترة قبل المحصول الجديد مباشرة ، على ٢٠٪ من الانتاج السنوى .

اما بالنسبة للدول المستوردة فلايحق لها استيراد السكر من دولة غير عضو فى الاتفاقية الا فى حدود متوسط وارداتها من هذه الدولة فى الفترة ١٩٦٦-١٩٦٨ . كما ان الاتفاقية تمنع الاعضاء من الشراء من غير الاعضاء بسعر اقل من السعر الادنى المتفق عليه .

ويلاحظ ان اهم الصعوبات بالنسبة للاتفاقيات السلعية الدولية ،هى فى تحديد هامش السعر الذى يتم تبادل السلعة فى اطاره . فبالنظر الى ان ظروف السوق المستقبلة يصعب التكهن بها ، فلايمكن تحاشى الاخطاء الا فى حالة تعديل هامش السعر دوريا لمسايرة احوال السوق .

وبالنسبة للدول النامية فانها فى الواقع لا تصدر الا الجزء الاصغر من السلع الاولية فى حين تتحكم الدول المتقدمة فيما يقرب من ٦٥٪ من هذه السلع . ولذلك فان الاتفاقيات المتعددة الاطراف ليست دائما فى صالح الدول النامية . وفى حالة القمح على سبيل المثال فان المستفيد الاول هى الدول المتقدمة التى تتحكم فى انتاج القمح . وبالرغم من اسهام الاتفاقيات السلعية فى استقرار دخول الدول النامية فانها لم تحقق النتائج المرجوة . لذلك فقد اقترح انشاء صندوق موازنة عام لموازنة الاسعار تقوم بتمويله الدول المتقدمة لتقديم المساعدات المالية اذا انخفضت عائدات الدول النامية المصدرة للمواد الاولية .

ثالثا : المشكلة العالمية للغذاء

نستعرض الان باختصار مشكلة الغذاء العالمى خاصة من زاوية الصعوبات التى تجابهها البلاد النامية ، وبصفة خاصة تلك التى تعانى مشكلة السكان مما يتحتم معه مبادرة هذه البلاد بتنسيق سياستها الزراعية فى مجالات التجارة والانتاج وذلك على النطاق الاقليمى لكى تعالج مشكلة الغذاء وتحقق الامن الغذائى لشعوبها ، ويجابه العالم الان مستقبل الغذاء العالمى بنظرة يشوبها التشاؤم والحذر . اذ ان التقديرات

الاولية تشير الى ان الفجوة فيما بين العجز والطلب فى الغذاء على المستوى العالمى ستتزايد الى حد خطير. وليست هذه النظرة جديدة فى الواقع اذ ان هذا الشعور بدأ منذ عدة سنين. ولكن الاحداث الاقتصادية العالمية فى اوائل السبعينيات جعلت شبح الازمة يزداد اقترابا عن ذى قبل ، حيث اخذت اسعار القمح ترتفع ارتفاعا كبيرا صاحبه نقص فى الانتاج العالمى للقمح . ونتيجة لذلك فقد زادت الاعباء المالية تجاه العالم الخارجى للدول المستوردة لهذه السلعة وخاصة النامية منها وذلك بسبب زيادة الطلب الناتج عن تزايد السكان بالاضافة الى ارتفاع الاسعار فى الاسواق العالمية .

فنتيجة لهبوط الانتاج الزراعى فى الاتحاد السوفيتى بدأت الحكومة السوفيتية فى شراء القمح من الولايات المتحدة بكميات كبيرة ابتداء من يونيو ١٩٧٢ . وأدى ذلك الى اتجاه اسعار القمح الى الارتفاع . وقد صاحب ذلك فى عام ١٩٧٣ ، اقبال الدول الاخرى على شراء القمح لتزيد من مخزونها من السلع الغذائية . ويعزى هذا الى تقلب اسعار العملات الرئيسية ورغبة هذه الدول فى الحصول على القمح قبل ارتفاع اسعاره اكثر مما هى عليه .

وكان من جراء ارتفاع اسعار القمح ان ارتفعت ايضا اسعار السلع الاولية وخاصة المنتجات الغذائية الاخرى . وبالرغم من ان الارقام تشير الى اتجاه اسعار المواد الاولية الى الهبوط ثانية ، فان هناك دلائل تؤكد ان اسعار المواد الغذائية ستستمر فى الصعود لعدة سنوات قادمة وان انخفاضها يتوقف على بعض العوامل التى قد يصعب تحقيقها .

انتاج القمح فى عام ١٩٧٤

تواجه الولايات المتحدة ، بوصفها احد المنتجين الرئيسيين للقمح فى العالم ، مشكلة تتمثل فى التوفيق بين هبوط الانتاج وارتفاع الطلب من قبل الدول التى تعتمد لحد كبير على استيراد السلع الغذائية .

فان الانتاج الامريكى من الذرة الذى يمثل عادة ٤٥٪ من الانتاج العالمى ، وصل فى عام ١٩٧٤ ، الى ١١٨ مليون طن مترى اى بانخفاض نسبته ١٦٪ بالنسبة لعام ١٩٧٣ . اما انتاج الحبوب الغذائية الاخرى فقد هبط ايضا بنسبة ١٨٪ مع

هبوط قدره ٢٠٪ فى فول الصويا . وقد هبط المخزون من الحبوب الغذائية بسبب انخفاض محصول عام ١٩٧٢ وزيادة الاستهلاك المحلى والصادرات لمواجهة الطلب الخارجى ايضا . وبالنسبة للذرة فان الاستهلاك المحلى الذى يقدر ب ١٠٥ مليون طن بجانب انخفاض سنوى للمخزون مع انخفاض المحصول فى ١٩٧٤ يعني قلة الفائض المتاح للتصدير .

اما بالنسبة للاتحاد السوفيتى فان التقارير تشير الى ان انتاج الحبوب سيصل فى عام ١٩٧٤ الى ٢١٠ مليون طن مترى . وبالنسبة للقمح فان المحصول يقدر ب ٩٠ مليون طن مترى اى بانخفاض ١٨٪ عما كان عليه فى العالم السابق . وبذلك فان مقابلة الطلب المحلى تتطلب استيراد حوالى ٦ مليون طن من القمح بالمقارنة ب ١٥ مليون فى عام ١٩٧٢ و٤ر٥ مليون فى ١٩٧٣ .

اما فى المناطق الاخرى فان الوضع يبدو افضل . فان انتاج القمح في دول السوق الاوربية المشتركة ارتفع بنسبة ٢ر٧٪ الى ٤٢ر٤ مليون طن مترى . وفى استراليا بلغ محصول القمح حوالى ١١ر٧ مليون طن اى بنسبة ٥٪ اقل من عام ١٩٧٣* ولكن اعلى من المتوسط السنوى للفترة من ١٩٦١ الى ١٩٧١ الذى بلغ ٩ر٧ مليون طن .

ويبين الجدول رقم (٢) الانتاج العالمى من القمح من ١٩٦١ الى ١٩٧٤ .

وفى آسيا فان وضع انتاج الحبوب الغذائية متدهور . فان الهند التى يزيد سكانها ١٣ مليون نسمة فى العام عانت فى عام ١٩٧٤ ، من نقص فى محصول الحبوب . وقد بلغ انتاج الحبوب الغذائية ٦٩ مليون طن وبذلك فان من المقدر ان تصل واردات الهند فى ذلك العام حوالى ٦ مليون طن .

---

* المصدر : النشرة الشهرية The First Canadian Bank of Montreal

الجدول رقم (٢) الانتاج العالمى من القمـــــح

(بملايين الاطنان المترية) *

	١٩٦١ـ١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
شمال امريكا	٥٤ر٤	٥٨ر٤	٦٤ر١	٦٥ر٧
جنوب امريكا	٩ر٧	١٠ر٦	ـ١٠ر	١١ر٥
اوربا الغربية	٤٧ر٨	٥٦ر١	٥٠ر٧	٥٢ر٨
اوربا الشرقية	ـ١٨ر	٢٦ر١	٣١ر٩	٣٢ر٢
الاتحاد السوفيتى	٧٩ر٢	٨٥ر٨	١٠٩ر٧	ـ٩٠ر
افريقيا	٦ر٩	٩ر٧	٨ر٩	ـ١٠ر
اسيا (بما فى ذلك الصين)	ـ٦٥ر	٩٣ر٨	٧٨ر٩	ـ٧٨ر
استراليا	٩ر٧	ـ٧ر	١٢ر٣	١١ر٧
المجموع	٢٩٠ر٨	٣٤٧ر٥	٣٦٦ر٥	٣٥١ر٩

ولاينتظر ان تهبط اسعار الحبوب الغذائية فى عام ١٩٧٥ حتى بفرض زيادة المحاصيل . فان المخزون من هذه الحبوب وصل الى الحد الأدنى فى الولايات المتحدة وينتظر ان يكون هناك عجز كبير فى هذه المحاصيل فى الهند وبعـــض الدول الفقيرة الاخرى . فاذا ظهر فائض فى كل من الولايات المتحدة واستراليا فان جزءا منه سيذهب كمعونة للدول التى تعانى من ازمة غذائية والباقى سيستخدم فى اعادة مستوى المخزون وليس للاسواق الدولية .

لذلك فانه من المنتظر ان تظل اسعار القمح والذرة والارز وفول الصويا مرتفعة فى السنوات القادمة حتى لو ساعدت الاحوال الجوية على زيادة محصول هـــذه

---

* المصدر : النشرة الشهرية The First Candian Bank, Bank of Montereal.

الحبوب. اما اذا كانت الاحوال الجوية غير مواتية فان الاسعار ستسجل ارتفاعا خطيرا.

وقد يؤدى وضع الحبوب الغذائية فى العالم الى ان تقرر الحكومة الامريكية الحد من تصدير المواد الزراعية حتى تبقى على الاسعار الداخلية فى مستوى منخفض.

ولقد ادى وضع السلع الغذائية فى العالم الى زيادة الاهتمام به فعقد مؤتمر الغذاء العالمى فى روما فى نوفمبر ١٩٧٤. وكان هدف المؤتمر هو العمل على بحث مشكلة الغذاء العالمى ومحاولة وضع السبل لانقاذ الملايين من البشر فى العالم من ازمة الجوع.

وقد جاء فى تقرير المؤتمر ان الجنس البشرى يواجه اخطر ازمة فى الغذاء فى تاريخ العالم (١). وان الاحصاءات تضع صورة قاتمة لمستقبل الغذاء فى العالم. فهناك عجز فى الحبوب فى الدول النامية يقدر ب ٢٠ مليون طن كما ان هناك مايقرب من ٥٠٠ مليون شخص فى العالم، نصفهم تعتبرهم منظمة " الفاو" فى حالة جوع مستمر. ومن المقدر ان يصل العجز فى الحبوب فى الدول النامية فى عام ١٩٨٥، الى ٨٥ مليون طن ترتفع الى ١٠٠ مليون طن اذا ساءت الاحوال الجوية.

وينمو سكان العالم بنسبة ٢٪ اى ٧٠ مليون نسمة سنويا. وبينما يتزايد سكان الدول المتقدمة، التى لديها ما يكفيها من الغذاء، بمعدل بطىء فان سكان الدول النامية، التى تعانى من نقص السلع الغذائية، يتزايدون بمعدلات سريعة جدا. ان تعداد السكان فى الدول المتقدمة هو حوالى ١ر١ مليار نسمة بينما تضم الدول النامية حوالى ٧ر٢ مليار نسمة. وبحلول عام ٢٠٠٠ فان السكان فى الاولى سيزيدون بحوالى ٣٠٠ مليون نسمة بينما فى الثانية ستصل الزيادة الى عشرة اضعاف هذا الرقم.

(١) انظر Financial Times, 5th November 1974

وقد اوصى مؤتمر الغذاء العالمى بتكوين احتياطى غذائى دولى يستخدم فى حالة الضرورة ولتقديم المساعدات للدول التى لا يمكنها شراء حاجتها من الغذاء فى الاسواق العالمية . وكذلك انشاء " هيئة غذاء عالمية " لتوجيه الاستثمارات نحو قطاع الزراعة فى الدول النامية ومساعدتها على تنمية مواردها الزراعية بحيث تحقق الاكتفاء الذاتى . ومن الملاحظ ان الدول الصناعية ، بما لديها من مشاكل نقدية وتضخمية فانها تحجم عن الاسهام فى حل هذه المشكلات التى تعتبرها خارج مسئولياتها السياسية .

وترى الولايات المتحدة واوربا واليابان ان على الدول المصدرة للبترول بدورها ان تتحمل المسئولية الاولى لمساعدة الدول النامية فى التغلب على الجوع وذلك بان تقدم لها المساعدات المالية اللازمة لشراء حاجتها من الغذاء والتوسع فى الاستثمارات لزيادة انتاجها .

والمقصود بانشاء " هيئة الغذاء العالمية " المقترحة هو خلق مؤسسة للاستثمار الزراعى يكون للدول المصدره للبترول قوة تصويتية حسب اسهامها . ولن يكون الوضع هكذا اذا تم توجيه الاستثمارات عن طريق المؤسسات المالية القائمة مثل البنك الدولى .

ولا شك ان تزايد السكان فى الدول النامية التى تعانى فعلا من زيادة السكان يعتبر من اهم اسباب المشكلات الحالية .

فقد بذلت الدول النامية فى العشرين سنة الماضية ، مجهودا كبيرا لمقابلة حاجتها المتزايدة . ولكن المشكلة الان هى ايجاد الاراضى الصالحة للزراعة فى هذه الدول . وبالرغم من وجود عجز عالمى فى الحبوب الغذائية فى الامد القصير ، فانه يمكن معالجة مشكلة الجوع اذا توافرت الارادة الحقيقية لذلك .

وتشكل مساعدة الدول النامية على الاعتماد على انتاجها الذاتى الحل الوحيد بالنسبة لها فى الامد الطويل . ولكن ذلك يحتاج الى الموارد المالية اللازمة لذلك. وحتى يمكن تنمية الانتاج الزراعى بمعدل ٦ر٣٪ سنويا ، يتعين زيادة الاستثمارات السنوية بمبلغ يتراوح بين ١٦ و١٨ مليار دولار (١) .

ويتعين ان يذهب الجزء الاكبر من الاستثمارات فى صناعة الاسمدة . ففى اوربا يستخدم المزارع ٧٣ كيلو من السماد فى الهكتار وفى امريكا الشمالية ٣٣ كيلو وفى اسيا ١١ كيلو وفى امريكا اللاتينية ٥ر١٢ كيلو اما فى افريقيا فيستخدم فقط ٢ كيلو للهكتار. كما يتعين ادخال النظم الحديثة لادارة القطاع الزراعى وتوزيع القروض على صغار المزارعين.

الاراء والانجازات المنتظرة

كان من بين الاقتراحات التى قدمت فى مؤتمر الغذاء العالمى ما اعلنه وزير الخارجية الامريكى من ضرورة اقامة نظام دولى لتخطيط تصدير السلع الغذائية وتقديم المساعدات للدول التى تعانى من عجز فى الغذاء وبناء احتياطى عالمى من الحبوب. وقدم هذا الاقتراح للدول المشتركة فى المؤتمر فى اطار البحث عن استراتيجية جديدة لعلاج النقص الخطير فى الغذاء . واشار الوزير الامريكى الى المسئولية الخاصة التى يجب ان تتحملها الدول المصدرة للبترول بالتعاون مع الدول المصدرة للسلع الغذائية ، لتمويل تصدير الغذاء للدول التى تعانى شعوبها من شبح الجوع. ان الكثير من الدول المصدرة للبترول يفوق دخلها ماتحتاج اليه لتمويل مدفوعاتها الخارجية وتنميتها الاقتصادية . لذلك يتعين ايجاد الوسيلة لتوجيه المزيد من فوائض هذه الدول الى الدول النامية فى صورة قروض طويلة الاجل .

---

(١) تقديرات الفاو

هذا وقد اعلن وزير الزراعة الامريكى فى المؤتمر ، انه لا يوجد حاليا من الحبوب مايتيح البناء السريع لمخزون من المواد الغذائية على المستوى الدولى ، الا اذا قبل الشعب الامريكى ان يدفع اسعار اعلى مع الحد من الاستهلاك. وبالرغم من رغبة الولايات المتحدة فى التعاون لتكوين احتياطى غذائى عالمى فانها لا تملك حاليا مايؤهلها لذلك. وفى الظروف الحالية للمخزون العالمى من الحبوب ، فان بناء احتياطى حجمه ٦٠ مليون طن قد يستغرق عدة سنوات بشرط ارتفاع المحاصيل السنوية.

وقد اتفقت الدول المصدرة للحبوب ، التى تتضمن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين ، على ان تحد من مبيعاتها للخارج بهدف تجنيب جزء من الانتاج لمواجهة المساعدات العاجلة للدول النامية

اما بالنسبة للدول اعضاء " الاوبك " التى حضرت مؤتمر الغذاء العالمى فقد استعرضت موضوع انشاء " صندوق زراعى دولى " International Agricultural Fund

لتوجيه الاستثمارات الى النشاط الزراعى فى الدول النامية . وقد اقترحت الدول المصدره للبترول وضع بعض المعايير الموضوعية ، تتضمن اجمالى الناتج القومى والدخل الفردى ومركز ميزان المدفوعات ، لتكون اساسا لاسهام الدول البترولية والدول الاخرى التى دأبت على منح المساعدات.

ويعتبر هذا الصندوق اداة لتجميع الاستثمارات دون ان يشكل هيئة دولية جديدة. فهو يقوم بتوجيه الاستثمارات المالية عن طريق المنظمات الدولية المختصة بالتنمية الزراعية العالمية مثل البنك الدولى وبرنامج التنمية للامم المتحدة ومنظمة الغذاء والزراعة.

٤ــ التجارة الخارجية للدول العربية
فى السلع الزراعـــــية

اولا : الهيكل التجارى الخارجى للبلاد العربية

(١) حصة التجارة الخارجية للدول العربية فى نواتجها المحلية الاجمالية:

تمثل التجارة الخارجية نسبة هامة من الدخول العربية ، وهى تمثـل بشقيها الصادرات والواردات نسبا تراوحت فى جانب الصادرات بين ١٤ ــ ٦٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية ، ١٩ ــ ٤٢٪ من هـذا الناتج فى حالة الواردات ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٣) .

وتزداد نسبة التجارة الخارجية فى النواتج المحلية فى حالة الـــدول المصدرة للنفط عنها فى غيرها من الدول العربية الاخرى .

جدول (٣) حصة التجارة الخارجية للدول العربية فى نواتجها المحلية الاجمالية

الدولة	السنة	الناتج المحلى الاجمالى	العملة	حصة التجارة الخارجية فى الناتج (٪) الصادرات	حصة التجارة الخارجية فى الناتج (٪) الواردات
مصر	١٩٧٠	٢١٣٦ر٧	بالمليون جنيه	١٤	١٩
العراق	١٩٦٩	١١٢١ر٣	بالمليون دينار	٣٦	١٩
الاردن	١٩٧٢	٢٣٩ر٥	"	١٤	٤٢
الكويت	١٩٧١	١٤١٧ر٠	"	٦٩	٢٠
لبنان	١٩٧٠	٤٨٦٥ر٨	" ليره	٠٠ (١)	٠٠ (١)

تابع الجدول (٣) حصة التجارة الخارجية للدول العربية فى نواتجها المحلية الاجمالية

الدولة	السنة	الناتج المحلى الاجمالى	العملة	حصة التجارة الخارجية فى الناتج (٪)	
				الصادرات	الواردات
ليبيا	١٩٧١	١٥٠٨ر٦	بالمليون دينار	٦٤	٢٩
المغرب	١٩٧١	١٨ر٥	بالاف مليون درهم	٢٠	٢١
موريتانيا	١٩٦٨	٤٧ر١	بالمليون فرنك	٤٢	٣٢
السعودية	١٩٦٧	١٤٦٣٩ر٠	" ريال	٥٨	١٩
السودان	١٩٧٠	٦٣٧ر٦	" جنيه	١٩	٢١
سوريا	١٩٧٢	٦٨٩٨ر٠	" ليره	٢٠	٢١
تونس	١٩٧١	٨٣٩ر٩	" دينار	٢٤	٢٧
اليمن الشمالية	١٩٦٨	٥٠٠ر٠	" دولار امريكى	٢٠	٢٠
اليمن الجنوبية	١٩٦٨	٢٠٠ر٠	" " "	٥٥	١٠١
الجزائر	١٩٦٨	٣٠٠٠ر٠	" " "	٢٥	٢٦

(١) يمثل الفرق بين الصادرات والواردات (ص ـ و) ١٥٪ من الناتج فى هذا العام.

المصدر :ـ U.N., Statistical Yearbook 1973.

حيدر غيبة ، التجارة الخارجية للدول العربية والوحدة الاقتصادية العربية فى مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الثالث ، دمشق ـ ديسمبر ١٩٧١.

وعلى الرغم من نمو التجارة الخارجية العربية خلال فترة الدراسة من ٧٥٩٠ مليون دولار امريكى للصادرات و٥٩٣٥ مليون دولار للواردات عام ١٩٦٦ الى ١٧٢٥٢ مليون دولار ـ للصادرات ، ١١٤٥٥ للواردات عام ١٩٧٢ . فان حصة الدول العربية فى التجارة العالمية لازالت محدودة ، حيث تقدر نسبة الصادرات العربية الى الصادرات العالمية عام ١٩٧١ بنحو ٤ر٤٪ ، وتقدر نسبة الواردات العربية الى الواردات العالمية فى نفس العام بنحو ٥٣ر٢٪ .

٢ـ موازين التجارة الخارجية للدول العربية :ـ

وتختلف الدول العربية فيما بينها اختلافا كبيرا فى احجام تجارتها الخارجية فبينما تعد مساهمات دول عربية فى التجارة العالمية ضئيلة كما هو الحال بالنسبة للاردن واليمن الشمالية واليمن الجنوبية والصومال وموريتانيا ، فان دولا عربية اخرى ذات مساهمات كبيرة وهى الدول العربية الرئيسية فى انتاج وتصدير النفط السعودية وليبيا والجزائر والعراق والكويت . اما الدول العربية الاخرى فمساهماتها متوسطة وهى مصر والسودان وتونس ولبنان والمغرب والبحرين وسوريا وقطر واتحاد الامارات العربية وعمان .

وفى الوقت الذى تحقق فيه اقطار عربية فوائض كبيرة فى موازينها التجارية وهى السعودية وليبيا والعراق والكويت وقطر واتحاد الامارات العربية وعمان فان الدول العربية الاخرى ـ عدا موريتانيا التى تحقق فائضا صغيرا ـ تتسم موازينها التجارية بالعجز ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٤) .

الا ان الدول العربية فى مجموعها تحقق فائضا فى الميزان التجارى الاجمالى الخاص بها ، وقد تزايد هذا الفائض من ١١٩٥٥ مليون دولار عام ١٩٦٦ الى ٥٧٩٦ مليون دولار امريكى عام ١٩٧٢ . وهو فائض متزايد باستمرار لزيادة عوائد النفط وتحسين الهياكل الاقتصادية وقدرات بعض الدول على تصدير منتجات جديدة متوسطة الطلب فى السوق العالمية .

جدول (٤) الموازين التجارية لدول الجامعة العربية
(في سنوات مختارة)

(بملايين الدولارات الامريكية)

الدول العربية	١٩٦٦			١٩٦٩			١٩٧٢		
	ص	و	م	ص	و	م	ص	و	م
تونس	١٤٠	٢٤٩	١٠٩ـ	١٦٦	٢٦٦	١٠٠ـ	٣٢٣	٤٨٦	١٦٣ـ
الجزائر	٦٢١	٦٣٩	١٨ـ	٩٣٠	١٠٠٤	٧٤ـ	١٢٥٨	١٧٩١	٥٣٣ـ
السعودية	١٧٤٤	٥١٧	١٢٢٧+	٢٠٠١	٧٤٧	١٢٥٤+	٥٢٢١	١٢٨٤	٣٩٣٧+
ليبيا	١٠١٠	٤٠٥	٦٠٥+	٢١٦٧	٦٧٦	١٤٩١+	٢٤٧٠	١٢٨٥	١١٨٥+
لبنان	١٠٣	٥١٨	٤١٥ـ	٢٢٦	٦١٩	٣٩٣ـ	٤١٧	١٠٥٤	٦٣٧ـ
المغرب	٤٢٨	٤٧٨	٥٠ـ	٤٨٥	٥٦٢	٧٧ـ	٦٦٨	٧٩٦	١٢٨ـ
اليمن الجنوبية	١٩١	٢٨٥	٩٤ـ	١٤٤	٢١٨	٧٤ـ	٧٩	١٢٠	٤١ـ
البحرين	ـ	ـ	ـ	١٠٤	٢١٧	١١٣ـ	١٧٣	٣٣٢	١٥٩ـ
الاردن	٢٩	١٩١	١٦٢ـ	٤١	١٩٠	١٤٩ـ	٤٨	٢٧١	٢٢٣ـ
السودان	٢٠٣	٢٢٢	١٩ـ	٢٤٧	٢٦٥	١٨ـ	٣٩٠	٤٢١	٣١ـ
العراق	٩٣٤	٤٩٣	٤٤١+	١٠٤٢	٤٤٠	٦٠٢+	١٣٢٥	٨٤٤	٤٨١+
سوريا	١٧٣	٢٨٨	١١٥ـ	٢٠٨	٣٧١	١٦٣ـ	٢٤٧	٥٢١	٢٧٤ـ
مصر	٦٠٤	١٠٧٠	٤٦٦ـ	٧٤٥	٦٣٨	١٠٧+	٤١٦	٨٣٦	٤٢٠ـ
اليمن الشمالية	٧	٥٣	٤٦ـ	٨	٢٣	١٥ـ	١١	٨٤	٧٣ـ

تابع جدول (٤) الموازين التجارية لدول الجامعة العربية

(فى سنوات مختـــــارة)

(بملايين الدولارات الامريكية)

الدول العربيـــة	١٩٦٦			١٩٦٩			١٩٧٢		
	ص	و	م	ص	و	م	ص	و	م
الكويـــــت	١٣٠٤	٤٦٣	+ ٨٤١	١٤٧٦	٦٤٦	+ ٨٣٠	٢٧٩٠	٥٥٩	+ ٢٢٣١
موريتانيـــا	٦٩	٢٢	+ ٤٧	٩٥	٤٦	+ ٤٩	١٢٣	٨٢	+ ٤١
الصـــومال	٣٠	٤٢	ــ ١٢	٣٣	٥٢	ــ ١٩	٤٤	١٠٨	ــ ٦٤
قطـــــر	ــ	ــ	ــ	٢١٤	٥١	+ ١٦٣	٣٢٦	١٠٢	+ ٢٢٤
اتحاد الامارات العربية	ــ	ــ	ــ	٢١٣	١٥٣	+ ٦٠	٥٧١	٢٩٤	+ ٢٧٧
عمـــــان	ــ	ــ	ــ	٣٧٩	١١٢	+ ٢٦٧	٣٥١	١٨٥	+ ١٦٦
اجمالى عربى	٧٥٩٠	٥٩٣٥	+ ١٦٥٦	١٠٩٢٤	٧٢٩٦	+ ٣٦٢٨	١٧٢٥١	١١٤٥٥	+ ٥٧٩٦

المتوسط السنوى لمعدل نمو الصادرات العربيه = ٤ر١٢٪ ــ المتوسط السنوى لمعدل نمو الواردات العربية = ٨ر٩٪

اجمالى فائض الميزان العربى التجارى خلال الفترة ٦٦ــ١٩٧٢ = ٢ر٢٦٧٣٧ مليون دولار امريكى

متوسط الفائض السنوى للميزان العربى التجارى خلال الفترة ٦٦ــ١٩٧٢ = ٦ر٣٨١٩ مليون دولار امريكى

المتوسط السنوى لمعدل نمو فائض الميزان التجارى العربى = ٦ر١٩٪

ويمكن بترشيد استخدام ما يفيض من هذا الميزان (بعد خصم ماقد يتحقق من عجز فى ميزان الخدمات وهو يقل كثيرا عن الفائض فى الميزان التجارى) باستخدامه فى استيراد معدات وخبرات التنمية ، وفى تمويل خطط التنمية العربية وانشاء المشروعات العربية المشتركة وزيادة التبادل التجارى بين الاقطار العربية داخل المنطقة العربية لخدمة الاقتصاد العربى المشترك فى اطار يتناسب مع احتياجاته الانمائية طويلة الاجل .

٣ـ الهيكل الجغرافى للتجارة الخارجية للدول العربية :

بدراسة هذا الهيكل للدول العربية العشرين اعضاء جامعة الدول العربية يتضح ان جملة التجارة الخارجية العربية التى بلغت ١٨٧٤٦ مليون دولار عام ١٩٧٠ (منها ١٠٤٤٥ مليون دولار قيمة الصادرات ، ٨٣٠١ مليون دولار قيمة الواردات) قد اتخذت الاتجاهات التالية :

- ان اكثر من نصف التجارة الخارجية العربية (١٠ر٥٦٪) تتم مع دول اوربا الغربية ، وفيما يختص بميزان التجارة العربى مع هذه الدول فان الدول العربية ، تصدر اليها ماقيمته ٦٤٠٠ مليون دولار (تعادل ٢٦ر٦١٪ من جملة الصادرات العربية) وتستورد منها ماقيمته ٤١١٧ مليون دولار (او مانسبته ٦ر٤٩٪ من جملة الواردات العربية) ، وبذا يتحقق للدول العربية فائضا قدره ٢٢٨٣ مليون دولار ، وذلك كما هو موضح بالجدول (٥) .
- ان خمس التجارة العربية الخارجية تقريبا (٢٧ر١٧٪) يتم مع دول غير عربية فى آسيا . وتمثل صادرات الدول العربية الى هذه الدول ٨٣ر٢٠٪ من جملة الصادرات العربية ، اما وارداتها منها فتمثل ٨٠ر١٢٪ فقط من جملة الواردات العربية .
- ان عشر التجارة الخارجية العربية (٧٩ر٩٪) تتم مع دول اوربا الشرقية ، وان ميزان التجارة مع هذه الدول يميل لغير صالح الدول العربية .
- ان ٢٧ر٧٪ فقط من جملة التجارة الخارجية العربية تتم بين الدول العربية بعضها مع بعض .

- ان ٥١ر٦٪ من تجارة الدول العربية الخارجية تتم مع دول امريكا الشمالية والجنوبية ، وان ميزان التجارة مع هذه الدول يتجه لصالح هذه الاخيرة .

- ان ٤٧ر١٪ ، ٣٠ر١٪ من التجارة الخارجية العربية يتم مع كل من افريقيا (عدا الدول العربية الافريقية) واقيانوسيا على الترتيب .

وان ميزان التجارة مع افريقيا يتجه لصالح الدول العربية اما مع اقيانوسيا فانه لصالح دول اقيانوسيا .

هذا ويرجع زيادة التبادل التجارى بين الدول العربية ودول اوربا الغربية الى عدة عوامل منها النسبة العالمية التى يمثلها النفط فى صادرات الدول العربية بصفة عامة (١) وان هذه الدول تمثل السوق الرئيسى لصادرات النفط العربية كما تستورد الدول العربية من هذه الدول كثيرا مما تحتاجه من المنتجات الصناعية والغذائية . ومن هذه العوامل ايضا ارتباط بعض الدول العربية منذ عصور الاحتلال بالدول الغربية المستعمرة وقيام التبادل التجارى بينها على اساس استغلال الاولى فى انتاج المواد الاولية التى تحتاجها الاخيرة ، وارتباط طرق المواصلات فى داخل هذه الدول العربية بتصدير تلك المواد الى الدول الغربية والتزام هذه الدول العربية فى مقابل ذلك باستيراد احتياجاتها من الدول الغربية سالفة الذكر (٢) . يضاف الى ذلك ان بعض الدول العربية كلبنان تمثل منطقة للتجارة العابرة حيث تستورد بعض المصنوعات والمنتجات من الدول الغربية لاعادة تصديرها الى الدول العربية .

---

(١) كانت هذه النسبة ٥٠ر٦٦٪ عام ١٩٦٨ ، وقد تزايدت بعد ذلك نتيجة لارتفاع اسعار النفط .

(٢) محمد عبد المنعم عفر ، التجارة الخارجية نقطة الانطلاق فى التكامل الاقتصادى العربى ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة ١٠١٦ ، يونيو ١٩٧٢ .

جـدول رقم (٥)

الهيكل الجغرافى للتجارة الخارجية العربية(١٩٧٠)

(القيمة بالمليون دولار)

		صادرات الدول العربية الى	واردات الدول العربية من	اجمالى الصادرات والواردات
دول الجامعة العربية	قيمة	٥٩١	٧٧٣	١٣٦٤
	٪	٥ر٠٦	٩ر٣١	٧ر٢٧
اوربا الغربيـة	قيمة	٦٣٩٩	٤١١٧	١٠٥١٦
	٪	٦١ر٢٦	٤٩ر٦٠	٥٦ر١٠
اوربا الشرقية	قيمة	٧٥٥	١٠٨٠	١٨٣٥
	٪	٧٢٣	١٣ر٠١	٩ر٧٩
اســـــيا	قيمة	٢١٧٥	١٠٦٣	٣٢٣٨
	٪	٢٠ر٨٣	١٢ر٨٠	١٧ر٢٧
افريقيـا	قيمة	١٩	١٠٨	٢٧٧
	٪	١ر٦٠	١ر٣	١ر٤٧
امريكـا	قيمة	٣٣٣	٨٨٩	١٢٢٢
	٪	٣ر١٩	١٠ر٧	٦ر٥١
اقيانوسيا	قيمة	١٠٨	١٣٦	٢٤٤
	٪	١ر٠٣	١ر٦٤	١ر٣٠
اجمالى	قيمة	١٠٤٤٥	٨٣٠١	١٨٧٤٦
	٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : جامعة الدول العربية ـ المركز الاحصائى

وتعد اليابان اهم دول اسيا فى التعامل مع الدول العربية ويمثل النفط السلعة الرئيسية فى صادرات الدول العربية اليها .

اما التبادل التجارى العربى مع دول اوربا الشرقية فعلى الرغم من صغر نسبته بصفة عامة الا ان هناك دولا عربية محدودة يمثل تعاملها مع الدول الشيوعية نسبة هامة من تجارتها الخارجية ، وهى مصر وسوريا والسودان واليمن العربية . لما تمثله الاستيرادات من هذه الدول من عوامل هامة فى دعم القدرات الاقتصادية للدول العربية المستوردة وتتركز الواردات من هذه الدول فى السلع الانتاجية الرأسمالية والوسيطة (١) .

هذا ويرجع نقص التبادل التجارى بين الاقطار العربية بصفة عامة ـ علاوة على ماسبق ذكره من اسباب ـ الى تشابه الاقتصاديات العربية فى بعض نواحى الانتاج الاقتصادى خاصة الزراعية منها وتكامل انتاج الاقطار العربية مع الدول الصناعية الغربية ومنافسة الانتاج الصناعى الغربى للصناعات العربية فى بعض الاسواق العربية ازاء انفتاح هذه الاسواق امام المنتجات الصناعية الاجنبية ، الى جانب عدم وجود دراسات علمية للاسواق العربية وقابليتها لا ستيعاب المنتجات العربية المختلفة مما يجعل العلاقات التجارية بين البلدان العربية فى مجال المنتجات الصناعية غير مستقرة من عام الى اخر باستثناء عدد قليل منها (٢) .

ويحد ايضا من التبادل التجارى بين الدول العربية صعوبة تسديد المدفوعات بين الدول العربية بسبب انظمة التمويل النقدى الخاصة بكل منها وحجم التسهيلات الائتمانية والقروض المعقودة بينها مما جعل البعض منها يلجأ الى الدول الاجنبية للحصول منها على بعض المنتجات التى تنتجها الشقيقات العربية ، بالاضافة

---

(١) كاظم حبيب ، موضوعات فى قضايا التجارة الخارجية وواقع التخلف والتبعية الاقتصادية فى اقتصاديات الوطن العربى ، فى : مؤتمر اتحاد الاقتصاد بين العرب الثالث ، دمشق ، ديسمبر ١٩٧١ .

(٢) محمد عبد المنعم عفر ، مدخل لدراسة التكامل الاقتصادى العربى .

الى عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة بين كثير من الاقطار العربية . كذلك فان اتجاه الدول العربية للتنمية قد جعل شطرا كبيرا من وارداتها قاصرا على واردات المدخلات التى لا تنتجها الدول العربية .

ورغما من ذلك فان مجال التبادل التجارى بين الدول العربية واسع النطاق متنوع السلع اذ ان الدول العربية تنتج مجتمعة كثيرا من السلع التى تحتاجها ويمكن لها ان ـ تتبادلها معا بدلا من توجيهها الى دول غير عربية ، كما وان الموارد الاقتصادية العربية الهائلة التى تتوزع بين الدول العربية بدرجات غير متساوية يمكن استخدامها فى انتاج الكثير من الاحتياجات العربية وتيسير تبادلها بين الاقطار العربية .

وبالنسبة لدول الامريكتين فان الولايات المتحدة هى اهم دول القارتين فى التعامل التجارى مع الدول العربية . وتعد الدول العربية المصدرة للنفط هى اهم الدول ذات الصلات التجارية بالولايات المتحدة (١) .

ويقل التبادل التجارى بين الدول العربية والدول النامية فى افريقيا واسيا وامريكا الجنوبية نتيجة لتخلف اقتصاديات هذه البلدان . وتشابه بعض منتجاتها مع المنتجات العربية واتجاه كل من الدول العربية والدول النامية الى التعامل مع دول العالم الغربى لتسويق منتجاتها والحصول على احتياجاتها .

٤ـ الهيكل السلعى للتجارة العربية الخارجية :

تمثل السلع المعدنية خاصة النفط اهم الصادرات العربية قاطبة فهى تمثل قرابة اربعة اخماس (٧٧ر٨٪) التجارة الخارجية لكثير من الدول العربية عام ١٩٧٠ ، يليها السلع الزراعية بنسبة ١٣ر١٪ من هذه الصادرات ، اما السلع الصناعية فلاتزيد حصتها على ٩٪ وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (٦) .

---

(١) محمد عبد المنعم عفر ، سيد عبد العزيز دحية ، امكانيات المواجهة العربية للصادرات الاسرائيلية فى الاسواق الخارجية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة ١٠١٩ ، اكتوبر ١٩٧٢ .

جدول (٦) ـ الهيكل السلعى لصادرات وواردات الدول العربية

لعام ١٩٧٠

قيمة الاجمالى بملايين الدولارات	الصادرات				الواردات		
	سلع زراعية	سلع صناعية	سلع معدنية	اجمالى بملايين الدولارات	سلع زراعية	سلع صناعية	سلع معدنية
	٪	٪	٪		٪	٪	٪
٧٩٨١	١٣ر١	٩ر	٧٧ر٨	٤٢٥١	٢٥ر٩	٧٢ر٨	١ر٢

ويعكس هذا الهيكل هيكل الانتاج الداخلى الذى يتسم بسيادة النشاط الاولى من تعدين وزراعة على الانشطة الثانوية من صناعة وخدمات وهى السمة الغالبة للاقتصاديات العربية المختلفة .

ويعد النفط والقطن الخام والفوسفات والحمضيات والارز والصمغ اهم الصادرات العربية عام ١٩٦٩ وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٧) . اما الواردات العربية فان اهمها هى سلع الانتاج الوسيطة يليها السلع الاستهلاكية ثم سلع الانتاج الرأسمالية بصفة عامة .

فاذا ما استثنينا النفط فان السلع الزراعية تعد اهم مواد التجارة الخارجية العربية الاخرى .

ومن بين السلع الزراعية والتى تمثل قرابة خمس التجارة الخارجية العربية الاجمالية فان الحيوانات الحية واللحوم والحبوب خاصة القمح ودقيقه والارز ، والبن والشاى ، والقطن الخام ، والفواكه خاصة الحمضيات والتمور ، والجلود الخام تعد من اهم هذه السلع فى التجارة الخارجية العربية .

جدول (٧) الهيكل السلعي للتجارة الخارجيه لدول الجامعة العربية
لعام ١٩٦٩ حسب القيمة

الصادرات	%	الواردات	%
بترول خام	٦٧ر١٩	سيارات	٤ر٧٩
منتجات بترول	٣ر٥٥	حنطة ودقيق	٣ر٦٥
قطن خام	٦ر٣٩	مواسير وانابيب من الحديد	٢ر٤٦
مشروبات وسوائل كحولية	١ر٨٧	ادوية للطب البشرى	٢ر٢٨
فوسفات خام	١ر٧٢	منتجات بترولية	٢ر١٥
حمضيات	١ر٦١	بترول خام	٢ر٠١
ارز	١ر٥٧	اخشاب ومصنوعاتها	٢ر٠١
غزل قطن	١ر٠١	ورق ومصنوعاته	١ر٦٧
زيوت وشحوم نباتية وحيوانيه	٠ر٦٢	آلات حفر وتسوية	١ر٦٤
نسج قطنية	٠ر٥٣	مطاط ومصنوعاته	١ر٥٨
اسمدة كيماوية	٠ر٥١	سكر	١ر٥٤
بقول يابسة	٠ر٤٥	حيوانات حية للذبح	١ر٥٠
محضرات فواكه وخضر	٠ر٤٤	نسج الياف صناعية	١ر٥٠
حيوانات حية للذبح	٠ر٤٣	شاى	١ر٤٣
اسماك ومحضراتها	٠ر٤٠	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	١ر٤١
كسب	٠ر٣٤	مولدات ومغيرات ومحولات كهربا	١ر٤٠٤
جلود خام	٠ر٣٠	نسج قطنية	١ر٣٨
تمور	٠ر٣٠	محركات انفجارية	١ر٢٣
تبغ	٠ر٣٠	اجهزة ارسال واستقبال	١ر٢١
صمغ عربى	٠ر١٧	تبغ خام	١ر٢٠
		ارز	١ر٠٢
		جرارات	٠ر٨٧
		قضبان صلب	٠ر٨٤
		اجهزة لوصل وقطع التيار الكهربائي	١ر٨١

المصدر : جامعة الدول العربية
ملخص احصاء التجارة الخارجيه للدول العربية عن عام ١٩٦٩

وتتناول الدراسة فيما يلى تجارة الدول العربية الخارجية فى هذه السلع وحصة الدول العربية فى هذه التجارة ، وامكانية تحقيق تكامل اقتصادى عربى فى هذه السلع كمثال لما يمكن تحقيقه من تكامل فى غيرها من السلع وفى ذلك من المجالات.

وتحدد خطوات الدراسة وفقا لذلك كما يلى :

١ــ التجارة الخارجية العربية فى السلع الزراعية موضع الدراسة خلال الفترة من ٦٦ ــ ١٩٧٠ وحصة الدول العربيه فيها .

٢ــ احتمالات تطوير التجارة الخارجية العربية فى مختلف السلع الزراعية خلال الفترة من ٧٦ ــ ١٩٨٠ ، ويشمل ذلك النقاط الفرعية التالية :

أ ــ الانتاج العربى من السلع الزراعية واحتمالات تطويره .

ب ــ الاستهلاك العربى من السلع الزراعية وتوقعاته المستقبلية .

جـ ــ التوقعات المحتملة للتجارة الخارجية العربية فى السلع الزراعية

٣ــ امكانيات تطوير التبادل التجارى العربى فى السلع الزراعية ، ويشمل ذلك كلا من :

أ ــ سياسات التجارة الخارجية العربية وامكانيات تطويرها .

بـ ــ اسعار السلع وتكاليف النقل .

مع الافادة من خبرات التكتلات الاقتصادية المعاصرة فى تنسيق سياسات الانتاج الزراعى والتبادل التجارى فى مجال السلع الزراعية

ثانيا التجارة الخارجية العربية فى السلع الزراعية :

تمت دراسة التجارة الخارجية للدول العربية فى السلع الزراعية موضوع الدراسة خلال الفترة من ١٩٦٦ ــ ١٩٧٠ للتعرف على الكميات المتبادلة من هذه السلع تصديرا واستيرادا وحصة الدول العربية فى هذين الجانبين من التجارة ، وصافى ميزان التجارة الخاص بكل سلعة . وفيما يلى الدراسة الخاصة بكل سلعة من السلع المدروسة .

١ــ تجارة الدول العربية الخارجية فى القمح ودقيقه :

يعد القمح من اهم الحبوب الغذائية للسكان فى كافة ارجاء الوطن العربى، وتحتاج الدول العربية نظرا لنقص الانتاج فيها عن حاجة الاستهلاك المحلى الى استيراد كميات كبيرة من القمح ودقيقه . وجميع الدول العربية بدون استثناء تستورد هذه السلعة ، الا ان الكميات المستوردة منها تختلف من دولة الى اخرى ، كما ان كمية واردات الدولة تختلف من سنة الى اخرى تبعا لكميات الانتاج الداخلى التى تختلف لعوامل مختلفة من بينها الرقعة المزروعة وكمية المطر والظروف الطبيعية الاخرى التى تؤثر على غلة الارض، ولتزايد السكان وتطور مستويات الاستهلاك.

وتصدر بعض الدول العربية كميات صغيرة من القمح ودقيقه الا ان هذه الدول تعد مستوردة صافية للقمح لان الكميات التى تصدرها ضئيلة جدا بالنسبة لما تقوم هى باستيراده . وتشمل الدراسة فيما يلى كل من التجارة العربية الاجمالية وتجارة كل دولة على حدة فى القمح ودقيقه.

أ ــ تجارة الدول العربية الخارجية الاجمالية فى القمح ودقيقه :

بلغت كمية الواردات العربية الاجمالية من القمح عام ١٩٦٦ نحو ٢٧٩٢ الف طن تم استيراد ٤٣ الف طن منها من الدول العربية اى بنسبة ١٫٥٪ من جملة الواردات.

وفى نفس العام قامت الدول العربية بتصدير كمية صغيرة بلغت ٢٠١ ألف طن حصلت منها الدول العربية على ٤٣ الف طن او مايعادل ٢١٫٥٪ من جملة هذه الصادرات ، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٨) .

ويبين ميزان التجارة العربية فى القمح لهذا العام عجزا قدره ٢٥٩١ ألف طن تقوم الدول العربية باستيرادها . وتعد العراق والجزائر والمغرب المصدر الرئيسى لواردات الدول العربية القمحية بعضها من بعض على الرغم من ان الجزائر كانت هى الدولة الوحيدة المصدرة الصافية لهذه السلعة فى ذلك العام . وتعد الاردن ولبنان والسعودية اكثر الدول العربية استيرادا من الدول العربية من القمح .

جدول (٨) ــ اجمالى التجارة الخارجيه للدول العربية فى اهم السلع الزراعية
للسنوات ٦٦ ــ ١٩٧٠

نوع السلعة	البيـــــــان	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
القمح	الصـادرات	٢٠١ر١٠	٢٨ر٢٧	١٢ر٥٢	١٩٤٤	١٦ر٠٥
	(منها صادرات الى دول عربية)	(٤٣ر٢٨)	(٢٠ر١١)	(٣ر٤٢)	(١١ر٦٦)	(٨ر٨٧)
	الواردات	٢٧٩٢ر١٩	٤٣٦٦ر٥٦	٣٨٤٧ر٢٤	٢٥٨٧ر٨٢	٣٣٩٢ر٨١
	العجـز	٢٥٩١ر٠٩	٤٣٣٨ر٢٩	٣٨٣٤ر٧٢	٢٥٦٨ر٣٨	٣٣٧٦ر٧٦
الدقيق	الصـادرات	٣٣ر٦٥	٣٤ر١٧	١٠ر٣١	٤١ر٠٩	١٥ر٦٥
	(منها صادرات الى دول عربية)	(٤ر٩٣)	(١٨ر٤٩)	(٥ر٦٨)	(١٣ر٣٦)	(٩ر٦٩)
	الواردات	١٠٨٧ر٦٣	١٢٣٢ر٣٨	١٢٧٨ر٩٧	٨٧٧ر٠١	٩٩٦ر٨٠
	العـجز	١٠٥٣ر٩٨	١١٩٨ر٢١	١٢٦٨ر٦٦	٨٣٥ر٩٢	٩٨١ر١٥

تابع جدول (٨) اجمالى التجارة الخارجية للدول العربية فى اهم السلع الزراعية

(للسنوات ٦٦ ــ ١٩٧٠)

نوع السلعة	البيـــــــان	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
الارز	الصـــــادرات	٣٧٦ر١٠	٤٤٤ر٦٨	٥٤٨ر٣٣	٨٠٢ر١٦	٦٧٢ر٦٣
	(منها صادرات الى دول عربية)	ــ	(٤٦ر٧٢)	(٦٠ر٤٢)	(٧٤ر٧٣)	(٩٠ر٠٨)
	الـــواردات	٣٦١ر٠٧	٢٨٨ر٣٣	٢٤٦ر٩١	٤٧٩ر٩٠	٤٦٥ر٢١
	الفـــائض	١٥ر٠٣	١٥٦ر٣٥	٣٠١ر٤٢	٣٢٢ر٢٦	٢٠٧ر٤٢
القطن الخام	الصـــادرات	٦٧٣ر٦٣	٤٧٩ر٥٢	٥٦٤ر٠٢	٥٧١ر١١	٦٥٨ر٤٣
	(منها صادرات الى دول عربية)	(٢ر١٧)	(١ر٦٩)	(١ر٦٨)	(٠ر٢٦)	(٠ر١٤)
	الـــواردات	١٧ر٩٢	١٧ر٦٠	٣٠ر٠٨	٢٥ر٧١	٥ر١٥
	الفائـــض	٦٥٥ر٧١	٤٦١ر٩٢	٥٣٣ر٩٤	٥٤٥ر٤٦	٦٥٣ر٢٨

تابع جدول (٨) اجمالى التجارة الخارجية للدول العربية فى اهم السلع الزراعية

(للسنوات ٦٦ ـ ١٩٧٠)

نوع السلعة	البيان	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
الحمضيات	الصادرات	٨٣٨ر٣	٨١١ر٤	٩٢٢ر١	١٠٢٥ر١	٨٥٧ر٠
	(منها صادرات الى دول عربية)	(٨٤ر٩)	(١١١ر٠)	(١٣٠ر٠)	(١١٧ر٢)	(١٥٣ر١)
	الواردات	١٠٥ر٨	١٢٣ر١	١٣٥ر٠	١٣٩ر٥	١٨٥ر٤
	الفائض	٧٣٢ر٥	٦٨٨ر٣	٧٨٧ر١	٨٨٥ر٦	٦٧١ر٦
التمور	الصادرات	٣٣١ر٠	٣١٣ر٧	٢٩٣ر٣	٣٢١ر٦	٣٧٣ر٨
	(منها صادرات الى دول عربية)	(٣٨ر٢)	(٧٠ر١)	(٢٥ر٥)	(٥ر٠)	(٥٤ر٩)
	الواردات	٥٨ر٨	٨٦ر٩	٥٨ر٨	٧٥ر٢	٨٦ر١
	الفائض	٢٧٢ر٢	٢٢٦ر٨	٢٣٤ر٥	٢٤٦ر٤	٢٨٧ر٧

تابـع جدول (٨) ـ اجمالى التجارة الخارجية للدول العربية فى اهم السلع الزراعية

(للسنوات ٦٦ ـ ١٩٧٠)

نوع السلعة	البيـــــان	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
الشـــاى	الصـــادرات	٠ر٥٥	١ر٩٢	٣ر٢٢	١ر١٥	٩ر٥٧
	(منها صادرات الى دول عربية)	(٠ر٥٥)	(٠ر٣٠)	(ـ)	(١ر١٥)	(٤ر٠٥)
	الـــواردات	١١٠ر٩٠	٧٤ر٩٢	١٠٨ر٠٤	١٠٥ر٧٩	١٣١ر٠٢
	العـــجز	١١٠ر٣٥	٧٣ر٠٠	١٠٤ر٨٢	١٠٤ر٧٤	١٢١ر٤٥
البـــن	الصـــادرات	٨ر٤٦	٩ر٠٠	٥ر٦١	٤ر١٣	٨ر١٢
	(منها صادرات الى دول عربية)	(٣ر٥٤)	(٤ر٣٩)	(١ر٩٥)	(١ر٠٩)	(٥ر٧٤)
	الـــواردات	٩٩ر٠٧	١١٣ر٥٢	٩٤ر١٠	٦٨ر٩٢	٨٤ر٩٠
	العجـــز	٩٠ر٦١	١٠٤ر٥٢	٨٨ر٤٩	٦٤ر٧٩	٧٦ر٧٨

تابع جدول (٨) ـ اجمالى التجارة الخارجية للدول العربية فى اهم السلع الزراعية
(للسنوات ٦٦ ـ ١٩٧٠)

نوع السلعة	البيـــــــان	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
الحيوانات الحية القيمه (بالمليون دولار)	الصـــادرات	—	—	٦٠ر٠٥	٤٠ر٩٠	٤٧ر٣٩
	(منها صادرات الى دول عربية)	—	—	(٤١ر٣٣)	(٣٤ر٦٢)	(٤٦ر٣٢)
	الـــواردات	—	—	١٠٦ر٥٨	٩٩ر٥٣	٨٧ر٠٧
	العـــجز	—	—	٤٦ر٥٣	٥٨ر٦٣	٣٩ر٦٨
اللحـــوم	الصـــادرات	٣ر٢١	٢ر٤٤	٣ر٣٢	٤ر٣٧	٠ر٩١
	(منها صادرات الى دول عربية)	—	—	—	—	—
	الـــواردات	٤٥ر٩١	٢٥ر٣٨	٩٤ر٩٥	٣٩ر٧٠	٨ر٤٠
	العجـــز	٤٢ر٧٠	٢٢ر٩٤	٩١ر٦٣	٣٥ر٣٣	٧ر٤٩
الجلـــود	الصـــادرات	—	٦٩ر٠٠	٢٦ر٩٧	٣٣ر٤٩	٣٠ر٣٠
	(منها صادرات الى دول عربية	—	٧ر١٥	١٤ر٧٨	٦ر٩٥	١٤ر٤٥
	الـــواردات	—	٢٠ر١٤	٢٦ر٥٩	٢٩ر٤٩	٣١ر٦٢
	العجز او الفائض	—	+ ٤٨ر٨٦	+ ٠ر٣٨	+ ٤ر٠٠	ـ ١ر٣٢

المصدر :
F.A.O. Trade Yearbook 1971

وفى نفس العام قامت الدول العربية باستيراد كميات من دقيق القمح بلغت فى مجموعها نحو ١٠٨٧ر٦ الف طن (تعادل نحو ١٥١١ الف طن من القمح على اساس ان نسبة استخلاص الدقيق من القمح ٧٢٪) (١) وتمثل واردات الدول العربية بعضها من بعض من دقيق القمح فى نفس السنة ٠ر٥٪ وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٨) ٠ وتعد السعودية وليبيا اكثر الدول العربية استيرادا من الدول العربية من الدقيق ٠

وتصدر الدول العربية من الدقيق حوالى ٣٣ر٧ الف طن تختص الدول العربية منها نحو ١٤ر٧٪ ٠

ويظهر ميزان الدقيق عجزا بلغ ١٠٥٣ر٩ الف طن تستوردها الدول العربية ولا تزيد الواردات العربية من الدول العربية عن ٤ر٩ الف طن دقيق مصدرها الرئيسى الاردن وتونس وهما دولتان مستوردتان صافيتان ٠ لذا فان صافى ماتستورده الدول العربية من خارج المنطقة العربية يبلغ نحو ١٠٥٣ر٩ الف طن من الدقيق تعادل ١٤٦٣ر٧ الف طن قمح ٠

ويقدر صافى تجارة الدول العربية الخارجية فى القمح ودقيقه بعجز قدره ٤٠٥٤ر٧ الف طن من القمح (ودقيقه محولا الى مايعادله من القمح) عام ١٩٦٦ ٠

وقد تطورت تجارة الدول العربية الخارجية فى القمح ودقيقه بعد ذلك بنقص امكانيات الدول العربية التصديرية من هذه السلعة وزيادة استيرادها منها بصفة عامة رغم تذبذب الكميات المصدرة والمستوردة من عام الى آخر للاسباب سالفة الذكر ٠

---

(١)

F.A.O. Trade Yearbook 1971

وقد بلغت جملة الواردات العربية من القمح ودقيقه عام ١٩٧٠ نحو ٢ر٤٧٧٧ الف طن مترى منها ٨ر٣٣٩٢ الف طن فى صورة قمح ، ٤ر١٣٨٤ الف طن فى صورة دقيق (اى نحو ٨ر٩٩٦ الف طن دقيق) . وتبلغ جملة الواردات العربية من دول عربية نحو ٣٣ر٢٢ الف طن مترى منها ٨ر٨٧ الف طن مترى فى صورة قمح ، ١٣٤٦ الف طن فى صورة دقيق (اى ٩ر٦٩ الف طن دقيق) وتمثل هذه الواردات من الدول العربية نحو ٤٦ر٠٪ من جملة الواردات العربية فى نفس العام .

اما جملة الصادرات العربية فقد بلغت فى عام ١٩٧٠ مايقرب من ٧٩ر٣٧ الف طن مترى منها ٠٥ر١٦ الف طن فى صورة قمح ، ٧٤ر٢١ الف طن فى صورة دقيق (اى قرابة ٦٥ر١٥ الف طن دقيق) . وتمثل صادرات الدول العربية بعضها الى بعض نحو ١ر٥٩٪ من جملة هذه الصادرات .

وتعد تونس ولبنان والعراق اكثر الدول العربية تصديرا للقمح الى الدول العربية اما اكثر الدول العربية استيرادا للقمح من الدول العربية فهى الجزائر والسعودية والاردن ولبنان .

وفيما يختص بالتجارة العربية فى الدقيق فان الاردن ولبنان والكويت هى اكثر الدول العربية تصديرا له الى الدول العربية ، وتعد السعودية والاردن اكثر الدول العربية استيرادا له .

ويظهر ميزان التجارة العربية الخارجية فى القمح ودقيقه عام ١٩٧٠ عجزا قدره ٤ر٤٧٣٩ الف طن من القمح (ودقيقه فى صورة قمح) . وهو يزيد عن العجز الحادث قبل ذلك فى عام ١٩٦٦ بنحو ١٧٪ من هذا الاخير .

وتقدر جملة الواردات العربية خلال الفترة من ٦٦ــ١٩٧٠ بنحو ٧ر٢٤٥٨٧ الف طن من القمح ودقيقه ، منها ٦ر١٦٩٨٦ الف طن فى صورة قمح ، ١ر٧٦٠١ طن فى صورة دقيق (تعادل ٨ر٥٤٧٢ الف طن دقيق) . اما جملة الصادرات فتقدر بنحو ٨ر٤٦٤ الف طن مترى منها ٤ر٢٧٧ الف طن فى صورة قمح ، ٤ر١٨٧ الف

طن فى صورة دقيق (اى حوالى ٩ر١٣٤ الف طن دقيق) . ويقدر صافى تجارة الدول العربية الخارجية فى القمح ودقيقه خلال هذه الفترة بعجز قدره ٩ر٢٤١٢٢ الف طن مترى قمح اى بمتوسط قدره ٦ر٤٨٢٤ الف طن مترى فى السنة خلال هذه الفترة .

ب ـ تجارة الدول العربية الخارجية كل على حدة فى القمح ودقيقه :

تنقسم الدول العربية فيما بينها تبعا لمساهمتها فى التجارة القمحية الخارجية الى دول تسهم فى كلا اتجاهى التجارة ودول تسهم فى اتجاه واحد فقط وذلك على الرغم من انها جميعا تعد مستوردة صافية للقمح ودقيقه . ولايعد هذا تقسيما قاطعا لتذبذب وضع بعض الدول فى بعض السنوات المدروسة بين كلا القسمين .

ويرجع مساهمة بعض الدول فى كلا اتجاهى التجارة - تصدير واستيراد - الى انها تعيد تصدير بعض ما استوردته سابقا الى دول اخرى إما فى نفس الصورة التى استوردت عليها السلعة او بعد تحويلها الى صورة اخرى .

اما دول القسم الاول التى تسهم فى كلا اتجاهى التجارة فى معظم فترة الدراسة فهى العراق وسوريا ولبنان والكويت والاردن والبحرين واليمن الجنوبية .

اما الدول الاخرى التى تسهم فى اتجاه واحد فقط فى معظم السنوات وهو الاستيراد فهى السعودية واليمن والشمالية والدول العربية الافريقية مصر والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والصومال .

وفيما يلى دراسة لتجارة كل دولة من هذه الدول خلال الفترة موضع الدراسة .

ـ العـراق :

يعد العراق مستوردا للقمح ودقيقه خلال فترة الدراسة باستثناء عام ١٩٦٩ الذى تحول فيه العراق من دولة مستوردة صافية للقمح ودقيقه الى دولة مصدرة صافية له . ويقوم العراق بتصدير كميات من القمح ودقيقه كل سنة الا انها تقل بدرجات متفاوتة

عما يقوم باستيراد ٠٠ وقد تراوحت الكميات التى يصدرها العراق سنويا من القمح بين ٦٠٥ طن كحد ادنى وذلك عام ١٩٦٨ و٢٧٠٠٠ طن كحد اقصى وذلك عام ١٩٦٦ ومن الدقيق بين ٩٤ طن عام ١٩٦٧ ــ ١٢٠٠ طن من الدقيق ١٩٧٠٠ اما واردات العراق من القمح فقد تراوحت بين ٢٠٨١ طن عام ١٩٦٩ ، ٨٩٧٩٩ طن عام ١٩٧٠٠ ومن الدقيق بين ٩٠٠ طن دقيق عام ١٩٦٨ و٧٥٧٣ طن عام ١٩٧٠٠

هذا ويرجع نقص الواردات القمحية العراقية فى بعض السنوات الى زيادة الانتاج الزراعى الداخلى وقلة الاحتياج الى الاستيراد بالتالى وذلك لان التجارة الخارجية للعراق شأنها شأن الدول الاخرى تعكس حالة الانتاج الداخلى فكلما تحسن هيكل الاقتصاد الداخلى وزاد الانتاج زادت الصادرات ونقصت الواردات بالتالى ٠

ولا يتفق استيراد العراق للقمح وتزايد الكميات المستوردة منه على مر الزمن مع الامكانيات الكبيرة المتاحة له من موارد مالية وارضية يمكن استغلالها فى انتاج الزروع المختلفة ومن بينها القمح ٠ ولذا فانه بتقدم التخطيط العراقى وتحقق التكامل العربى فى مجال تحرك عناصر الانتاج خاصة العمل وانتقاله الى العراق من الاقطار ذات الفائض السكانى يمكن للعراق زيادة طاقته الانتاجية القمحية وتصدير كميات منه الى الخارج خاصة الدول العربية الاخرى ٠

ــ سـوريا :

اخذت واردات سوريا من القمح فى الاضطراد سنويا خلال فترة الدراسة باستثناء عام ١٩٦٩ الذى نقصت فيه الواردات السورية نقصا حادا ، وربما يرجع ذلك لاستيراد دقيق القمح بكميات كبيرة فى هذه السنة ، وتحسن الانتاج الداخلى من القمح ٠ وتقوم سوريا بتصدير كميات صغيرة من القمح اخذت فى التناقص بعد عام ١٩٦٧ الى ان انعدمت عام ١٩٧٠٠ ولا تمثل حصة الدول العربية فى تجارة سوريا الخارجية فى القمح سوى قدر ضئيل جدا ٠

وقد اخذت تجارة سوريا الخارجية فى دقيق القمح نفس الاتجاه تقريبا خـــلال نفس الفترة المدروسة الا ان السنة التى نقص فيها كميات المستورد من دقيق القمـح هى عام ١٩٦٨ وليس ١٩٦٩ كما هو الحال فى القمح .

ولا تستورد سوريا الدقيق من اى من الدول العربية .

ويتوافر لدى سوريا مساحات كبيرة من الارض القابلة للاستصلاح والاستزراع والتى يمكن انتاج القمح فيها لسد جانب من احتياجات القطر العربى السورى .(١)

ـ لبنـــان :

تستورد لبنان كميات كبيرة من القمح ودقيقه تزايدت خلال فترة الدراسة باضطراد . وتستورد لبنان بعض من احتياجاتها من بعض الدول العربية الاخرى الا ان هذا الجزء ضئيل جدا بالنسبة لجملة الواردات اللبنانية . ولا تصدر لبنان من القمح ودقيقه سوى كميات صغيرة يتجه معظمها الى الدول العربية الاخرى .

ويمكن للبنان استغلال جانب من اراضيه الغير مستغلة فى الزراعة حاليا فى انتاج القمح ، اذ تعد الاراضى اللبنانية القابلة للاستصلاح والاستزراع كبيرة المســـاحة وصالحة لانتاج هذا النوع من الحبوب .(٢)

ـ الاردن :

تستورد الاردن كميات كبيرة من القمح ودقيقه ولا تصدر سوى كميات صغيرة وتمثل حصة الدول العربية فى تجارة الاردن الخارجية فى القمح نسبة هامة من تلـــــك الاخيرة خاصة الصادرات ولا يمكن للاردن على ضوء الظروف الراهنة التوسع فـــى زراعة القمح لظروف الاحتلال الاسرائيلى واستغلال نهر الاردن المصدر الهام لاستصلاح واستزراع الاراضى الاردنية القابلة لذلك .

---

(١) انظر : محمد عبد المنعم عفر ، اقتصاديات الدول العربية ، معهد التخـطيط القومى مذكرة داخلية ١٦٧ ص١ يونيو ١٩٧١ .

(٢) المرجع السابق .

ـ الكويت :

تستوردا لـكويت القمح وتصدر جانبا منه فى صورة د قيق • وحصة الدول العربية فى تجارة الكويت الخارجية فى القمح ضئيلة وذلك لنقص الانتاج العربى وقصوره عـن توفير احتياجات الاقطار العربية •

ـ اقطار الخليج الاخرى :

وتشمل كلا من اتحاد الامارات العربية والبحرين وقطر وعمان والمتوفر مـن البيانات عنها قليل وهو عن البحرين فقط وهى تستورد كميات صغيرة من القمح لكونها تمثل سوقا استهلاكية محدودة •

ـ السعودية :

تستورد السعودية كميات كبيرة من القمح ود قيقه وقد كانت الواردات السعودية آخذة فى التناقص خلال الفترة من ٦٦ـ١٩٦٩ الا انها زادت فى العام الاخير ١٩٧٠ كثيرا عما كانت عليه فى اول الفترة •

وتمثل واردات السعوديه من الدول العربية قرابة ثلث الواردات السعودية من القمح • اما الدقيق فمساهمات الدول العربية فى واردات السعوديه منها قليله •

اليمن الشمالية : تستورد كميات متزايدة من القمح ود قيقه ، وليس للدول العربية دور يذكر فى تزويد اليمن باحتياجاتها •

اليمن الجنوبية :

تغير ميزان التجارة اليمنى الجنوبى للقمح كثيرا خلال الفترة موضع الدراسـة فبعد ان كانت اليمن الجنوبية مصدرة للقمح ود قيقه اصبحت مستوردة له • وليـس للدول العربية مساهمة تذكر فى تجارة اليمن الجنوبية القمحية •

اما الدول العربية الافريقية فجميعها مستوردة للقمح ود قيقه • وقد تزايدت واردات كل من مصر والسودان والصومال وليبيا وتونس وموريتانيا باضطراد خلال فترة الدراسة •

اما الجزائر فقد كانت مصدرة للقمح عام ١٩٦٦ الا انها اصبحت مستوردة له ابتداء من عام ١٩٦٧ ومنذ ذلك العام وواردات الجزائر من القمح والدقيق آخذة فى التناقص بكميات ملموسة •

وبالنسبة للمغرب فان وارداتها من القمح ودقيقه متذبذبة بين الزيادة والنقصان.

وهناك امكانيات كبيرة لزيادة الكميات المنتجة من القمح فى السودان واقطار المغرب العربى الثلاث تونس والجزائر والمغرب لتوافر مساحات شاسعة من الاراضى القابلة للاستصلاح والاستزراع ومناسبة هذه الاراضى لانتاج القمح.(١)

٢ــ تجارة الدول العربية الخارجية فى الارز :

تعد الدول العربية فى مجموعها مصدرة صافية للارز، وقد بلغت جملة الصادرات العربية من الارز خلال الفترة من ٦٦ــ١٩٧٠ نحو ٩ر٢٨٤٣ الف طن، اما الواردات العربية منه فلم تتجاوز ٤ر١٨٤١ الف طن، ويقدر صافى التجارة العربية خلال الفترة بفائض قدره ٥ر٩٥٧ الف طن. ويبلغ المتوسط السنوى للفائض التصديرى من الارز نحو ٥ر١٩١ الف طن.

وقد تزايدت الصادرات الارزية العربية من ١ر٣٧٦ الف طن عام ١٩٦٦ الى ٦ر٦٧٢ الف طن عام ١٩٧٠، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٨). وكانت الصادرات العربية قد زادت عن ذلك كثيرا عام ١٩٦٩ حيث بلغت ٢ر٨٠٢ الف طن نتيجة للزيادة الكبيرة فى الصادرات المصرية من الارز (وهى تمثل غالبية الصادرات العربية) نتيجة للزيادة الكبيرة التى حدثت فى انتاج الارز المصرى فى هذا العام. الا ان هذا الانتاج والصادرات بالتالى قد نقصا بعد ذلك نتيجة لانخفاض اسعار الارز فى السوق المصرية وتأثير ذلك على المنتج المصرى الذى قلل من المساحات المخصصة لزراعة الارز.

وتعد مصر اهم الدول العربية المصدرة للارز يليها المغرب بفارق كبير جدا. اما الدول العربية الاخرى التى تشترك فى تصدير الارز فانها تستورد كميات اكبر من تلك التى تصدرها. هذه الدول هى العراق ولبنان والكويت والبحرين واليمن الجنوبية.

---

(١) محمد عبد المنعم عفر، المرجع السابق.

اما الدول العربية الاخرى فانها تستورد الارز دون تصديره وهى سوريا والاردن والسعودية والسودان والصومال وليبيا وتونس والجزائر وموريتانيا ٠

وعلى الرغم من ان الدول العربية فى مجموعها تعد مصدرة للارز لان احتياجات المنطقة العربية من الارز تقل عن انتاجها منه الا ان الدول العربية المصدرة للارز فى مجموعها تصدر غالبية صادراتها لدول غير عربية ويتضح هذا بصفة اساسية فى الصادرات المصرية (التى تمثل غالبية الصادرات العربية) التى لا تحظى الدول العربية باكثر من ٤ر١١٪ من هذه الصادرات٠

اى ان الدول العربية والامر كذلك تصدر منتجاتها الى اسواق اجنبية ثم تعود لاستيرادها مرة ثانية من اسواق اجنبية اخرى ، ومايؤدى اليه ذلك من تحمل نفقات نقل ومصروفات اخرى ترتبط بالتصدير والاستيراد على الرغم مما يؤدى اليه التبادل العربى من تنشيط التجارة داخل المنطقة العربية واتساع نطاق الانتاج للافادة من قرب الاسواق وتقارب الاذواق والخفض المتبادل للرسوم والتعريفات الجمركية والذى يؤدى الى انخفاض الاسعار وزيادة الطلب على المنتجات٠

وبالطبع فان ذلك يتطلب دراسة احتياجات الاسواق العربية المختلفة ووضع اسس محددة للتبادل التجارى العربى والتعاون النقدى ، فى اطار استراتيجية عربية تهدف الى دعم التكامل الاقتصادى العربى والافادة من الاسواق العالمية لاقصى درجات الاستفادة بالتكتل فى التعامل مع هذه الاسواق ودراسة احتياجات هذه الاسواق المختلفة ٠ وامكانيات الدول العربية على توفيرها ومدى توافر السلع المطلوب استيرادها للدول العربية من هذه الاسواق ٠

٣ــ تجارة الدول العربية الخارجية فى القطن الخام :

شهدت تجارة الدول العربية الخارجية فى القطن الخام تدهورا فى الصادرات العربية منه مصاحبا لزيادة فى الواردات خلال الفترة من ١٩٦٦ ــ ١٩٦٨ ، ثم عادت الصادرات للزيادة والواردات للنقص مرة اخرى عامى ٦٩ ، ١٩٧٠ الا ان الصادرات العربية عام ١٩٧٠ لازالت اقل مما كانت عليه عام ١٩٦٦ ، ولكن الواردات

نقصت كثيـــرا عـام ١٩٧٠ مما كانت عليه عـــام ١٩٦٦ وذلك كمـا هـو موضـــح بالجدول رقم (٨) ٠

وقد بلغت جملة الصادرات العربية خلال الفترة من ٦٦ــ١٩٧٠ نحو ٢٩٤٦ر٧ الف طن ، اما الواردات فبلغت ٩٦ر٤ الف طن ، ويظهر ميزان التجارة القطنيـــة فائضا قدره ٢٨٥٠ر٣ الف طن خلال الفترة ٠ ويقدر الفائض التصديرى فى المتوسط خلال فترة الدراسة بنحو ٥٧٠ر١ الف طن سنويا ٠

وتعد مصر والسودان وسوريا اهم الدول العربية المصدرة للقطن الخام ٠ وقد شهدت الفترة ، موضع الدراسة تناقصا فى الصادرات المصرية والسورية خلال الفترة مـــن ٦٦ــ١٩٦٨ اثر على الصادرات العربية الاجمالية كما سبق القول ، ثم عادت هـــذه الصادرات الى الزيادة بعد ذلك ٠ اما الصادرات السودانية فقد تزايدت بصفـة مستمرة تقريبا خلال السنوات الخمس٠

اما الدول العربية الاخرى فان بعضها يصدر كميات محدودة كالعراق واليمـــن الشمالية واليمن الجنوبية والصومال وهى تعد مصدرة للقطن ، والبعض الاخر يستورد فقط وهى السعودية وليبيا ٠ وباقى الدول العربية تستورد كميات تفوق تلك التـــى تصدرها ٠

وتمثل تجارة الدول العربية فيما بينها فى القطن الخام نسبة ضئيلة من جمـــلة التجارة القطنية الخارجية للدول العربية لعدم وجود مصانع للغزل والنسيج بالاقطار العربية غير المنتجة والمصدرة له بصفة اساسية ولان الدول التى لديها مثل هـذه المصانع هى الدول المصدرة للقطن وهى تقوم بتصنيع جزء من انتاجها داخليا ٠ لذا كان الطلب العربى على القطن الخام بصفة عامة محدودا ٠ وهو ما ادى الى عـدم زيادة حصة الدول العربية فى الصادرات القطنية العربية عن ٠٢ر٪ عام ١٩٧٠ ٠

الا انه على الرغم من ذلك فان بعض الدول العربية تلجأ الى دول اخرى غير عربية للحصول على احتياجاتها من القطن كبعض دول المغرب العربى ولبنان وهو مايمكن استيفاؤه من الاقطار العربية المنتجة والمصدرة للقطن خاصة وان هذه الاخيرة تنتج انواع متعددة من الاقطان من حيث طول التيلة ومواصفاتها المختلفة ٠

٤ــ تجارة الدول العربية الخارجية فى الحمضيات :

تعد الدول العربية بصفة عامة مصدرة للحمضيات ، وقد تزايدت الكميات المصدرة من الحمضيات خلال الفترة من ٦٦ــ١٩٦٩ الا انها عادت الى التناقص عام ١٩٧٠ لنقص صادرات دول المغرب العربى الثلاث والتى تعد المصدر الرئيسى للحمضيات بين الدول العربية .

وتقدر جملة الصادرات العربية خلال الفترة من ٦٦ــ١٩٧٠ بنحو ٩ر٤٥٣ الف طن مترى ، اما الواردات الاجمالية فتبلغ قرابة ٨ر٦٨٨ الف طن مترى . ويبلغ الفائض التصديرى خلال هذه الفترة حوالى ٤ر٣٨٠٠ الف طن . اما متوسط الفائض السنوى خلال هذه الفترة فيقدر بنحو ٩ر٧٦٠ الف طن مترى .

ورغم صغر حجم الواردات العربية وانها تقل عن خمس الصادرات العربية فان قرابة ربع هذه الواردات يتم استيراده من دول غير عربية . ويبين هذا انه بالامكان زيادة حجم التبادل التجارى بين الدول العربية فى هذا المجال بنسبة الثلث تقريبا عما كانت عليه خلال فترة الدراسة .

وتعد دول المغرب العربى الثلاث كما سبق القول اهم مصدر للصادرات العربية من الحمضيات يليها لبنان فمصر ثم الاردن ، (انظر الملحق الاحصائى) .

وتعد سوريا والسعودية والكويت ثم الاردن اهم الدول العربية المستوردة للحمضيات .

٥ــ تجارة الدول العربية الخارجية فى التمور :

على الرغم من اشتراك دول عربية كثيرة فى تجارة التمور الخارجية فان العراق والجزائر والسعودية تكاد تحتكر اكثر من تسعة اعشار تجارة الصادرات العربية من التمور خلال الفترة من ٦٦ــ١٩٧٠ وتكاد العراق ان تكون المصدر الرئيسى الدائم فى هذا النوع من المنتجات ، وذلك لتعرض صادرات الجزائر والسعودية للنقص فى السنوات الاخيرة من هذه الفترة .

اما اهم الدول العربية المستوردة للتمور فهى سوريا والكويت ولبنان واليمن الجنوبية والسودان ومصر. ومع ذلك فان غالبية الدول العربية غير المصدرة للتمور تقوم باستيرادها. (انظر الملحق الاحصائى) .

وتصدر الدول العربية فى مجموعها كميات تفوق اربعة اضعاف مستورداتها من التمور، ورغما عن ذلك فان ربع الواردات العربية فى بعض السنوات واكثر من نصفها فى البعض الاخر يتم استيراده من دول غير عربية.

وتقدر جملة الصادرات العربية خلال فترة الدراسة بنحو ١٦٣٣ر٢٥ الف طن مترى. اما الواردات العربية الاجمالية فلم تتجاوز ٣٦٥ر٧٩ الف طن مترى ، ويقدر الفائض التصديرى بنحو ١٢٦٧ر٤٦ الف طن مترى ، بمتوسط قدره ٢٥٣ر٤٩ الف طن مترى سنويا .

ويتطلب الامر التنسيق بين جهات التعامل العربى مع الخارج لاستيعاب المنتجات العربية فى الاسواق العربية اولا ثم تصدير المتبقى الى خارج المنطقة العربية.

٦ــ تجارة الدول العربية الخارجية فى الشاى :

تستورد الدول العربية من الشاى كميات تفوق صادراتها منه بقرابة عشر امثال هذه الصادرات والتى تعد من قبيل اعادة التصدير للمستوردات العربية من هذا المنتج .

وتستورد غالبية الدول العربية الشاى بكميات متفاوته. وتعد مصر والسودان والعراق والمغرب اهم الدول العربية المستوردة للشاى خلال الفترة من ٦٦ــ١٩٧٠ (انظر الملحق الاحصائى) . وتستورد سوريا جانبا من وارداتها من الشاى عن طريق لبنان.

وتقدر جملة الواردات العربية خلال الفترة موضع الدراسة بنحو ٥٣٠ر٨ الف طن مترى ، اما الصادرات العربية الاجمالية فتبلغ حوالى ١٦ر٤١ الف طن مترى. ويقدر العجز الذى قامت الدول العربية باستيراده من خارج المنطقة العربية خلال الفترة بنحو ٤٨٤ر١٧ الف طن مترى ، بمتوسط سنوى قدره ٩٦ر٨٣ الف طن مترى. وهو

مايمكن للدول العربية الاشتراك معا فى صفقات استيراده من خلال هيئة عامة للتبادل التجارى العربى تنشأ باشتراك الدول العربية جميعا فى تأسيسها بقصد تنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، والتعامل ككتلة عربية موحدة فى الاسواق العالمية تصديرا واستيرادا للحصول على افضل الشروط واحسن الاسعار . وموازنة المدفوعات والمتحصلات العربية ، والقيام بالدراسات السوقية اللازمة لذلك . وبالطبع فانه من الممكن البدء بنشاط محدد لهذه الهيئة فى مجال بعض السلع فقط بمجموعة السلع الزراعية او بعضها فى الفترة الاولى من عملها ثم توسيع نشاطها بعد ذلك .

٧ــ تجارة الدول العربية الخارجية فى البن :

تستورد الدول العربية البن بكميات تفوق كثيرا صادراتها منه ، وتتجاوز الواردات العربية عشرة اضعاف الصادرات من هذا المنتج فى معظم سنوات الدراسة التى شملت الفترة من ٦٦ــ١٩٧٠ .

وتقدر الصادرات العربية الاجمالية من البن خلال هذه الفترة بنحو ٣٢ر٣٥ الف طن مترى ، اما الواردات منه فقد بلغت نحو ٥١ر٤٦٠ الف طن مترى ، ويقدر العجز الذى استوردته الدول العربية من البن خلال الفترة بنحو ١٩ر٤٢٥ الف طن مترى بمتوسط سنوى قدره ٠٤ر٨٥ الف طن مترى .

ورغم تصدير بعض الدول العربية للبن وهى اليمن الشمالية والتى وان كانت صادراتها منه صغيرة الا ان الجزء الاكبر من هذه الصادرات يتجه الى بلاد غير عربية . (انظر الملحق الاحصائى) .

اما باقى الدول العربية فان بعضها يصدر جانبا من البن الذى يستورده كلبنان والكويت والبحرين وبعض الدول الاخرى التى ساهمت فى هذا النشاط فى بعض السنوات فقط دون البعض الاخر كاليمن الجنوبية . وتقوم الدول العربية الاخرى بالاستيراد فقط وهى الصومال وليبيا وتونس والجزائر والمغرب والدول العربية الاخرى التى تصدر كميات من وارداتها من البن يمكن اهمالها لصغر كمياتها وهى السعودية ومصر والسودان .

٨ــتجارة الدول العربية الخارجية فى الحيوانات ومنتجاتها من اللحوم والجلود :

تستورد الدول العربية فى مجموعها كميات من الحيوانات الحية للذبح واللحوم لتغطية احتياجاتها الاستهلاكية التى يعجز الانتاج المحلى عن توفيتها على الرغم من وفرة المراعى بالوطن العربى وتوفر الامكانيات الكبيرة لتربية الحيوان والانتاج الحيوانى الغزير. وذلك لخفة الحمولة الحيوانية على المراعى وانخفاض نوعية السلالات الحيوانية فى الوطن العربى (١) .

ونظرا لصعوبات تتعلق بمدى وفرة البيانات المتاحة عن تجارة الدول العربية الخارجية فى الحيوانات الحية فى صورة عددية فقد استخدمت قيمة التبادل التجارى للدول العربية فى هذه الحيوانات مع العالم الخارجى فى الدلالة على هذه التجارة للفترة من ٦٨ ــ ١٩٧٠ فقط.

تقدر جملة الصادرات العربية خلال الفترة بما قيمته ١٤٨٫٣٤ مليون دولار امريكى، اما الواردات فتبلغ قرابة ضعف قيمة الصادرات حيث تقدر بنحو ٢٩٣٫١٨ مليون دولار، ويقدر العجز فى التجارة العربية الخارجية فى هذه الحيوانات بنحو ١٤٤٫٨٤ مليون دولار بمتوسط سنوى قدره ٢٩ مليون دولار خلال فترة الدراسة.

وتغطى الصادرات العربية لبعض الدول العربية جزءا من احتياجات الوطن العربى من هذه الحيوانات الا ان نسبة تغطية الصادرات العربية للواردات العربية من هذا المنتج متذبذبة وغير ثابته فقد بلغت نحو ٦٥٫٨٪ عام ١٩٦٨ الا انها نقصت الى ٣٤٫٦٪ عام ١٩٦٩ ثم عادت الى الزيادة مرة اخرى فبلغت ٥٣٫٢٪ عام ١٩٧٠. (انظر الملحق الاحصائى) .

---

(١) انظر : الموارد العربية والتكامل الاقتصادى بين الدول العربية مع التركيز على على الموارد المالية العربية، معهد التخطيط القومى، مذكرة داخلية ٤٢٨ ابريل ١٩٧٥.

ويمكن بتوفير المقومات الاساسية العلمية والتكنولوجيا الحديثه بالثروه الحيوانية العربية ومايتصل بها من ضروريات تنميتها فى الوطن العربى ان يتحول ميزان التجارة العربية فى هذا النوع من المنتجات لصالح الدول العربية مع تكوين فائض كبير للتصدير.

وينطبق نفس القول على انتاج الدول العربية من اللحوم الذى يقل كثيرا عن مواجهة احتياجات الدول العربية منه، فكما هو موضح بالجدول رقم (٨)، فان الدول العربية تستورد من اللحوم (الى جانب وارداتها السابقة من الحيوانات الحية للذبح) كميات كبيرة جدا فى بعض السنوات.

وتقدر جملة الواردات العربية من اللحوم خلال الفترة من ٦٦ـ١٩٧٠ بنحو ٢١٤٫٣٤ الف طن مترى، اما الصادرات العربية فلم تتجاوز ١٤٫٢٥ الف طن، ويقدر العجز فى ميزان اللحوم العربى بنحو ٢٠٠٫٠٩ الف طن خلال الفترة المدروسة بمتوسط قدره ٤٠ الف طن سنويا. ورغم النقص الذى حدث فى تجارة الدول العربية الخارجية فى اللحوم عام ١٩٧٠ فان بيانات سنة واحدة لاتكفى للحكم على احتياجات الدول العربية من اللحوم لان هذه السنة قد شهدت فى مقابل ذلك زيادة كبيرة فى الواردات العربية من الحيوانات الحية.

ولا تتوافر بيانات التبادل التجارى بين الدول العربية فى هذه اللحوم الا انه كما سبق القول فان هناك امكانيات كبيرة لزيادة هذا التبادل وتوفير الاحتياجات المتزايدة للدول العربية المشتركه لتحسين تربية الحيوان وترشيد استخدام المراعى العربية المتاحة.

ومن جهة الجلود الخام فان الدول العربية تصدر منها كميات تزيد على الكميات التى تستوردها. اذ بلغت جملة الصادرات العربية منها نحو ١٥٩٫٧٦ الف طن خلال الفترة من ٦٧ ـ ١٩٧٠، فى الوقت الذى لم تزد فيه الواردات عن ١٠٧٫٨٣

الف طن ، لذا فان الفائض التصديرى العربى يقدر بنحو ٥١ر٩٣ الف طن بمتوسط سنوى يقرب من ١٣ الف طن .

وعلى الرغم من زيادة الصادرات العربية على الواردات فان التبادل التجارى العربى داخل المنطقة العربية محدود بالنسبة للتجارة الخارجية العربية فى هذه السلعة ، كما وانه لا يتطور بتطور الاحتياجات العربية من سنة الى اخرى . اذ بلغت الواردات العربية من دول عربية الى جملة الواردات العربية من الجلود الخام نحو ٥٣ر٥٪ عام ١٩٦٧ نقصت الى ٤٤ر١٪ عام ١٩٦٨ والى ٢٣ر٦٪ عام ١٩٦٩ . ثم عاد الى الزيادة عام ١٩٧٠ حيث بلغ ٤٥ر٧٪ . (انظر الملحق الاحصائى) .

وكما سبق القول فان امكانيات زيادة التبادل التجارى بين الدول العربية فى هذه السلعة وغيرها من السلع السابق التعرض لها بالدراسة كبير ويمكن من خلال اعادة النظر فى اتجاهات التجارة الخارجية العربية والافادة من اتفاقات التبادل العربى القائمة وتيسيراتها للتعامل العربى ودعمها بالاجراءات المكملة بوضع اتفاقات للتعاون النقدى وتنسيق سياسات انتاج هذه السلع واستغلال الموارد المتاحة والتى لم تتطرق لها يد الاستغلال بعد مع ما يتطلبه ذلك من قيام المشروعات العربية المشتركة فى هذا المجال ان تتمكن الدول العربية من ابعاد تأثير الازمات العالميه المتتابعة فى الغذاء والنقد وغيرها وتحقيق تقدم اقتصادى عربى لصالح المجموعة العربية .

ثالثا : القيود المفروضة على التبادل التجارى بين البلاد العربية

(١) انواع القيود التجارية :

تلجأ الدولة لفرض القيود على التبادل التجارى فى سبيل تحقيق اهداف سياستها التجارية . ومن زاوية حرية التجارة فان القيود تمثل حواجز فى انسياب السلع بين الدول . وعندما تعرضنا لاتفاقية تسهيل التبادل التجارى وقرار السوق العربية المشتركة اتضح ان الاحكام كانت تقضى بازالة الرسوم الجمركية وبعدم منع الاستيراد والتصدير او تقييدها بحصص معينة او فرض التراخيص وخلافه ذلك من القيود على الاطراف المتفقة . ولم تفلح تلك الاتفاقيات فى جذب معظم الدول اليها . وبذلك فان القيود على التبادل التجارى بين معظم الدول العربية لازالت قائمة .

ونستقصى فى هذا الفصل اهمية الرسوم الجمركية والقيود ودورها فى التبادل التجارى وذلك بالترتيب التالى :

أ ـ الرسوم الجمركية .

ب ـ نظام الحصص والاذونات

جـ ـ الرقابة على الصرف

د ـ القطاع العام فى التجارة .

وسوف نستفيد بالمعلومات عن القيود التى توفرت من بعض المصادر العالمية .*

---

* استخلصنا الكثير من المعلومات عن القيود على التبادل لجميع دول الجامعة العربية من :

IMF, 24th Annual Report on Exchange Restrictions 1973, Washington

أ ـ الرسوم الجمركية :

تعتبر الرسوم الجمركية من اهم عوائق التجارة بين الدول خاصة اذا ارتفعت نسبتها الى الحد الذى يزيد من تكلفة الاستيراد ويرفع من اثمان السلع المستوردة الامر الذى يقلل او يمنع الاستيراد مما يعيق التبادل التجارى ، خاصة وان الدول المصدرة لهذه السلع قد تطبق مبدأ المعاملة بالمثل على الدول المستوردة لسلعها فتقوم بفرض ضرائب جمركية عالية على السلع التى تستوردها منها ، الامر الذى يشيع معه فرض الحواجز الجمركية بالنسبة لكثير من السلع المتبادلة بين مجموعة من الدول مما يعيق التبادل التجارى بينها .

ولقد ادى هذا الاعتبار الى اهتمام المنظمات العربية ومن اهمها جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بان تضع برامجا لتخفيض التعريفة الجمركية على السلع المتبادلة بين الدول الاعضاء توطئة لاعفائها من هذه الرسوم .

كما حاولت بعض الدول العربية الاخرى عن طريق تبادل التخفيضات على اساس ثنائى ان تحقق هذا الهدف .

الا ان بعض الدول العربية رأت ان الرسوم الجمركية ولو انها تمثل عوائق فى سبيل التجارة الخارجية الا انها تساند السياسة الاقتصادية للدولة بثلاثة طرق نذكرها فيما يلى :

ـ انه عن طريق الرسوم تستطيع الدولة علاج العجز فى ميزان المدفوعات . ففى هذه الحالة تفرض الرسوم العالية على بعض السلع بهدف تقليل الطلب عليها بما يؤدى ايضا الى تقليل طلب الدول على العملات الاجنبية .

ـ تستطيع الدولة عن طريق الرسوم الجمركية حماية الصناعات الناشئة . اذ تفرض الرسوم على استيراد السلع المماثلة (وربما كانت من دول عربية) وذلك لتشجيع المنتجات الوطنية واتاحة الفرصة للصناعة المحلية لتنمو وتقوى وتنافس . وقد تهدف

حماية الصناعة الوطنية عن طريق رسوم الاستيراد الى ضمان السوق الداخلـــــى بحيث يعزى الاستثمار ويؤدى الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية . وقد يكون هدف الحماية ايضا هو محاربة سياسة الاغراق التى تتبعها دول اخرى . اذ ان الســـلع من تلك الدول تباع بالاسواق المحلية بثمن يقل عن الثمن الذى تباع به نفس السلعة فى نفس الوقت وبنفس الشروط بالسوق الداخلية . وفى هذه الحالة فان الالتزام بقرار السوق العربية المشتركة يجرد الدولة من حماية المنتجات المحلية . وقد حدث ذلـك بالنسبة للاردن . فقد جاء فى خطاب بعثة الاردن لدى الجامعة العربية انه نمـــن المشاكل التى تصادف واردات الاردن من الدول الاعضاء :

" ان الدعم الممنوح لبعض السلع المستوردة من الدول الاعضاء والتى ينتج مثلها محليا يضر بالمنتجات الاردنية ويجعلها غير قادرة على منافسة منتجات السوق ."*

ـ ان فرض الرسوم الجمركية وتحصيلها يعود بايرادات تعتبرها الكثير من الدول مصادر مالية هامة يصعب الاستغناء عنها كما فى حالة السودان واليمن والاردن .

ب ـ نظام الحصص والاذونات :

ويمكن للدولة ان تمارس فرض القيود على التبادل التجارى عن طريق نظـــام الحصص Quota System وبهذا النظام تقوم الدولة بتحديد الكمية التى يمكن استيرادها او تصديرها خلال فترة زمنية محددة بحيث يحرم الاستيراد او التصدير بعد تلك الفترة . ويمكن ان تحدد الدولة حصة عامة عالمية Global quota لكمية السلعة المستوردة دون تميز بين دولة واخرى . وربما تحدد ايضا الجهات التى يمكن الاستيراد منها بخلاف غيرها . اما نظام الحصص الثنائى الاطـــراف فيتم تحديد لحصة كل دولة على اساس اتفاقية ثنائية بين الدولتين .

---

* من خطاب البعثه الدائمة للملكة الاردنية الهاشمية لدى الجامعة العربية ، رقم ٤/٤/أ/١٢٣٨ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٧٤ .

ولهذا النظام اغراض تسعى لها الدول العربية . اذ انه يمكن ان يعاون فى تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتقليل او منع مايمكن ان يلحق به من عجز . وذلك بتقييد الاستيراد واستخدام هذا التقييد لمساومة الدول الاخرى لقبول المزيد من الصادرات . وهدف اخر لهذا النظام هو تحديد الواردات من دول العملات الصعبة مثل الاسترلينى والدولار . وهدف ثالث بالنسبة للدول الآخذة فى النمو هو مساعدة نظام الحصص فى تطبيق سياسة التنمية . اذ يمكن تقييد استيراد السلع الكمالية ليخصص نصيبها من العملات الاجنبية لاستيراد السلع الانتاجية والمواد الخام اللازمة للتنمية . وهدف رابع هو استخدام نظام الحصص كاسلوب انتقائى وذلك لتحديد الواردات من دول معينة سبق لها فرض حصص على واردات الدولة المتأثرة .

وبالنسبة لمدى استخدام نظام الحصص بالدول العربية فانه يختلف من بلد لآخر . ويعتمد على درجة تدخل الدول فى الاقتصاد القومى ومدى تواجد العملات الاجنبية . ففى جمهورية مصر العربية توضع خطة للواردات والصادرات توضح فى اسبقيات السلع وفقا لجدول زمنى . وعلى الوزارات المعنية وضع اسبقيات الواردات فى نطاق برنامج ربع سنوى . كما يقيد الاستيراد وفقا لحصص محددة من النقد الاجنبى . ثم تقوم لجان البت Determination Committees بالوزارات المختلفة بالتنظيم والاشراف والنظر فى صفقات الواردات والصادرات من حيث المواصفات واسعار ومواعيد التسليم وطريقة الدفع . ويمارس نظام الحصص فى بعض اتفاقيات التجارة الثنائية بتحديد اهداف الوارد والصادر بكميات او قيمة معينة لفترة زمنية محددة . وتصلح هذه الاهداف للرقابة على تنفيذها فى نهاية المدة . ويمكن ان نسوق امثلة مشابهة من السودان او سوريا او العراق .

كما يمارس نظام الحصص بالدول التى تزاول فيها الدولة بعض التدخل وتواجه بعض مشاكل النقد الاجنبى . ففى المغرب يوجد مايسمى بالبرنامج العام للواردات . وتقسم

فيه الواردات الى ثلاث قوائم منها القائمة (ب) التى تشمل السلع المقيدة بحصة عامة عالمية او بقيام الدولة بالاستيراد . وبالنسبة للواردات من بلاد الاتفاقيات فانها تتم وفقا للحصص الملحقة بكل اتفاق . وفى تونس توجد حوالى ٢٥ سلعة او مجموعة سلع يمكن استيرادها وفقا لحصص سنوية معلومة . كما ان بعض السلع المستوردة من بلاد اتفاقيات التجارة الثنائية يسمح بها على اساس الحصص . ولتونس اتفاقيات مع معظم الدول الاوربية فى DECD بالاضافة لدول اتفاقيات الدفع وهى بلاد اوربا الشرقية ومصر والهند والصين .

وتكاد القيود الحصصية ان تنعدم بالدول العربية التى تتوفر فيها العملات الاجنبية نسبيا ويقل فيها تدخل الدولة . ويمكن ان نجد الامثلة من الكويت وقطر والبحرين وعمان ودولة الامارات السعودية . ففى هذه الدول لا توجد شروط او قيود تذكر على كميات السلع المستوردة او المصدرة * .

اذونات الاستيراد والتصدير :

وتساعد اذونات الاستيراد والتصدير على تنفيذ متطلبات الحصص . اذ انه عن طريق الاذونات تستطيع السلطات التصرف بحيث يسمح للمؤسسات والشركات والتجار بالاستيراد او التصدير فى نطاق الكميات والفترات الزمنية التى تحددها الحصص . ولا يسمح بالاستيراد او التصدير الا اذا تم الحصول على اذن السلطات فى صورة تراخيص . ويحدد الترخيص كمية معينة من السلعة يمكن استيرادها او تصديرها خلال فترة معلومة ولا يمكن تجاوز الكمية او المدة الزمنية الا باذن آخر من السلطات .

وتطبق اذونات الاستيراد والتصدير بالدول العربية التى يوجد فيها تدخل الدولة بدرجة ملموسة والتى تواجه شح العملات الاجنبية . وتشمل هذه الدول البلاد العربية الافريقية وسوريا ولبنان والاردن والعراق .

* المعلومات عن القيود الحصصية مستقاة من : IMF, 24th Annual Report
المصدر السابق

ولا تحتاج الواردات او الصادرات الى اذونات فى الدول التى تتوفر فيهـــا العملات الاجنبية نسبيا وحيث يقل تدخل الدولة . وتشمل عمان والبحرين ودولة الامارات والسعودية وقطر** . ولا يلزم التجار والشركات باستخراج الاذونات الا فى حـالات نادرة ومحصورة مثلا بالنسبة لواردات الخمور والادوية والاسلحة بقطر والبحرين وعمان .

وبعد استعراض نظام الحصص والاذونات فقد تبين ان معظم الدول العربية تستخدمه . ولاشك ان فى هذا النظام تقييد للتبادل التجارى . غير انه من زاوية اخرى يقدم اداة فعالة لزيادة الواردات والصادرات من الدول العربية . اذ يمكن تحديد كميـــات السلع لفترة زمنية معلومة لتعقبها كميات اكبر . وان يتابع تنفيذ هذه الحصص عـــن طريق الاذونات والتراخيص. وعلى ان يراقب مستوى تنفيذ الحصص وان توجد الحلول اذا لم تستوفى النتائج الحصص المعنية.

جـ ـ الرقابة على الصـــرف :

ان الرقابة على النقد الاجنبى بوسائلها المختلفة تلعب دورا هاما فى تحركات السلع واتجاهاتها . وللوقوف على ابعاد هذا الدور نناقش اولا تعريف الرقابة واهدافها ثم ننتقل الى صور الرقابة بالدول العربية . واخيرا مدى امكانية استغلال الرقابة على الصرف فى تدعيم وتطوير التجارة بين الدول العربية .

تعتمد الرقابة على الصرف على القوانين واللوائح والشروط التى توضح لبيع او شراء النقد الاجنبى . فقد تشترط سلطات النقد على المصدرين اعادة بعض او كل قيمـــة الصادر بالعملات الاجنبية فى سبيل الحصول على العملة المحلية . وهنا تراقب السلطة بيع العملات الاجنبية . وبتجميع العملات الاجنبية تصبح السلطة النقدية فى مركز لوضع الشروط على شراء تلك العملات من جانب المؤسسات والشركات والتجار . اذ لا تسمح السلطة لكل مشتر الا بقدر معين لايتعداه . وتقوم السلطات النقدية بتحديد ســعر

** بالكويت تتطلب الواردات الحصول على التراخيص. ويخضع تصدير الحيوانات الحية والسكر والدهون خاصة فى حالة الازمات التموينية .

الصرف لبيع وشراء النقد الاجنبى • وقد يكون سعر الصرف واحد او متعدد لنفس العمله على اساس نوع السلعة المصدره او المستورده وكما يتفق مع اغراض السياسة التجاريه • وفى هذه الحالة فان وظيفه السلطات النقدية تماثل دور المحتكر الذى يبيع باسعار متعدده وهو بذلك يمارس سياسه التميز • وتتمكن السلطات النقديه من اتباع سياسه التميز فى حالتى البيع والشراء على السواء •

لذا فان نظام الرقابه على الصرف يجعل السلطه النقديه فى وضع يمكنها من تنظيم العرض والطلب على النقد الاجنبى • ويمكن للسلطه ان تتخذه وسيله للتوجيه الاقتصادى ولاداره السياسه الاقتصاديه والنقد يتقلد وله • فبالرقابة على الصرف تستطيع الدوله الاشراف على التجاره الدوليه • اذ يمكن التفرقه بين السلع المستورده ويسمح باستيراد السلع الاستهلاكيه الضروريه والسلع الانتاجيه والمواد الاولية اللازمه للانتاج ويخصص النقد الاجنبى لها • ومن الناحية الاخرى يتم تقييد استيراد الكماليات بعدم تخصيص عملات اجنبيه من اجلها • وبنفس الاسلوب يمكن تغيير اتجاهات التجارة ويستخدم نظام الرقابه على الصرف للتمييز بين الدول المختلفه فى التبادل التجارى • اذ يمنح النقد الاجنبى للاستيراد من الدول المرغوب فى تشجيع الاستيراد منها ويحدد النقد فى حالة الدول التى لا يرغب فى الاستيراد منها •

ويمكن استخدام الرقابه على الصرف ايضا لاعادة التوازن فى حاله الاختلال المؤقت بميزان المدفوعات • اذ تقوم السلطه النقديه بتوجيه العرض والطلب على العملات الاجنبيه بما يعيد توازن الميزان • وقد تكون سياسة اعادة التوازن عامه او بالنسبة للميزان مع دولة معينة • وقد تكون من اغراض الرقابه ايضا حماية الصناعة المحليه من منافسة البضائع المستورده • فمن وسائل الرقابه عدم بيع العمله الاجنبيه اذا كانت سوف تستخدم فى شراء البضائع المنافسه • كما تحقق الحماية ببيع العملات الاجنبيه اللازمه لاستيراد السلع المنافسه بسعر من العمله الوطنية اعلى من سعر الصرف العادى • فيترتب على ذلك ارتفاع ثمن السلع المستورده واضعاف منافستها للسلع الوطنيه •

وبعد التعريف بنظام الرقابة على الصرف واغراضه نحاول ان نتبين صور الرقابة على الصرف بالدول العربية ودوره في التبادل التجاري. وفي ذلك يمكن تقسيم الدول العربيه على اساس مدى تواجد العملات الاجنبية وتدخل الدوله في التجاره. وللعامل الاول اهميه اكبر في قسوة وضعف نظام الرقابه على النقد.

ففي الدول التي تعاني من ندره العملات الاجنبيه وتمارس الدولة فيها تدخلا واضحا في النشاط التجاري نجد رقابة قويه على النقد تتميز باللوائح والقوانين والنظم العديده. ومن الامثله لهذه الدول مصر وسوريا والسودان. وفي مصر تعمل الرقابة على اساس ميزانيه النقد الاجنبي. ولانجاز هذه الميزانيه يتم اولا التقديرات للعائد من الصادرات والقروض الاجنبيه وخلاف ذلك من تسهيلات ائتمانية. وتتخذ اعتبارات خاصة للديون الاجنبيه والالتزامات الاخرى والمدفوعات الغير منظوره. ثم يتم توزيع الامكانيات المتبقيه من النقد الاجنبي على القطاعات الاقتصادية المختلفة وهي قطاعات الزراعه والصناعه والمواصلات... الخ. وينال كل قطاع حصة على اساس الاسبقيات التي تحددها احتياجات تلك القطاعات للواردات. وتعمل الجهات المختصة بكل قطاع على الاستيراد في نطاق الحصة المحددة. كما تقوم لجنه التمويل الخارجي بتنسيق متطلبات النقد الاجنبي مع الارصده النقديه المتاحه ببرامج ربع سنوية لتنفيذ الميزانيه.

وبذلك فان شروط الرقابة بخصوص عائدات التصدير تستلزم اعاده قيمة الصادرات بالعملات الاجنبيه لاستبدالها بالعملة المحلية. وينتظر استيفاء هذا الشرط خلال اسابيع محدده من تاريخ شحن البضاعة المصدره وتطبق هذه الشروط في كل من مصر والاردن وسوريا والعراق والسودان والصومال واليمن العربية واليمن الشعبية وتونس والمغرب والجزائر وموريتانيا وليبيا. كما ان هناك شروطا على تخصيص النقد الاجنبي للواردات. ففي معظم الدول العربية المذكوره لا تخصص العملات الاجنبيه للواردات التي لا تعتبر ضرورية او التي يمكن انتاجها محليا. وتستخدم اذونات الاستيراد والتصدير لمراعاة شروط الرقابة على عائدات الصادر ومدفوعات الواردات.

ثم ننتقل الى الدول العربية التى تتوفر لها العملات الاجنبية بدرجة اكبر وحيث لا تمارس الدولة تدخلا كبيرا . مع هذه العوامل تصبح الرقابة على النقد الاجنبى ضعيفة . ويمكن ان نجد الامثلة من الكويت والسعودية ولبنان وعمان والبحرين وقطر ودولة الامارات . ففى جميع هذه الدول لا توجد شروط هامة بالنسبة لقيمة الصادرات بالعملات الاجنبية . اذ يترك للمصدر حرية التصرف فى تلك العائدات . كذلك لا تخضع مدفوعات الواردات لقيود تذكر ويستطيع المستورد الحصول على النقد اللازم بسهولة . وفى هذه الدول (فيما عدا الكويت ولبنان . لايحتاج الاستيراد الى اذونات الا فى حالات نادرة * .

الرقابة وتشجيع التجارة :

لقد وضح ان معظم الدول العربية تمارس درجة عالية من الرقابة على تداول النقد . وتشكل هذه الرقابة وشروطها قيودا على التبادل التجارى . غير انه من ناحية اخرى يمكن للرقابة وادارتها ان تلعب دورا ايجابيا فى تشجيع التجارة بين الدول العربية . اذ يمكن لهذه الدول ان تبين امكانيات التبادل التجارى بينها وتشجيع التبادل بتحريره من القيود النقدية . ويحدث ذلك الآن على نطاق ضيق بين الدول العربية نتيجة للاتفاقات مثلا بين السودان ومصر او بين بلاد المغرب العربى . ففى تبادل بعض السلع المتفق عليها تنتفى شروط اعادة قيمة الصادر بالعملات الاجنبية وتحل مكانها ترتيبات خاصة للمدفوعات . وقد اصابت هذه الترتيبات نجاحا انعكس اثره على التجارة بين الدول المتعاقدة . ويمكن تطويره هذه الاتفاقات لتشمل عددا اكبر من الدول العربية .

ويمكن ايضا تخصيص بعض النقد الاجنبى للواردات من الدول العربية . وقد ناقش مجلس الوحدة الاقتصادية هذه الفكرة من قبل ووافق عليها . وقرر المجلس ان تقوم كل " دولة بتخصيص حصة معينة بالنقد الحر للاستيراد من الدول الاعضاء وتنمية

---

* المعلومات عن القوانين والشروط على تداول النقد الاجنبى مستخلصة من :
المصدر السابق
IMF, 24th Annual Report and Exchange Restrictions.

هذا المبلغ بنسبة ١٠ بالمائة سنويا على الاقل *. وكان ذلك القرار عام ١٩٧٣ ولا يعرف ماتم تنفيذه. كما ان القرار يترك اسئلة حائرة فما هى الاسس لتحديد هذه الحصة ؟ وماهو مقدار حصة الاستيراد . وان اقل ماتطلبه الاجابة هو معرفة امكانيات التبادل التجارى التى يمكن على ضوئها وضع حصة العملات الحرة .

د ـ القطاع العام فى التجارة :

ان قيام القطاع العام بنشاط فى التجارة الخارجية لا يعتبر فى حد ذاته قيدا على تحركات السلع. ولكن دور القطاع فى تقييد التجارة يبدو واضحا اذا اصبح اداة لتنفيذ سياسة الدولة فى التجارة الخارجية . ويمكن ان يتساوى معه القطاع الخاص اذا اصبح ايضا اداة لتنفيذ نفس الغرض. الا أن صلة القطاع العام مع اجهزة الدولة المختصة تجعله اكثر قابلية من القطاع الخاص لتنفيذ السياسة التجارية . وغالبا ماتكون مؤسسات التجارة الخارجية مسئولة لوزارة الاقتصاد والتجارة .

ويعتمد دور مؤسسات القطاع العام فى تقييد التجارة على مدى تدخل الدولة فى نشاط التجارة الخارجية . وقد ذكرنا فيما قبل أن الدولة فى بعض الدول تضع خطة للتجارة يتحدد بها كميات الصادرات والواردات للسلع المختلفة .

وتعقد الدولة مع دول اخرى اتفاقيات وبرتوكلات تلحق بها اهداف التصدير والاستيراد . ولتنفيذ الخطط والاتفاقيات تعتمد الدولة بدرجة كبيرة على المؤسسات وفى دول اخرى تقل اهمية القطاع العام فى التجارة الخارجية ويقوم القطاع الخاص بدور اكثر اهمية . وفى هذه الحالات نجد ان تدخل الدولة بدرجة محدودة فى نشاط التجارة . كما ان القيود التى تمارسها الدول على التجارة ليست بذات اهمية .

---

* من دراسة الامانة العامه لمجلس الوحدة الاقتصادية عن الصعوبات التى تواجه تنفيذ قرار السوق العربية المشتركة ، مارس ١٩٧٥ ، ص٨ .

وبالنظر للدول العربية نجد ان القطاع العام يلعب دورا فى التجارة الخارجية يتراوح بين القوة والضعف تبعا لمدى تدخل الدولة . وتقع الدول العربية فى ثلاثة اقسام . اولا حيث يكون تدخل الدولة كبيرا ثانيا حيث تدخل الدولة متوسطا وثالثا حيث التدخل ضئيلا . ونأخذ الامثلة من الدول العربية فى كل قسم فيما يلى :

اولا ـ وحيث يكون تدخل الدولة بدرجة واضحة ففى السودان تقوم مؤسسات الدولة بتصدير معظم السلع الهامة ـ القطن والبذور الزيتية ـ وتصدر المؤسسة العامة للقطن اهم سلعة فى الصادرات السودانية وتصدر شركة السودان للحبوب الزيتية الفول السودانى والسمسم . وتقوم شركات القطاع العام باستيراد اهم السلع من معدات وسيارات ومواد خام وسلع استهلاكية . ولمؤسسات وشركات القطاع العام درجة مماثلة من الاهمية فى مصر وسوريا والعراق وليبيا والصومال واليمن الشعبية . وفى ظل هذا الوضع تستطيع الدولة توجيه التجارة الخارجية وتطبيق سياستها التجارية .

ثانيا ـ وحيث نجد تدخل الدولة لدرجة اقل يكون لكل من القطاع العام والقطاع الخاص دوره فى التجارة الخارجية . ففى تونس بعض الاحتكارات للتصدير ، اذ يوجد مكتب لتصدير الحبوب ومكتب آخر لتصدير زيت الزيتون ومكتب ثالث لتصدير النبيذ . كما تحتكر الدولة استيراد التبغ والواردات على اساس PL 480 من الولايات المتحدة الامريكية وتتمتع وكالات الدولة باستيراد السكر والشاى والفواكه وخلافه . ويقوم القطاع الخاص باستيراد الاخشاب والورق وسلع اخرى متعددة . وفى المغرب وموريتانيا نجد ان للقطاع العام والقطاع الخاص نشاط بارز فى التجارة .

ثالثا : وحيث يكون تدخل الدولة بمقدار ضئيل نجد ان القطاع الخاص يزاول معظم النشاط فى تصدير واستيراد السلع . والامثلة لهذا الوضع بالكويت والسعودية وقطر ودولة الامارات ولبنان والبحرين وعمان .

٢ــ نظم التجارة والقيود النقدية والتجارية فى الدول العربية

ترتيب الدول فيما يلى راعى بشكل عام درجة القيود . تأتى اولا الدول التى تفرض قيودا هامة وعديدة ثم الدول التى تفرض قيودا اقل ثم الدول التى تطبق قيودا بسيطة وغير هامة .

الجمهورية العربية السورية

(أ) ادارة الرقابة

تقوم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بوضع سياسة الاستيراد والتصدير والتصديق بالاذونات. ويتولى البنك المركزى السورى جميع اعمال التداول الخاصة بالنقد الاجنبى . والليرة السورية سعرين للصرف، السعر الرسمى ويساوى ٨ر٣ ليره للدولار الامريكى، ويطبق هذا السعر على المتحصلات من صادرات القطن والبترول وخلافه . وسعر الصرف الثانى للسوق الموازية ويبلغ ٣ر٤ ليرة سورية للدولار الامريكى ويطبق على المعاملات الاخرى .

(ب) الواردات وعائداتها

تقوم وكالات الدولة التجارية باستيراد الكثير من السلع الاساسية مثل البن الاخضر والارز والتبغ والشاى والجرارات الزراعية . ويمكن تقسيم السلع كما يلى :

١ــ السلع المحظور استيرادها وتشمل السلع المنتجة محليا بما فيها المنسوجات.

٢ــ السلع الموقوف استيرادها لفترة مؤقتة لاغراض الحماية او مشاكل ميزان المدفوعات.

٣ــ بقية السلع الاخرى .

تتطلب جميع السلع اذونات الاستيراد ماعدا السلع التى تستوردها وكالات الدولة التجارية . وتستطيع هذه الوكالات الشروع فى جميع عمليات الاستيراد دون استخراج التراخيص على ان تحصل على تلك التراخيص قبيل التخليص من الجمارك.

وفى الحالات التى تتطلب مقابلة الحاجة المحلية وباذن من وزارتى الصناعة والتموين يمكن التغاضى عن الاحكام الخاصة بالسلع الموقوف استيرادها ٠

ويمكن استيراد بعض السلع بدون تراخيص بشرط الا تكون مدرجة ضمن السلع المحظور او الموقوف استيرادها ٠ وتقتصر هذه المعاملة التفضيلية على الواردات من مصر والعراق والاردن و لبنان والسعودية ٠ وذلك وفقا لقرار السوق العربية المشتركة او نصوص الاتفاقيات الثنائية بين سوريا وتلك الدول ٠ وتشمل تلك السلع المنتجات الزراعية والحيوانية وبعض المنتجات الصناعية ٠

وتمنح اذونات الاستيراد للمستوردين الذين يحصلون على تسهيلات ائتمانية ، لا تقل فترتها عن سنة ، من عملائهم بالخارج ٠ ويمكن منح اذونات الاستيراد للسلع الاستهلاكية والمواد الخام والسلع شبه المصنوعة فى حدود مبلغ ١٢ الف ليره سورية ولمدة ستة اشهر ٠ وذلك بشرط ان يدعم الطلب للاستيراد بشهادة من الغرفة التجارية او الغرفة الصناعية تؤكد طبيعة نشاط مقدم الطلب ٠

وتخضع الواردات للضرائب التالية :

٢ بالمائة ضريبة على اصدار اذن الاستيراد

٤ بالمائة ضريبة احصائية

٤ بالمائة ضريبة استهلاك على الواردات التى تتجاوز رسوم الجمارك عليها واحد بالمائة ٠

١٠ بالمائة من الرسوم الجمركية ضريبة للدفاع ٠

١٠ بالمائة من ضريبة الاستهلاك مضافا اليها ٢ بالمائة من الرسوم الجمركية لتكون ضريبة المدارس ٠

٣ بالمائة من الرسوم الجمركية ضريبة مواشى

٢ بالالف من قيمة الواردات ضريبة محيط ٠

(ج) الصادرات وعائداتهـــا

ان تصدير القمح والقطن والشعير ومنتجاتهم من النشاطات التجاريـــة المؤممة . ويقوم باعمال التصدير مكتب الحبوب او جهاز الاقطان ويقتصر تصـــدير سلع معينة اخرى على الوكالات الحكومية ووكالات الدولة التجارية وشركات محـــددة . وتتطلب تصدير المنتجات الرئيسية والسلع الاجنبية استخراج الاذونات.

وبالنسبة للمتحصلات من الصادرات لابد من اعادة قيمة القطن والبترول الخام الى مكتب النقد الاجنبي واستبدالها بسعر الصرف الرسمي . اما عائدات الصـادرات الاخرى فيمكن استبدالها بسعر السوق الموازية . ويمكن اعادة القيمة بعملات الدول المصدر اليها او بعملات قابلة للتحويل حسب اختيار المصدر . ويستثنى من ذلـــك عائدات الصادر الى دول الاتفاقية الثنائية . ولسوريا اتفاقيات مع بلغاريا والصـين الشعبية وكوبا والمانيا الشرقية ومصر والمجر وكوريا الشمالية وبولندة ورومانيا وسيرالانكا والاتحاد السوفيتي وفيتنام الشمالية . اما قيمة الصادر الى الدول المجاورة فيمكن اعادتها ببنكنوت الدول المعنية وهي قبرص ودول الخليج وايران والعراق والاردن والكويت ولبنان والسعودية وتركيا واليمن الشعبية واليمن الجمهورية .

وتتمتع صادرات معينة من المنتجات الصناعية بدعم يقدمه صندوق تنمية صادرات المنتجات الصناعية . كما تخضع الصادرات الى ضرائب كالآتي :

ضريبة صادر وتبلغ ١٢½ بالمائة من قيمة صادرات القطن .

ضريبة زراعية وتبلغ ١٠ بالمائة من قيمة الصادر (وتشمل القطن ايضا) .

وتقوم سلطات الجمرك بالتحصيل .

(أ) ادارة الرقـــابة

تشرف على رقابة النقد الاجنبى لجنة عليا يكونها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية . وتقوم ادارة عمليات النقد الاجنبى بتطبيق القوانين وتوجيهات الوزيـــر وقرارات اللجنة العليا . وتوجد ميزانية سنوية للنقد الاجنبى . ويبلغ سعر الصرف الرسمى للجنيه المصرى ٢ر٣ دولار امريكى . وهنالك سعر اخر للصرف يبلغ ١ر٥٤ دولار امريكى للجنيه المصرى . ويستخدم السعر الاخير لمبيعات النقد لواردات معينة لشركات القطاع الخاص ولاغراض اخرى .

وتتم المدفوعات للواردات بالعملات القابلة للتحويل . وبالنسبة لدول الاتفاقيات فان المدفوعات تجرى حسب نصوص الاتفاقيات . ولمصر اتفاقيات للمدفوعات مع معظم دول شرق اوربا والعراق وسوريا والسودان وتونس والجزائر .

(ب) الواردات ومدفوعاتها

لا يخصص النقد الاجنبى للواردات التى لا تعتبر ضرورية او التى يمكـــن انتاجها محليا . كما ان بعض السلع التى يستوردها القطاع الخاص يمكن تمويلهـــا بالسعر التشجيعى للدولار وذلك بما يعادل ١ر٥٤ دولار للجنيه .

وتقوم بعمليات الاستيراد شركات القطاع العام المتفرعة عن المؤسسة العامة للتجارة . كما تقوم بالاستيراد مؤسسات صناعية واخرى من القطاع العام . ويوجد مجلس اعلى للتجارة الخارجية يرأسه وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية . وتشمـــل مسئوليات المجلس وضع سياسة طويلة الاجل للواردات والصادرات والرقابة علـــى خطة الوارد والصادر والاشراف على تنفيذ ميزانية النقد الاجنبى . وعلى الوزارات المعنية وضع اسبقيات الواردات وتوقيت ذلك فى نطاق برنامج ربع سنوى للنقـــد الاجنبى . وتقوم لجان " البت" Determination Committees بالوزارات

المختلفة بالنظر فى صفقات الواردات والصادرات من حيث المواصفات واسعار ومواعيد التسليم وطريقة الدفع.

ولاغراض ادارية يقسم الاقتصاد القومى الى قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات ... الخ . وتوضع ميزانية النقد الاجنبى وفقا لحصص تحدد لكل قطاع. وتعمل السلطات فى كل قطاع على الاستيراد فى نطاق الحصة المحددة . ولوضع ميزانية النقد الاجنبى توضع اولا التقديرات لعائد الصادرات والقروض الاجنبية وخلافه من تسهيلات ائتمانية . وتتخذ اعتبارات خاصة للديون الاجنبية والالتزامات الاخرى والمدفوعات الغير منظورة . ويتم توزيع الامكانيات المتبقية من النقد الاجنبى على القطاعات الاقتصادية المختلفة على اساس الاسبقيات التى تحددها احتياجات تلك القطاعات للواردات. وتقوم لجنة التمويل الخارجى بتنسيق متطلبات النقد الاجنبى مع الارصدة النقدية المتاحة ببرامج ربع سنوية لتنفيذ الميزانية .

وتخضع الواردات للضرائب التالية :

١٠ بالمائة من القيمة سيف وهى ضريبة التنمية .

٥ بالمائة على سلع غذائية هامة جدا تستوردها وزارة التموين

١ بالمائة من القيمة سيف ضريبة احصائية على جميع الواردات فيما عدا القمح .

(ج) الصادرات وعائداتها

فيما عدا السلع التى يتطلبها الاقتصاد القومى فان الصادرات لا تتطلب التراخيص. وتقوم لجان التحديد بالتنظيم والاشراف على الكثير من المنتجات ويقوم القطاع العام بتصدير القطن والارز. ويطبق "Premuim" مقداره ٣٥ بالمائة من السعر فوب على المتحصلات القابلة للتحويل من صادرات الموالح والخضروات الطازجه والبطاطس والفول السودانى .

ولابد من اعادة قيمة الصادرات خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الشحن . والعائدات من دول اتفاقيات الدفع يمكن تحصيلها حسب شروط الاتفاقية المعنية . ويمكن ترتيب عائدات الصادر الى بعض الدول بالجنيه المصرى عن طريق حساب التعويض Indeminity Account

ـ العـــراق

(أ) ادارة الرقابة

مجلس ادارة البنك المركزى العراقى هو السلطة المسئولة عن الرقابة على التبادل . كما يحدد مجلس تنظيم التجارة سياسة الاستيراد والتصدير . وتقوم وزارتى الاقتصاد والصناعة بالتصديق على اذونات التصدير والاستيراد واصدارها وهنالك ميزانية سنوية للنقد الاجنبى تتضمن برنامج الواردات .

وتتم تسوية المدفوعات بأى من السبل التالية :

١ـ العملات الاجنبية وتشمل الفرنكات البلجيكية ، الدولارات الكندية ، الكرونة الدانمركية ، المارك الالمانى ، الاشلان النمسوية ، الفرنكات الفرنسية ، الليره الايطالية ، الجلدر الهولندية ، الكرونة الترويجية ، الجنيهات الاسترلينية ، الكرونة السويدية ، الفرنكات السويسرية ، الدولارات الامريكيه .

٢ـ وفقا لاتفاقيات الدفع مع الصين ، مصر ، ويوغسلافيا .

٣ـ بالدينار او الجنيه الاسترلينى عن طريق حساب المقاصة .

(ب) الواردات ومدفوعاتها

يحظر استيراد ٢٢١ سلعة وتحتكر الدولة استيراد ٣٢٠ سلعة تشمل السكر وزيت الزيتون للاكل والشاى . وبعض المعدات والالات وخلافه . وتخضع

جميع الواردات الخاصة الى اجراءات الترخيص وفقا لبرنامج الاستيراد السنوى .
وعموما تخضع السلع الاستهلاكية لقيود اكثر من القيود المفروضه على واردات المواد الخام والسلع الانتاجية .

كما تفرض الضرائب التالية :

١٥ بالمائة على تراخيص الاستيراد التى تتجاوز الحصة السنوية للمستورد .

١٥ بالمائة Import Surcharge على جميع السلع التى تخضع للرسوم الجمركية ايضا ولاغراض دعم الصادرات تفرض الضرائب التالية :

½ بالمائة على السلع الانتاجية المستوردة .

١ بالمائة على السلع الاستهلاكية المستوردة .

(ج) الصادرات وعائداتها

لوزارة الاقتصاد السلطة فى منع تصدير السلع فى حالات العجز عن استيفاء الحاجة المحلية . كما يستطيع مجلس تنظيم التجارة حظر صادرات بعض السلع.

على جميع المصدرين الالتزام باعادة قيمة الصادرات . ويستثنى من ذلك صادرات البلح على القوارب البحرية الى منطقة الخليج (بخلاف ايران) والهند وبشرط الا تتجاوز قيمة الصادر ٦٠٠ دينار عراقى . وهنالك بعض الصادرات التى تتمتع بدعم مالى من صندوق دعم الصادرات.

— جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية

(أ) ادارة الرقابة

تقوم بادارة الرقابة المصلحة العامه للرقابة على التبادل . وتصدر وزارة الاقتصاد والصناعة اذونات الاستيراد والتصدير . وبالنسبة للمصارف التجارية فليس هنالك خلاف البنك اليمنى القومى . وتعمل فى التجارة الخارجية مؤسستان عامتان واخرى شبه عامة .

(ب) الواردات ومدفوعاتها

تستلزم الواردات استخراج التراخيص. ولا تتطلب التجارة البريـــة مع جمهورية اليمن العربية اى اذونات. وتوجد لوائح خاصة لتنظيم التجارة مع الاقطار المجاورة . وهنالك برنامج سنوى للواردات الا ان تطبيق الحصص فيه يتم بشئ من المرونة. وتتمتع الشركة القومية للتجارة الخارجية باستيراد الدقيق والسكر والقمح والارز والسمن "Ghee" وزيت الاكل والشاى والسجاير. وتستورد الشركة القومية للاستيراد سلعا استهلاكية معينة لم يذكرها القانون رقم ٣٧ لعام ١٩٦٩. اما التجارة مع ميناء عدن فليست عليها رقابة او حواجز جمركية.

(ج) الصـادرات وعائداتها

لابد من اعادة قيمة الصادرات بعملات معينة خلال ستة اشهر من تاريخ الشحن . اما قيمة الصادر من جمهورية اليمن العربية والاقطار المجاورة فيمكن اعادتها بالعملات المحلية للبلاد المستوردة.

ـ جمهورية السودان الديمقراطية

(أ) ادارة الرقابـة

يقوم بنك السودان بادارة الرقابة على التبادل . اما اذونات الاســتيراد والتصدير فهما من مسئوليات وزارة المالية والاقتصاد الوطنى . ويتم التصـــديق على مدفوعات الايرادات والمدفوعات الاجنبية الاخرى فى نطاق الميزانية السنوية للنقد الاجنبى التى تحددها جهتين مجتمعة وهما ـ وزارة المالية والاقتصـاد الوطنى وبنك السودان.

ان سعر الصرف للجنيه السودانى هو واحد جنيه سودانى يعادل ٢٫٨٧ دولار امريكى . ويسرى هذا السعر على عائدات الصادر من القطن والصـمغ نتيجة لتطبيق ضرائب ودعم التبادل التى تبلغ ١٨ره قرشا عن الدولار الامريكى . اما جميع عمليات التبادل الاخرى فانها تتم على اساس ان سعر الجنيه يعـادل

٢٫٥٠ دولار امريكى . لقد عقد السودان اتفاقيات الدفع مع كل من مصر وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية والمجر والهند وبولندا . وتنص هذه الاتفاقيات على الدفع بالعملة السودانية والاسترلينى .

(ب) الواردات ومدفوعاتها

تتطلب الواردات استخراج الاذونات من وزارة المالية والاقتصاد الوطنى وتصديقها من بنك السودان ايضا . ويمكن الاستيراد بغير عملة للاشخاص الذين لديهم عملات اجنبية بالخارج . تقوم الدولة بشراء واستيراد السكر وتوزيعه كما ان هنالك مؤسسات عامة تعمل فى استيراد جزء من السلع الاستهلاكية برئاسة المؤسسة الفرعية للسلع والخدمات وتخضع معظم الواردات للرسوم الثامية Import Surcharge تبلغ ٥ بالمائة من قيمة الواردات سيف.

(ج) الصادرات وعائداتها

بخلاف المنتجات التى يمكن ان تحدث فيها ازمات تموينية فان معظم المنتجات الاخرى يتم تصديرها من غير حاجة الى اذونات التصدير. غير ان اجراءات التصدير تتطلب ارانيك يستلزم عرضها على البنوك التجارية التى تصدقها فى حالات الدفع نقدا او ضد المستندات او بخطابات اعتماد . اما الصادرات بالدفع المؤجل فانها تتطلب تصديق بنك السودان . ولابد من اعادة جملة قيمة الصادر عن طريق البنوك التجارية . وتتم معظم الصادرات عن طريق المؤسسات والشركات العامة . وتمتلك الدولة النوع الاول كما تسهم بمقدار محسوس فى رؤوس اموال الشركات العامة المصدرة .

- ليبيا

(أ) ادارة الرقابة

يقوم بالرقابة على التبادل البنك المركز الليبى . وتحدد وزارة الاقتصاد والصادرات والواردات سياسة التراخيص واصدارها وتتطلب بعض الواردات موافقة

جهات رسمية اخرى مثل وزارات الداخلية والزراعة والاصلاح الزراعى والصحة والدفاع.
كما تتولى الاحتكارات الحكومية استيراد عدة سلع. وتتم التسويات مع الدول بالعملات القابلة للتحويل وهى عادة الدولار الامريكى والجنيهات الاسترلينية. ويعادل الدولار الامريكى حوالى ٣٣ر. دينار ليبى.

(ب) الواردات ومدفوعاتها

ان معظم السلع مدرجة ضمن الرخصة العامة المفتوحة ولا تتطلب ترخيصا منفصلا. وتحتكر الدولة استيراد السكر والارز والشعير ودقيق القمح وزيت الزيتون والتبغ والسجاير والشاى. وتقوم بالاستيراد المؤسسة القومية للتموين والمؤسسة العامة للتبغ.

تمنح البنوك اذونات النقد الاجنبى للواردات استنادا على العقود المبرمة وتراخيص الاستيراد. واذا كان الاستيراد على اساس خطاب الاعتماد فانه يصبح من اللازم ابراز بوليصة التأمين البحرى. ويتطلب فتح خطاب الاعتماد للواردات من السلع الاستهلاكية الحصول على مبلغ نقدى يساوى ٢٥ بالمائة من قيمة الواردات. وفى حالة الدفع مقدما لابد من الحصول على موافقة مصلحة رقابة النقد بالبنك المركزى. ويأتى التصديق على الدفع الآجل ولفترة ٩٠ يوما بعد تخليص الجمارك من البنوك التجارية. وتخضع الواردات للرسوم الجمركية كما تخضع لرسوم اضافية "Customs Surcharge" مقدارها ١٥ بالمائة من الرسوم الجمركية.

(ج) الصادرات وعائداتها

تشترط اذونات التصدير فى حالة صادرات السلع من منشأ اجنبى ويحظر تصدير بعض السلع الهامة وتشمل الزيوت النباتية. ولابد من اعادة قيمة الصادرات عن طريق البنوك خلال فترة زمنية تمتد الى ستة اشهر ابتداء من تاريخ الشحن.

ـ الجـــزائـــر

(أ) ادارة الرقابـــــــة

تقوم وزارة المالية والبنك المركزى بالرقابة على التبادل . ويساعد البنـك المركزى فى وضع القوانين واللوائح وتقع عليه مسئولية تنفيذها وتطبيقها عـــن طريق البنوك . وتصدر وزارة التجارة اذونات الاستيراد والتصدير وتستلزم تلك الاذونات ايضا تأشيرة البنك المركزى . ويتمتع عدد من المؤسسات باحتكـار استيراد عدد كبير من السلع المستوردة والمصدرة .

وبالنسبة للتسويات النقدية فان للجزائر ارتباطات تقليدية مع منطقة الفرنك الفرنسى . وتتم التسويات مع بلاد تلك المنطقة بالفرنك الفرنسى . وهنالك البلاد التى عقدت الجزائر اتفاقيات دفع معها وهى البانيا وبلغاريا والصين الشعبية وكوبا وتشيكوسلوفاكيا ومصر وغينيا والمجر وكوريا الشمالية وبولنده ورومانيـــا والاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا . وتجرى التسويات مع هذه البلاد عن طريق حسابات خاصة وفقا لشروط كل اتفاق وتعين الترتيبات لبعض الحسابات الدينار الجزائرى والدولار الامريكى الحسابى . ويساوى الدولار الامريكى ٥ [illegible] جزائرى .

(ب) الواردات ومدفوعاتها

تطبق تعريفة جمركية عادية على الـسلع المستوردة من جميع بلاد العالم وتوجد تعريفه خاصة على السلع المستوردة من مجموعة بلاد المغرب تعكس معاملة تفضيلية متبادلة بين هذه الدول . وهنالك ٦٠٠ (ستمائة) من الســـلع التى لا تحتاج الى اذن استيراد [illegible] الواردات فى بقية السلع وفقا للبرنامج السنوى للاستيراد . وتحتاج الواردات بدون تحويل الى ترخيص من وزارة التجارة . وتحتكر الدولة استيراد الكثير من السلع عن طريق مؤسساتهـــا . وبالنسبة للمدفوعات فان دفع القيمة مقدما لا يتجاوز ٥٠٠٠ (خمسة الاف) دينار او ٢٠٪ من القيمة ايهما اقل . ولا يتم الدفع الا بابراز مستندات الشحن .

(ج) الصادرات وعائداتها

تحتاج الصادرات الى البلاد خارج منطقة الفرنك الفرنسى وبلاد الاتفاقيات الى اذونات. وتتم صادرات سلع معينة عن طريق مؤسسات الدولة التجارية. وترتبط صادرات بعض السلع مع صفقات لاستيراد سلع مصدق بها. ولابد من اعادة قيمة الصادرات عندما يحين موعد الدفع. ولا يستثنى من ذلك قيمة الصادرات الى اى بلد بما فى ذلك بلاد منطقة الفرنك. ويشترط الا تتجاوز مواعيد الدفع ٦٠ يوما من تاريخ الشحن الا اذا كان هنالك تصريح بغير ذلك من البنك المركزى.

ـ الصومال

(أ) ادارة الرقابة

ان وزارة التجارة هى الجهة المعنية بتنفيذ واعمال التجارة وشئون النقد الاجنبى. وللوزارة السلطة فى التنظيم والرقابة على الاقتصاديات الخارجية وعلى سياسة تراخيص الصادرات والواردات والنقد الاجنبى. ويقوم البنك القومى للصومال بتحديد معدلات الصرف ووضع قائمة بالعملات القابلة للتحويل. وهذه العملات هى البلجيكية والهولندية والفرنسية والهندية والكينية واليوغندية والتنزانية واليمنية والامريكية والسويسرية والاسترلينى. ويعادل الدولار الامريكى حوالى ٩ر٦ شلن صومالى. ونيابة عن وزارة التجارة يباشر البنك القومى الرقابة على التجارة والنقد الاجنبى.

تتم التسويات مع الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى وفقا لشروط الحسابات الثنائية على اساس الاسترلينى الحسابى. والتسويات مع مصر تجرى بالعملات القابلة للتحويل وان ٥٠٪ (خمسين بالمائة) من قيمة الواردات من مصر تخصم من حساب الصومال الدائن باتفاقية المدفوعات التى انتهت مع مصر. وبالنسبة للتسويات مع جميع البلاد الاخرى فانها تتم بالعملة الصومالية او العملات القابلة للتحويل.

(ب) الواردات ومدفوعاتها

هنالك ١٥ (خمسة عشر) سلعة او مجموعات من السلع تتطلب استخراج اذونات الاستيراد . ولابد من استيراد بعض هذه السلع من مصادر معينة وهى مصر والاتحاد السوفيتى . اما بقية السلع فيمكن استيرادها بغير اذونات .

ولا تقيد الواردات باى حصص كمية . وتقوم الوكالة القومية للتجارة باستيراد وتوزيع السلع المقدمة من برامج المعونات . وهى الوكيل الاوحد لاستيراد الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية والارز ودقيق القمح والبن والشاى والسكر والصابون والمنسوجات . وتخضع جميع الواردات لضريبة احصائية وادارية تبلغ ١٠٪ (عشر بالمائة) .

ويتولى البنك القومى للصومال التصديق بالمدفوعات للسلع المستوردة اعتمادا على اذن الاستيراد او قرار بالمستوردات فى الحالات التى لا تتطلب اذونات بالاضافة الى المستندات الاخرى ويصدق البنك القومى على الدفع مقدما اذا توفر مايثبت الشحن الفعلى للبضائع . وبخلاف ذلك لايمكن التصريح بالدفع المقدم . ويسمح بمدفوعات الواردات من الدول المجاورة وهى عدن والصومال الفرنسى وليبيا واثيوبيا على اساس خطاب اعتماد او النقد ضد المستندات .

(ج) الصادرات وعائداتها

تتطلب جميع السلع المصدرة تقديم اقرار بالتصدير وتستلزم صادرات الموز واحدى عشرة سلعة اخرى او مجموعات من السلع استخراج تراخيص الصادر . وتتمتع لجنة تسويق الموز باحتكار تصدير تلك السلعة . وتتولى الوكالة القومية للتجارة تصدير العطور والصمغ العربى . ولابد من اعادة قيمة الصادر وبيعها للبنك القومى خلال خمسة ايام من تاريخ الاستلام . ويمكن للبنك القومى ان يتغاضى عن شرط اعادة قيمة الصادر فى حالة عدم وجود بنوك وبما لا يتجاوز ١٠٫٠٠٠ (عشرة آلاف) شلن صومالى .

(أ) ادارة الرقـــابة

يقوم البنك المركزى بادارة الرقابة على النقد الاجنبى وعلى مدفوعـــات الواردات والبنود غير المنظورة . ويتولى قسم التجارة بوزارة الشئون الاقتصادية الرقابة على حصص الواردات واصدار اذونات الاستيراد والتصدير .

ولاغراض الدفع فان العالم الخارجى مقسم كالآتى :

١ــ المجموعة الثنائية وتشمل بلاد اتفاقيات الدفع الثنائية . وهذه الدول هـى بلغاريا والصين الشعبية وتشيكوسلوفاكيا ومصر والمانيا الشرقية والمجـــر والهند وبولندا ورومانيا والاتحاد السوفيتى . ويتم الدفع بالمقاصـــة وبعملات محددة بكل اتفاق . فيستخدم الدولار لحسابات الدفع مـع تلك البلدان ماعدا الهند التى يستخدم معها الروبيه والاتحاد السوفيتى الذى يستخدم معه الدينار التونسى .

٢ــ منظمة التحويلات وتشمل البلاد الاخرى . ويتم الدفع بعملات مختلفـــة تشمل الدولارات الامريكية والكرونات النرويجية والدنماركية والسويديـــة والفرنكات الفرنسية والسويسرية والبلجيكية والاسترلينى والليرة الايطـالية والدينار الليبى والمارك الالمانى والعملات الاسبانية والهولندية . ويعادل الدولار الامريكى ٤٨ر٠ دينار تونسى .

٣ــ وهنالك تسويات خاصـة . منها التسوية بين تونس والمغرب التى تتـــم بحسابات فى البنك المركزى بالبلدين . وباتفاق ثلاثى تعويضى بيـــن تونس وبلغاريا والهند تجرى التسويات بحساب خاص فى بنك بلغاريا .

(ب) الواردات ومدفوعاتها

تتطلب جميع الواردات استخراج الاذونات التى يصدقها وزير الشئون الاقتصادية والبنك المركزى الذى يسمح بالمدفوعات اللازمة . ولكن الاستيراد من منطقة الفرنك الفرنسى لا يتطلب هذه الاذونات ويخضع فقط لتصريح البنـك المركزى على المدفوعات .

وتطبق بعض الترتيبات على جميع بلاد العالم بالنسبه لاستيراد سلع معينة • اذ ان هنالك حوالى ٢٥ سلعة او مجموعه سلع يمكن استيرادها وفقا لحصص سنوية معلومه • وهنالك ٢٠٠ سلعة او مجموعه سلع يمكن للزراع والتجار والصناع استيرادها بحريه وبعد تقديم شهادة الاستيراد • وبخلاف ذلك فان جميع السلع المستورده يتم ترخيصها بحصص على اساس اتفاقيات التجارة الثنائية • وتشمل اتفاقيات التجارة معظم الدول الاوربية في منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD بالاضافه للدول التى عقدت معها اتفاقيات الدفع • وبالاضافه لذلك فان هنالك ترتيبات خاصة للواردات من دول السوق الاوربية المشتركة •

وتستورد بعض السلع بواسطه الدولة • وذلك فى حاله السلع التى تحتكر الدوله استيرادها مثل التبغ والكبريت والواردات من الولايات المتحدة الامريكية على اساس PL 480 كما ان بعض وكالات الدولة مثل المكتب التجارى تتمتع باحتكار استيراد السلع التى تقع ضمن انشطتها • ومن تلك السلع السكر والبن والشاى والفواكه وخلافه • وبالاضافة لذلك فان سلعا اخرى مثل الاخشاب والاوراق يقتصر استيرادها على اعضاء رابطة المستوردين • ويخضع الاستيراد عن طريق وكالات الدوله التجاريه او رابطة المستوردين الى الاذونات والتصديقات المطبقة على القطاع الخاص • ولابد من ادراج اسم المستورد بالسجل التجارى • والى جانب الرسوم الجمركية فان الواردات تخضع ايضا الى ضرائب متعدده •

(ج) الصادرات وعائداتها

لا تخضع لاذونات التصدير السلع المصدره الى منطقة الفرنك الفرنسى والسلع المحررة التى لا تتجاوز قيمتها ٥٠ دينار • وبخلاف ذلك فان بقيه الصادرات تتطلب تراخيص التصدير •

وتوجد احتكارات التصدير فى سلع متعددة • اذ ان هنالك مكتب لتصدير النبيذ وآخر لتصدير الحبوب وثالث لتصدير زيت الزيتون • وعلى المصدرين اعاده قيمة الصادرات خلال ١٥ يوما من بداية مواعيد الدفع او خلال ١٠٠ يوما ابتداء من تاريخ الشحن • ويمكن للمصدرين ايداع بعض العائدات بحسابات خاصة تمكنهم من تسديد مدفوعات خارجيه محدده •

(أ) ادارة الرقابة

يتولى الرقابة على التبادل مكتب النقد الاجنبى الذى يتبع لوزارة المالية · وتصدر وزارة التجارة اذونات الاستيراد والتصدير التى يصدق عليها ايضا المكتب سالف الذكر · ولاغراض المدفوعات والعائدات فان بلاد العالم موزعة على الاقسام التالية :

اولا : بلاد منطقة الفرنك الفرنسى · وتجرى التسويات فيها بالفرنك الفرنسى وبالدراهم فى حالة التصدير · وتتم التسويات مع الجزائر وتونس بحساب خاص فى البنوك المركزية بكل بلد وباستخدام الدراهم المغربية والدنانير التونسية والجزائرية ·

ثانيا : التسويات مع مجموعة دول اتفاقات الدفع · وللمغرب اتفاقات مع بلغاريا والصين الشعبية وكوبا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية ومصر وغينيا والمجر ومالى وبولنده والاتحاد السوفيتى · وتتم التسويات مع هذه الدول وفقا للحسابات الخاصة بكل اتفاق ·

ثالثا : منطقة التحويلات · وتجرى التسويات فيها على اساس العملات القابلة للتحويل بالتفاوض مع بنك المغرب · ويعادل الدولار الامريكى ٤٫٦٦ دراهم مغربية ·

(ب) الواردات ومدفوعاتها

يوجد مايسمى بالبرنامج العام للواردات · وتقسم فيه الواردات الى ثلاث قوائم · القائمة (أ) وتشمل السلع المحررة التى لا تحتاج الى اذونات او تصديقات · القائمة (ب) وتشمل السلع المقيده بحصة عامة عالمية "Global quota" او بقيام الدولة بالاستيراد · وتتطلب السلع فى هذه القائمة الحصول على اذونات الاستيراد · وبالنسبة للواردات من دول الاتفاقيات فانها تكون على اساس الحصص الملحقة بكل اتفاق ·

(ج) الصادرات وعائداتها

يمكن تصدير معظم السلع بغير اذونات. ويتولى مكتب التسويق والتصدير الاعمال الخاصة بصادرات الفواكه والخضروات والمعلبات والقطن الخام والمنتجات القطنية والنبيذ. وعلى المصدرين اعادة قيمة الصادرات خلال شهر واحد من بداية استحقاق الدفع.

ـ موريتانيا

(أ) ادارة الرقابة

لوزير المالية والتجارة سلطة الاشراف على تداول النقد. وبما ان للبنك المركزي سلطة التصديق فيما يتعلق بمسائل النقد الاجنبي فقد خصص جزء من سلطاته للبنوك. وتصدر مصلحة التجارة الخارجية بوزارة المالية والتجارة اذونات الاستيراد والتصدير. كما تصدر ايضا شهادات الاستيراد في حالة السلع المحررة وشهادات التصدير. ويتطلب اذونات وشهادات الاستيراد تصديقا آخر من المكتب القومي للرقابة على النقد التابع لوزارة المالية. وتتمتع المؤسسة القومية للاستيراد والتصدير "SONI MEX" باحتكار استيراد السكر والارز والمنسوجات والشاي وتصدير الصمغ العربي. وفيما يخص التحويلات فان موريتانيا احد بلاد حساب العمليات بمنطقة الفرنك الفرنسي. وتتم التسويات مع فرنسا ومستعمراتها وامارة موناكو وخلافها من بلاد حساب العمليات بعملاتها او بفرنكات CFAF او بالفرنك الفرنسي. اما التسويات بالنسبة لجميع الدول فانها تتم ببنوك فرنسا وبعملات تلك الدول.

(ب) الواردات ومدفوعاتها

تتطلب الواردات من جميع الدول استخراج اذونات وشهادات الاستيراد. وان جميع الواردات من منطقة الفرنك الفرنسي ودول المجموعة الاقتصادية الاوربية محررة من القيود الكمية. وينظم الواردات من الدول الاخرى برنامج سنوي للاستيراد تحدده لجنة فرنسية موريتانية مشتركة. وتتمتع المؤسسة القومية للاستيراد والتصدير باحتكار استيراد السكر والارز والشاي والمنسوجات. ولابد

من ايداع مستندات الاستيراد مع دول منطقة الفرنك باحد البنوك اذا زادت القيمه عن ١٠٠ر٠٠٠ (مائه الف) CFAF وبالنسبه للدول الاخرى اذا تجاوزت القيمة ٢٠ر٠٠٠ (عشرين الف) CFAF وبعد موافقه المكتب القومى للنقد الاجنبى يصرح للمستورد بشراء النقد اللازم لسداد المدفوعات. وفى حالة الدفع مقدما يلـــزم الحصول على تصديق المكتب القومى .

(ج) الصادرات وعائداتها

يستلزم التصدير الى جميع الدول خارج منطقه الفرنك الفرنسى اذونات وشهادات التصدير . وتتمتع المؤسسه القوميه للاستيراد والتصدير باحتكار وتصـدير الصمغ العربى . ولابد من ايداع مستندات التصدير الى جميع الدول مع احـــد البنوك اذا تجاوزت القيمة ٥٠٠٠٠ (خمسين الف) CFAF وعلى المصدرين التوقيع على تعهد اعادة قيمة الصادرات خلال شهرين من استحقاق الدفع.

الاردن

(أ) ادارة الرقابة

تقوم مصلحة العلاقات العامة بالبنك المركزى الاردنى باصدار اذونات النقد الاجنبى . وتوجد لجنة للواردات ممثل بها وزارتى الاقتصاد القومى والبنك المركزى والجمارك . كما توجد ايضا لجنة للامن الاقتصادى مخول لها تقديم تعديلات او اضافات للسياسات الاقتصادية بما يكفل مصلحة البلاد . ويعادل الدينار الاردنى حوالى ٨ر٢ دولار امريكى . وتتم التسويات مع مصر بالجنيه الاسترلينى حســب ترتيبات اتفاقيه الدفع وتدفع قيمه صادرات الارز المصرى بالدولار الامريكى . وتتـــم المدفوعات للدول الاخرى بعملات مختلفة .

(ب) الواردات ومدفوعاتها

تحتاج جميع الواردات التى تزيد قيمتها على ٥٠ دينار اردنى الـــى اذونات الاستيراد . ويستثنى من ذلك الواردات التى تغطيها الاتفاقيات وتتطلب

الواردات ايضا لا اذونات النقد الاجنبي التي يعتمد منحها على التصديق باذونات الاستيراد - وتبلغ المتحصلات على الواردات مايلي :

١ / ١٠٠٠ على اذونات النقد الاجنبي فيما عدا واردات الحكومة وبعض المؤسسات .

٤ في المائة من قيمه الواردات سيف ضريبة تدفع عند اصدار الترخيص بالاستيراد .

(ج) الصادرات وعائدها

لا بد من اعادة قيمة الصادر بالنسبة للسلع التي تتجاوز قيمتها دينار اردني . وعلى ان تكون العائدات بالنقد الاجنبي . ويعفى من الالزام الاخير العائد من صادرات المنتجات الزراعية ومنتجات الصناعة المحلية الى دول جامعة الدول العربية . ويستثنى من الاعفاء منتجات صناعة التبغ والسجاير وشركه الفوسفات وشركه الدباغه والصباغة .

— جمهورية اليمن العربية

(أ) اداره الرقابة

يقوم البنك المركزي اليمني بادارة الرقابه على التبادل وذلك نيابة عن وزارة الاقتصاد التي لها سلطات تراخيص النقد الاجنبي والاستيراد والتصدير . والبنوك التجارية باليمن هي بنك اليمن للتنمية والبناء واربعه فروع لبنوك اجنبيه . وتتم تسوية المدفوعات عن طريق ترتيبات الدفع الثنائيه وفقا للعملات والحسابات التي تحددها تلك الترتيبات — مثلا بين اليمن ومصر . وبخلاف ذلك فان تسويات الدفع تتم بالجنيه الاسترليني والدولار .

(ب) الواردات ومدفوعاتها

تتطلب الواردات استخراج اذونات الاستيراد - وذلك حسب قائمة الواردات التي انشئت بموجب القانون رقم ١ بتاريخ يناير ١٩٦٩ . وبالاضافه لذلك فان بعض السلع تتطلب اذونات خاصة من بعض الجهات ، مثلا استيراد المنسوجات يتطلب اذن مصنع صنعا * للمنسوجات . ويحصل المستوردون على العملات الاجنبية من البنوك

او السوق الحر. اما الواردات التى تمول من ارصدة المستورد المودعة بالخارج فانها لا تتطلب اذونات الاستيراد .

وبالاضافة الى الرسوم الجمركية المطبقة فان الواردات تخضع الى ضريبة دفاع تبلغ ٥ بالمائة من قيمة الوارد وضريبة احصائية مقدارها ٢ بالمائة من القيمة .

(ج) الصادرات وعائداتها

المصدرون ملزمون بالحصول على اذونات التصدير وعلى اعادة القيمة بالنقد الاجنبى خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الشحن . وفى واقع الامر على المصدرين اعادة ٥٠ بالمائة من النقد الاجنبى لعائدات القطن والبن والملح والجلود . ويستطيع المصدر ايداع ال ٥٠ بالمائة المتبقية فى احد البنوك التجارية بغية استخدامها فى عمليات تجارية . اما عائدات القات فلابد من اعادة قيمتها ١٠٠ بالمائة بالدينارات اليمنية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الشحن . وعند الحصول على الترخيص على المصدر ايداع ٥ بالمائة من قيمة القات وذلك فى بنك اليمن للبناء والتنمية . اما الصادرات الاخرى مثل الفواكه والاسماك والتبغ فانها لا تخضع لالتزامات مماثلة الا ان على المصدر استخدام عائداتها لاستيراد المواد الغذائية وايداع ٥ بالمائة من القيمة .

ـ لبنان

عموما لا تخضع المدفوعات او العائدات النقدية لاى قيود تذكر . وقد عقدت لبنان اتفاقيات الدفع مع كل من تشيكوسوفاكيا ومصر والمانيا الشرقية وبولنده ورومانيا . كما عقدت اتفاقية للمعاملة التفضيلية مع السوق الاوربية المشتركة فى عام ١٩٧٢ . وتحدد هذه الاتفاقيات سبل واساليب الدفع بحسابات معينة . وتتم كل المبادلات على اساس اسعار الصرف بالسوق الحر . وفى نهاية ديسمبر عام ١٩٧٢ كان الدولار الامريكى يعادل حوالى ٣ ليرات لبنانية .

الواردات ومدفوعاتها

تخضع الواردات التى تتجاوز قيمتها ٥٠٠ (خمسمائة) ليرة لبنانية لاذونات الاستيـراد وتشمل كل من القمح والشعير وسكر القصب والبنجر وزيت الزيتون والمولاس والدواجن . اما الاذونات للسكر النقى والخام فانها تعتمد على مشتروات السكر المحلى . وفيما عدا ذلك فان الواردات الاخرى لا تستلزم التراخيص. كما يمكن الحصول على النقد الاجنبى اللازم للمدفوعات من السوق الحر. وتجمع الضرائب التالية من قيمة الواردات :

Municipalties Tax وتبلغ ٣ر٥ بالمائة من قيمة السلع المستوردة بالبحر اوالجو

Stamp Tax وتبلغ ١ر٢ بالمائة من القيمة على جميع السلع المستوردة

Surcharge وتبلغ ١٠ بالمائة على بعض المنسوجات والملبوسات

الصادرات وعائداتها

تخضع السلع المصدرة التى تزيد قيمتها عن ٢٠٠ ليرة للتراخيص وتشمل هذه السلع الحيوانات الحية والقمح ومنتجات القمح والشعير والتفاح والقطن المصرى وخلافه . اما صادرات التفاح الى الدول العربية فهى محدودة بحصة شهرية معينة (Monthly Quota) وبالنسبة لعائدات الصادر فانه يمكن الاحتفاظ بها واستخدامها بحرية كاملة او بيعها بالسوق الحر.

ـ الكويت

تجرى عمليات بيع وشراء العملات الاجنبية بحرية تامة . ويساوى الجنيه الاسترلينى ٧٧ر٠ دينار كويتى ، كما يعادل الدولار الامريكى ٣٣ر٠ دينار كويتى . وعلى وزارة التجارة والصناعة اصدار تراخيص الاستيراد . وتتطلب جميع الواردات الحصول على التراخيص . ولابد للمستورد ان يكون كويتى الجنسية او شركة او منشأة يملكها الكويتيون

او يسهم فيها الكويتيون ب ٥١ بالمائة من راس المال . وتتم المدفوعات من غير قيود

اما الصادرات فان الضأن والد واجن الحيه يحظر تصديرها ويحظر ايضا تصدير السكر والدهون خاصة عند الازمات التموينية . ولا توجد اى قيود على قيمة الصادر واعاده الصادر اذ ان للمصدر حريه التصرف فى العائدات بالعملات المختلفة .

ـ المملكة العربيه السعودية

كان الدولار الامريكى يعادل حوالى ٤ر٢ ريالات سعودية . وبعد تخفيض الدولار فى عام ١٩٧٣ اعلنت السعودية ان الدولار يساوى ٣ر٧ ريالات سعوديه . وتقوم وكاله النقد السعوديه باعلان سعر الصرف بيعا وشراء لتكون اساسا فى مداولات السوق . كما تبيع الوكالة الاسترلينى لجميع البنوك . ولا توجد اى قيود اخرى على المدفوعات او نوع العملة .

ولا يحتاج الاستيراد الى اى اذونات كما ان النقد الاجنبى للمدفوعات يمكن الحصول عليه بسهولة ولا يحتاج التصدير ايضا الى اى اذونات وليست هنالك رقابه على عائدات الصادر . اما السلع التى افادت من دعم او اعانة الدوله فان اعادة تصديرها محظور .

ـ قطـــــر

لقطر وابوظبى عملة مشتركه هى الريال الذى تبلغ قيمته ٢٣ر٠ دولار امريكى او ٣٥ر١٠ ريال للجنيه الاسترلينى الواحد عند شراء الاخير . ولا توجد قوانين او اداره للنقد الاجنبى . اما اذونات الاستيراد التى تصدر عن وزاره الماليه والبترول فهى محصوره فى الخمور والاسلحه والذخيره وبعض الادوية . وبخلاف هذه السلع والسلع المحظورة لأسباب صحية واخلاقية ولظروف الامن فان جميع الواردات ومدفوعاتها لا تخضع للقيود . اما الصادر واعاده الصادر فليس هنالك شروط عليهما . ويمكن للمصدر ان يتصرف كما يشاء فى قيمه الصادرات بالعملات المختلفه .

ـ عمـــــان

لا توجد قوانين ولا اداره للرقابة على النقد الاجنبى بعمان . وتكتفى البنوك التجاريه بالتشاور مع سكرتير الشئون المالية قبل التصديق على التحويلات الخارجيه التى تتجاوز ٢٠٠ر٢٠ ريال عمانى . ويعادل الدولار الامريكى حوالى ٣٩ر٠ من الريال العمانى .

لا تحتاج الواردات الى اذونات من اى جهة كما ان النقد الاجنبى للمدفوعات يتواجد بسهولة . اما الحظر الوحيد على السلع فهو لاسباب صحية او اخلاقية او لظروف الامن . وبالنسبة للصادرات واعادة الصادرات فهى ممنوعة فى حالة الحيوانات الحية والمواد الغذائية خاصة عند الازمات التموينية فى عمان . وتصدر بقية السلع بحرية . ولا توجد اى شروط بالنسبة لقيمة الصادر او اعادة الصادر ويمكن للمصدر التصرف فى عائدات الصادر كما يشاء وبمختلف العملات .

ـ البحرين

ليست هنالك قوانين او ادارة للرقابة على النقد الاجنبى وتقوم الغرفة التجارية للبحرين باصدار اذونات الصادرات والواردات . وفى الواقع ان السلع المقيدة باذونات قليلة جدا وهى الخمور وآلات التصوير والتلفزيونات وسيارات نقل الركاب المستعملة والاسلحة والذخيرة . ويسهل ايجاد النقد الاجنبى للمدفوعات . كما لا توجد قيود للصادرات والعائدات منها . وللمصدر حرية التصرف فى قيمة الصادر بالعملات المختلفة . ويعادل الدولار الامريكى ٤٤ر٠ دينار بحرينى .

ـ دولة الامارات

ليس لدولة الامارات عملة وطنية وعوضا عن ذلك يستخدم الدينار البحرينى بما يعادل ٢٨ر٢ دولار امريكى للدينار . ويستعمل ايضا ريال قطر وابوظبى بما يعادل ٢٣ر٠ دولار امريكى للريال . وتصدر اذونات الاستيراد من وزارة المالية والاقتصاد والصناعة . وفى الواقع يتم استيراد اغلب السلع من غير اذونات . ولا توجد قيود على مدفوعات الواردات بالنقد الاجنبى . ويمكن ايضا التصدير واعادة التصدير من غير شروط وللمصدر ان يتصرف بحرية فى قيمة الصادرات وبالعملات المختلفة .

رابعا : محاولات تحرير التجارة بين الدول العربية وموقف السلع الزراعية منها

هذا الفصل يتناول الاتفاقيات الاقتصادية التى عقدت فى نطاق جامعة الدول العربية وما يخص التبادل التجارى فى السلع الزراعية والحيوانية الاولية منها والمصنوعة. وكانت اولها اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت التى عقدت عام ١٩٥٣. وثانيها اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤس الاموال بين دول الجامعة العربية التى عقدت عام ١٩٥٣. وثالثها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وما انبثق عنها من قرار السوق العربية المشتركة وذلك فى عام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥.

وفيما يلى نستعرض هذه الاتفاقيات التى تعتبر محاولات لتسهيل التبادل التجارى بين الدول العربية والذى يمثل الجزء الاكبر منها سلعا زراعية كما سبق بيانه.

(١) اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت فى نطاق الجامعة العربية.

انعقدت هذه الاتفاقية فى اطار الجامعة العربية منذ نحو اثنين وعشرين عاما ووقعت عليه دول الجامعة العربية وهى ، الاردن وسوريا والعراق ولبنان ومصر والسعودية واليمن وصدقت عليها كل من لبنان والاردن ومصر والسعودية وسوريا والعراق والكويت. * وتستهدف الاتفاقية تنشيط التبادل التجارى عن طريق تخفيض او ازالة الرسوم الجمركية ورسوم الترانزيت ومعوقاته بين دول الجامعة العربية ، وقد ادخلت عدة تعديلات ترمى لنفس الهدف * .

وقضت المادة الاولى باعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية على ان يكون منشؤها احد بلدان الاطراف المتعاقدة. وادرجت تلك المنتجات بالجدول (أ) الذى اشتمل على الحيوانات الحية من ابقار واغنام وماعز وجمال وخيول وطيور. وشملت ايضا اللحوم الطازجة والمثلجة والباردة

* جامعة الدول العربية. مجموعة الاتفاقات والمعاهدات الاقتصادية اكتوبر ١٩٧٤ ، الصفحات ٣٧ـ١٠٥ ـ تتضمن اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت والملحقات والتعديلات.

وخلاف ذلك فيما عدا اللحوم المستوردة فى علب واوعية محكم قفلها . وتضمنت الاسماك الطازجة والمجففة والمملحة والمدخنة باستثناء الاسماك المستوردة فى علب محكم قفلها . وتضمنت ايضا الالبان ومنتجات صناعة الالبان والبيض والعسل . وشملت الجلود والعظام والعاج والصدف والاسفنج . كما شملت الزيتون والبندورة والبصل والثوم والبطاطا والفاصوليا والعدس والخضروات المختلفة وجميع الفواكه طازجة ام جافة بخلاف المعلبة منها . وشملت ايضا الحبوب والبذور والاثمار الزيتية والنباتات الصناعية والطبية والعلف. ومن المواد الخام الاخشاب والصمغ والقطن والكتان والجلود والصوف.

وبالنسبة للمنتجات الزراعية المصنوعة فقد نصت عليها الاتفاقية مع المنتجات الصناعية الاخرى. وقضت بالمعاملة التفصيلية لها بتعريفة جمركية مخفضة بنسبة ٢٥٪ من التعريفه العادية المطبقة بالبلد العربى المستورد ٠ وبالاضافة لذلك الا تخضع تلك المنتجات الى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة او على موادها الاولية فى البلد المستورد . وادرجت تلك المنتجات بالجدول (ب) . وشمل الجدول الزبد والمسلى (السمنة) والجبن والقمردين والبن المطحون والمحفوظ فى علب ودقيق الغلال والنشا والزيوت النباتية السائلة والمهدرجة ومستحضرات اللحوم والاسماك ومحفوظاتها والجلوكوز وعسل السكر والمصنوعات السكرية والمكرونة والبسكويت والخضر والنباتات والثمار المحفوظة والكسب والمولاس وتفل البنجر والاسمدة ونترات الجير والسوبر فوسفات والجلود المدبوغة والمطلية والمصبوغة ومصنوعات الجلود ومصنوعات الخشب والاثاثات الخشبية والكرتون وخيوط غزل الحرير والصوف والقطن والمنسوجات منها .

واتفقت الاطراف المتعاقدة على تسهيل حركة الترانزيت عبر بلادها بوسائل النقل المختلفة وعلى اساس الانظمة والقواعد الجمركية فى البلد الذى تمر فيه تجارة الترانزيت. ويعتبر نقلا بالترانزيت نقل البضائع والحيوانات ايا كان منشؤها . ويتضمن نقل الترانزيت داخل البلد الذى يجرى عبره تبديل وسائل النقل والتخزين وتعديل اسلوب الشحن .

وقضت المادة الرابعة بتسهيل حركة الترانزيت عبر الدول العربية . وان تتم التسهيلات فى نقل البضائع بجميع وسائل المواصلات وبغير معوقات. وان تشمل تلك البضائع اعفاءات من الرسوم الجمركية ورسوم الترانزيت والرسوم الاخرى بخلاف النفقات والمنصرفات على الخدمات المختلفة .

واصبحت الاتفاقية سارية المفعول بعد ايداع وثائق التصديق عليها من ثـــلاث من الدول الموقعة . وتتجدد سنة فسنة من تلقاء نفسها الا اذا ابلغ احد الاطراف المتعاقدة رغبته فى التعديل اوعدم التجديد . وتبقى الاتفاقية سارية المفعول بشأن الاطراف المتعاقدة الاخرى .

(أ) تعديلات الاتفاقية :

وخلال الفترة ١٩٥٤ الى ١٩٥٩ اجريت على الاتفاقية اربعه تعديلات شملت السلع الزراعية الاولية والمصنوعة . وادخلت التعديلات على فصول الاتفاقية ومواده والجداول الملحقة بها .* كما اضيف الجدول (ج) .

بالنسبة للسلع الزراعية والحيوانية الاولية شملت التغييرات رسوم التصدير . فقد نص التعديل الرابع على اعفاء هذه السلع من رسوم التصدير بشرط ان يكون البلد المستورد احد الاطراف المتعاقدة . كما اشترط النص عدم اعادة التصدير . وباعتبار الاعفاءات على نفس السلع من رسوم الاستيراد والتى وردت بالمادة الاولى (أ) من الاتفاقية اصبح تحرير التبادل التجارى من الرسوم مكتملا .

وعليه فقد تناولت معظم التعديلات السلع من الانتاج الصناعى . وقضت بعض التعديلات بتحويل عدد من المنتجات الزراعية المصنوعة الى الجدول الجديد (ج) . وان تخضع هذه المنتجات الى تعريفة مخفضة بنسبة ٥٠٪ من التعريفة العادية المطبقة بالبلد المستورد . والمنتجات الزراعية المصنوعة التى احتواها الجدول (ج) هى : الزيد والسمن والجبن والقمردين والبن المطحون والمحفوظ وزيت الزيتون والكسب والاعلاف الصناعية وخيوط وغزل الحرير الطبيعى والجبال والدوبارة . وفى تعديل لاحق** اضيف الى هذا الجدول السكر المصنوع من مواد ذات منشأ عربى . واشترطت التعديلات عند تبادل هذه السلع ان تصحبها شهادة المنشأ لبلد عربى معين . وان توضح الشهادة ان نسبة المادة الاولية تبلغ ٥٠ بالمائة على الاقل من نفقة الانتاج الكلية .

---

* اضيف الى القائمة (أ) الحليب الطازج واللبن الرائب .

** التعديل الثالث .

وقضى التعديل الرابع بالمزيد من التخفيضات الجمركية على السلع الزراعيـــة المصنوعة على النحو التالى :

١ ــ (أ) ٣٥٪ من التعريفة العادية المطبقة فى البلد العربى المستورد للمواد المدرجة فى الجدول (ب) .

(ب) ٢٥٪ من رسم التصدير العادية فى البلد العربى المصدر فى حالة خضوع احد تلك المواد لرسوم التصدير .

٢ــ (أ) ٦٠٪ من التعريفه المطبقة فى البلد العربى المستورد للمواد فى الجدول (ج) .

(ب) ٥٠٪ من رسوم التصدير العادية المطبقه فى البلد العربى المصدر فى حالة خضوع احد تلك المواد لرسوم التصدير .

٢ــ اتفاقية تسديد المدفوعات الجارية فى نطاق الجامعة العربية :

وقعت هذه الاتفاقية فى عام ١٩٥٣ كل من الاردن وسوريا والعراق ولبنـــان ومصر والسعودية واليمن . وتهدف الاتفاقية الى تنظيم تسديد مدفوعات المعامـلات الجارية ووضع القواعد لانتقال رؤوس الاموال بين الاطراف المتعاقدين . وحددت الاتفاقية مدفوعات المعاملات الجارية بقيمة البضاعة المصدرة من بلد متعاقد الى آخر ونفقات شحنها والتأمين عليها والارباح التجارية العائدة لبلد متعاقد واقساط وتعويضات التأمين واعادة التامين والتسديدات العائدة لادارات المواصلات ومؤسسات النقل والنفقات الانتقالية . الخ * .

ونصت الاتفاقية على مايلى :

" اذا كان نظام تحويل العملات الخارجية المطبقة لدى الدول المتعاقدة او بعضها يفرض على تحويل مدفوعات المعاملات التجارية الى بقية البلدان المتعاقدة وكان وضع ميزان المدفوعات لدى تلك الدول المتعاقده لا يساعدها على تحويل مدفوعات

* جامعة الدول العربية ، مجموعة الاتفاقات ... مصدر سابق الصفحات ١٠٦ الى ١١٥ وتتضمن اتفاقية تسديد المدفوعات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية وتعديلاتها .

المعاملات الجارية بالعملات الاجنبية التى تقبلها الدولة المتعاقدة الاخرى صاحبة العلاقة ، تتعهد تلك الدولة فى هذه الحالة بان تمنح المقيمين فى بقية الـــــدول المتعاقده التسهيلات التالية على الأقل :

أ ــ الحق فى ان يستعملوا حسابهم الدائن لتسديد جميع مدفوعات المعاملات الجارية المبينه فى القائمة رقم (١) والمستحق دفعها فى اراضى الدولة المدينة . ولتسديد قيمة جميع مستوردات البلد الذى يقيم فيه صاحب الحساب من اراضى الدولة المدينة مما يسمح للبلد المدين بتصديره الى جميع الدول .

ب ــ الحق فى ان يحولوا الجزء او الكل من حسابهم الدائن الى المقيمين فى اى بلد من دول الاطراف المتعاقدين او بلد آخر* .

ج ــ الحق فى ان يستعملوا حسابهم الدائن لتسديد قيمة اية بضاعة يبتاعونها فى اراضى بلد المدين بقصد تصديرها الى اى بلد من بلاد احد الاطراف المتعاقدين او بلد آخر مما يسمح للبلد المدين بتصديره الى جميع الدول .

د ــ اذا كان النظام المطبق فى البلد المدين يفرض تسديد جزء من قيمة انـــــواع معينة من البضائع بعملة اجنبية معينة فيحق لصاحب الحساب الدائن فى الحالتين المنصوص عليهما فى الفقرتين (أ) و (ج) السابقتين ان يسدد فقط بالعملـــة الاجنبية جزءا من القيمة فى حدود افضل نسبة مقررة فى البلد المدين فـــى الحالات المماثلة ويسدد الجزء الباقى فى حساب البلد الدائن . **

---

* فى التعديل الاول للاتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية حذفت عبارة (او بلد آخر) التى وردت فى نهاية الفقرة (ب) سالفة الذكر .

** مصدر سابق ــ ص ١٠٧ .

لا شك انه قد تمت بتلك الاتفاقية اعفاءات وتخفيضات جمركية هامة على رأسها اعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية وفى فترة لاحقة جاءت اعفاءات لتلك السلع من رسوم التصدير ايضا . واكتمل بذلك تحرير هذه المنتجات من الرسوم الجمركية . كما اتفق على تخفيضات رسوم الواردات على المنتجات الزراعية المصنوعة فى الدول العربية . فبلغت تلك التخفيضات ٣٥٪ و٦٠٪ ونص الاتفاق ايضا على تخفيضات فى رسوم التصدير بالدول العربية المصدرة للمنتجات الزراعية والحيوانية المصنوعة . وبلغت التخفيضات ٢٥٪ لبعض صادرات المنتجات المصنوعة و٥٠٪ للبعض الآخر .

ونصت المادة الرابعة من الاتفاقية على تسهيل حركة الترانزيت عبر الدول العربية ، وذلك بالسماح بنقل البضائع بجميع وسائل النقل وبغير معوقات . كما تعفى تلك البضائع من الرسوم الجمركية ورسوم التراتزيت والرسوم الاخرى بخلاف النفقات .

الا انه على الرغم من الخطوات التى تحققت بهذه الاتفاقية الا ان ظروفها ومعوقات وعوامل عديدة كانت تحول دون تسهيل التبادل التجارى وتوسيعه . ومن تلك القيود والعوامل مايلى :

١ــ انه لفترة طويلة اقتصر الانضمام الى هذه الاتفاقية على الدول المؤسسة للجامعة العربية ولم ينضم اليها دول جديدة بحكم عضويتها فى الجامعة الا فى مواعيد لاحقة مما ادى الى التباطؤ فى تنفيذ اجراءات التحرير موائمة لظروف الاعضاء الجدد فضلا عن التحفظات على بند أو آخر التى أصرت عليها بعض الدول الاعضاء ، تلك التحفظات التى قللت من جدوى التحرير خاصة بالنسبة لسلع معينة .

٢ــ جاءت توقيعات وتصديقات الدول على التعديلات باعفاء التبادل التجارى فى المنتجات الزراعية والحيوانية من رسوم التصدير متأخرة خلال ١٩٦٢ ــ ١٩٦٦* ولم تقدم الاتفاقية اى ترتيبات لازالة الدعم على الصادرات . وقد ورد ذكر تلك المنتجات بالجدول (أ) مثل الحبوب والبذور الزيتية والالياف والبقول والحيوانات الحية .

ذلك ان تقديم الاعفاءات والتخفيضات فى رسوم الصادر يمكن ان يساعد على عرض السلع الزراعية العربية بالاسواق العربية باسعار تنافس السلع المصدرة من الدول غير العربية . وفى ناحية ازالة الدعم تنتفى او تتضاءل الحواجز امام الانتاج الزراعى من الدول العربية المختلفة . وتعرض المنتجات الزراعية باسعار تعكس تكاليف الانتاج والتسويق وبذلك يصبح السوق مفتوحا للمنتجين الزراعيين العرب ويمكن بذلك تشجيع الانتاج الزراعى بالدول العربية التى تقل تكاليفها عن دول عربية اخرى .

٣ــ نصت الاتفاقية على تخفيضات محدودة فى رسوم واردات السلع الزراعية المصنوعة المدرجة بالقائمة (ب) . وامثلة تلك السلع الزيوت النباتية ، مستحضرات اللحوم والاسماك المعلبة والاسمدة والسوبر فوسفات ، الدقيق ....الخ . اذ ان المعاملة التفصيلية تركت ٦٥٪ من رسوم الاستيراد مطبقة على تلك السلع . والجدير بالذكر ان تلك السلع تكمن فيها الامكانية التى تبشر بتوسيع التبادل التجارى بين الدول العربية .

وكانت التخفيضات فى رسوم التصدير لتلك السلع محدودة ايضا اذ ان الاتفاقية تركت ٧٥٪ من تلك الرسوم كما هى عليه . ولاشك ان مزيدا من التخفيضات فى رسوم التصدير يسهم بتسهيل التبادل التجارى لتلك السلع الهامة .

---

* كانت لبنان هى البلد الوحيدة التى وقعت على التعديل فى عام ١٩٥٩ .

(٤) وكانت التخفيضات التى قضت بها الاتفاقية للسلع المدرجة بالقائمة (ج) اعلى نسبيا . فقد شملت التخفيضات الزبدة والسمن والجبن وزيت الزيتون والكسب والدوبارة (الحبال). وبلغت التخفيضات على رسوم الواردات ٦٠٪ وعلى رسوم الصادرات ٥٠٪ . وبالرغم من ان التخفيضات اعلى بدرجة محسوسة الا ان السلع المذكورة لم تكن فيها امكانيات هامة لتزايد التبادل التجارى . وحتى بالنسبة للسلع الأهم مثل زيت الزيتون والكسب فإن الدول التى تصدرها بكميات اعظم نسبيا لم تنضم الى الاتفاقية . وعلى اى حال ربما كان من الاجدى ان تشمل مثل هذه التخفيضات سلع القائمة (ب) ايضا .

(٥) اما القيود الكمية فلم تنص الاتفاقية على اى اسلوب لتحرير التبادل التجارى منها . وبذلك فان الاطراف المتعاقدة يمكنها ممارسة الاجراءات الادارية بوضع الحصص للكميات المستوردة او المصدرة وتحددها فترات زمنية . ولذا فان القيود الحصصية يمكن ان تقف عقبة فى سبيل تسهيل التبادل التجارى وفى سبيل تحقيق اهداف المعاملة التفضيلية التى حرصت عليها الاتفاقية فى الاعفاءات والتخفيضات الجمركية .

(٦) وبالنسبة لاذونات الاستيراد والتصدير لم تنص الاتفاقية على تخفيضها او ازالتها فى بعض او كل من السلع المدرجة بالجداول الثلاث الملحقة بالاتفاقية . وذلك بالرغم من ان التراخيص تشكل عقبات فى سبيل تسهيل العلاقات التجارية . وكان الشىء الوحيد الذى قدمته الاتفاقية بالنسبة للتراخيص هو المعاملة التفضيلية . فقد نصت المادة الاولى (و) على مايلى :

" تتعامل الدول العربية فيما بينها من حيث اجازات الاستيراد والتصدير على اساس المعاملة التفضيلية . *

الا ان هذه المعاملة التفضيلية لم تحدد بمستويات واضحة يمكن الرقابة عليها ومتابعة مدى فعاليتها . وبهذا ظلت المعاملة بالنسبة لاجازات الاستيراد مهمة واستمرت على ماهى عليه .

---

* المصدر السابق ، ص٣٨ المادة الاولى (و) .

٧ــ ولم تعالج الاتفاقية تدخل الدولة وسيطرتها على التبادل التجارى عن طريق الاحتكار الحكومى للتجارة . اذ انه بهذا النظام تستطيع الدولة تخطيط وتنفيذ سياسات التصدير والاستيراد للمواد المحتكرة وتوجيه اتجاهات التجـــارة فيها . كما اصبح هذا النظام يكتسب مراكز هامة بالدول العربية . ومن الممكن ان يستغل فى تسهيل التبادل التجارى مع الدول العربية او مع غيرها . ولكن الاتفاقيـة لم تضع التدابير للافادة منه فى اهدافها . بل ان هناك نص صريح يعفى الاحتكارات الحكومية من الالتزام بشروط الاتفاقية .

" لا تطبق مواد هذه الاتفاقية على المواد الخاضعة لاحتكار حكومى "

٨ــ وحرصت اتفاقية تسديد المدفوعات على تنظيم تسديد المدفوعات الجاريـــة عن طريق عدم تجميد الحسابات واستخدامها لتسيير التجارة باعتبار الاطراف المتعددة . وكانت الفرصة مواتية مع تعهد عدد من الدول العربية بتسهيل العلاقات التجارية والمدفوعات لوضع الترتيبات لقيام اتحاد للمدفوعات او انشاء صندوق يسهم بجهود اكثر فعالية فى حلول مسائل المدفوعات . وبما ان شيئا من ذلك لم يحدث فان دور الاتفاقية فى مسائل المدفوعات ظل محدودا .

٣ــ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وما انبثق عنها من قرار السوق العربيـــة المشـــتركة :

أ ــ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية :

وافق المجلس الاقتصادى العربى على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية فى يونيو ١٩٥٧ ووقعت عليها سبع دول هى الاردن ومصـــر وسوريا والكويت والمغرب والعراق واليمن ، وصدقت عليها كل من الاردن والعراق وسوريا ومصر والكويت وخرجت الاتفاقية الى حيز التنفيذ فى عـام ١٩٦٤ ، وانضمت اليها كل من اليمن والسودان ودولة الامارات وليبيا وموريتانيا والصومال .

وترمى الاتفاقية الى قيام وحدة اقتصادية كاملة بين دول الجامعة العربية وتهدف ايضا الى حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وحريـــة

تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية وحرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى . كما تهدف الى حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانى والمطارات المدنية وحقوق التملك والايصاء والارث . *

ونصت المادة الثانية من الاتفاقية على ان تجعل الاطراف المتعاقده من بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لادارة موحدة وتوحيد التعريفه والانظمة الجمركية المطبقة فى كل منها . كما نصت على توجيه سياسة الاستيراد والتصدير والانظمة المتعلقة بها وتوحيد انظمة النقل والترانزيت . وفيما يتعلق بالاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الاخرى قضت الاتفاقية على ان تتم تلك الاتفاقات بصورة مشتركة . ومن اجراءات المادة الثانية ايضا ان يكون تنسيق سياسات الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادى بدرجة تكفل للعاملين من الدول المتعاقدة بتلك النشاطات شروطا متكافئة . وتضمنت المادة الثانية تنسيق تشريع العمل والضرائب والرسوم المختلفة للنشاطات الاقتصادية وتنسيق السياسات النقدية والمالية وانظمتها بالدول المتعاقدة تمهيدا لتوحيد النقد .

وقضت المادة التاسعة بان يباشر المجلس بصورة عامة جميع المهام والسلطات المنصوص عليها فى الاتفاقية . وان يعمل بصفة خاصة على تنفيذ احكام الاتفاقية وملاحقها والاشراف على اللجان واجهزته . وفى النواحى التنظيمية والتشريعية على المجلس ان يعمل على وضع التعريفات والتشريعات التى تهدف الى انشاء منطقة عربية جمركية موحدة . وان ينسق سياسات التجارة الخارجية وعقد الاتفاقية التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الاخرى . وان يقوم بتنسيق الانماء الاقتصادى ووضع برامج لتحقيق مشاريع الانماء العربية المشتركة . كما يقوم بتنسيق سياسات الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والسياسات المالية والنقدية . وان يضع انظمة النقل الموحدة فى البلدان المتعاقدة وانظمة الترانزيت وتشريعات العمل والضرائب والرسوم .

وابرزت الاتفاقية احكاما انتقالية لتنفيذ اهدافها على مراحل . وتستوجب تلك الاحكام على مجلس الوحدة وضع خطة عملية لمراحل التنفيذ وتحديد الاجراءات

المصدر : اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

التشريعية والادا رية والفنية لكل مرحلة . ومن اهم الامور التنظيمية فى نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية انشاء لجان متخصصة دائمة منها لجنة التنسيق الزراعى التى تعكف على تبادل شئون الزراعة وتنفيذ الامور المتعلقة بها فى نطاق الاتفاقية وقـــرار السوق المشتركة .

ب ـ قرار السوق العربية المشتركة :

ان اهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية فى حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية كانت فى حاجة الى خطوات شاملة ومحددة فى سبيل تحقيق الاهداف . ومن اجل ذلك جاء قرار السوق المشتركة فى اغسطس ١٩٦٤* .

ويرمى القرار الى تحرير التبادل التجارى فى المنتجات الزراعية والحيوانيـة والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية ، ومن المنتجات التى يكون منشؤها الاطراف المتعاقدة . واشترط القرار ان تكون المنتجات الزراعية والحيوانية .... الخ فى حالتها الطبيعية وان تكون المنتجات الصناعية تلك التى لا تقل كلفة الانتـــاج المحلية فى صنعها عن ٤٠٪ من كلف الانتاج الكلية . ويعتبر جزء من كلفـــة الانتاج المحلية المواد المستوردة التى منشؤها الاطراف المتعاقدة .**

وافاد قرار السوق ، كما يتضح من اجزائه ، بما حققته اتفاقية تسهيل التبـادل التجارى . فقد اتخذ القرار من الاعفاءات والتخفيضات الجمركية التى قضت بها الاتفاقية اساسا ومنطلقا . و اضاف القرار فى نصوصه التدرج بمزيد من التخفيضات الجمركيـــة على السلع الصناعية المتبادلة صادرات وواردات ، حتى الوصول الى مستوى الاعفاءات الكاملة . وتميز القرار بتحديد الخطوات وفقا لمراحل سنوية تؤدى الى اعفاء المنتجات المتبادلة من القيود الادارية . وافرد القرار فصلا لتسوية المعاملات الجارية كما اشار الى انشاء اتحاد للمدفوعات وصندوق نقد عربى للاطراف المتعاقدة . وبذلك تمت الاحكام والاسس لقيام منطقة حرة للتجارة بالدول العربية .

---

* وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على مشروع السوق العربية بقراره رقم ١٧ من دور انعقاده الثانى .

** جامعة الدول العربية ، مجموعة الاتفاقات ... الخ مصدر سابق الصفحات ١٥٨ ـ ١٦٤ . يتضمن فصول ومواد السوق العربية المشتركة .

ونتناول مناقشة القرار بجوانبه المختلفة على الوجه التالى :

الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى :

جاء تعريف الرسوم بالفصل الاول والمادة الاولى ٣ــ من القرار. والمقصود بالرسوم الجمركية هى :

" تلك التى يتضمنها جدول التعريفة الجمركية. " والرسوم الاخرى هى " كافة الرسوم والضرائب التى تفرض على البضائع المستوردة مهما تعددت تسميتها " . وبهذا المعنى لا تعتبر رسوما ما يفرض من ضرائب على خدمات او منتجات او على المواد الاولية المستوردة من دول الاطراف المتعاقدة عند خضوع ما يماثلها من المنتجات المحلية والمواد الاولية الى مثل هذه الضرائب.

الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية :

فى المبادئ العامة لقرار السوق قضت المادة الثالثة بتثبيت الرسوم والضرائب عند الاستيراد او التصدير. وذلك بحيث لا يجوز فرض رسم او ضريبة جديدة او زيادتهما على المنتجات المتبادلة. وبالنسبة للمنتجات الزراعية والحيوانية اخذ القرار بالاعفاءات التى قضت بها اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت. وتشمل الاعفاءات السلع المدرجة بالجدول (أ) مع اعتبار التغييرات فيه كما نصت بذلك التعديلات الثلاثة الاولى للاتفاقية. اما المنتجات الزراعية والحيوانية الاخرى والتى لم تذكر بالجدول (أ) وتعديلاته فقد قضى القرار بان يسرى عليها تخفيض تدريجى بمعدل ٢٠٪ سنويا من جميع الرسوم والضرائب ابتداء من اول عام ١٩٦٥.

الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية :

وبالنسبة للرسوم الجمركية والرسوم الاخرى على المنتجات الصناعية التى منشؤها احدى الدول الاطراف قضى قرار السوق بتخفيضها بواقع ١٠٪ سنويا

ابتداء من اول عام ١٩٦٥ . واخذ قرار السوق باحكام اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتعديلاتها الثلاثة الاولى فيما يتعلق بالجدول (ب) والجدول (ج) . فقد قضت الاتفاقية وتعديلها الاول بتخفيض مقداره ٢٥٪ على السلع المدرجة بالجدول (ب) و٥٠٪ على السلع المدرجة بالجدول (ج) . واخذ قرار السوق بهذه التخفيضات ثم بنى عليها تخفيضات سنوية تبلغ ١٠٪ . وبموجب الجدول الزمنى الذى ورد فى قرار السوق فان الرسوم الجمركية ستزال تدريجيا ابتداء من عام ١٩٦٥ بحيث تتم ازالتها فى اول يوليو ١٩٧١.

وقد تم اختصار الجدول الزمنى لازالة المرسوم الجمركية على جميع المنتجات التى منشئوها دول السوق العربية المشتركة وذلك بزيادة معدل التخفيض على الرسوم الجمركية من ١٠٪ سنويا الى ٢٠٪ سنويا وذلك ابتداء من اول عام ١٩٦٩ وعليه تم تحرير السلع من هذه الرسوم فى اول يناير ١٩٧٠ بدلا من اول يوليو ١٩٧١ كما سبق ذكره .

بذلك تكتمل احكام قرار السوق بازالة جميع الرسوم الجمركية والضرائب على تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية بين الدول المتعاقدة .

القيود الادارية :

حدد قرار السوق القيود التى تفرضها الدول الاعضاء بانها هى القيود الادارية التى تطبقها اية دولة من الدول الاعضاء المتعاقدة على مستورداتها ، وصادراتها بما فى ذلك منع الاستيراد والتصدير او تقييدها بحصص معينة وفرض الاجازات وما الى ذلك من القيود على المبادلات التجارية . ويمكن تفصيل القيود الحصصية الى قيود كمية وقيود نقدية فالقيود الكمية يمكن ان تعنى تحديد حصة عامة عالمية Global Quota لكمية السلعة المستوردة او المصدرة دون تمييز بين دولة او اخرى . كما يمكن ان تعنى القيود الكمية تحديد لحصة كل دولة على حدة على اساس الاتفاقيات الثنائية . والقيود النقدية تطبق بالدول التى تعانى من شح ارصدتها الاجنبية

مما يؤدى الى تحديد التصرف فى العائدات والمدفوعات من النقد الاجنبى وربما يصل تدخل الدول فى ذلك الى وضع ميزانية للنقد الاجنبى ويمكن ان يستخدم سعر الصرف لبلوغ اهداف سياسة النقد الاجنبى . ولم يشمل تحديد قرار السوق للقيود وتوجيهات الدولة للقطاع العام والخاص لنشاطهما فى الاستيراد والتصدير بل اشار القرار فى المادة التاسعة الى انه يجوز تحول الامتيازات او الاحتكارات النافذة فى دول الاطراف المتعاقدة دون تطبيق احكام السوق العربية المشتركة .

وكمبدأ عام قضى قرار السوق بتثبيت القيود المطبقة حاليا فى كل من الاطراف المتعاقدة . وذلك بحيث لا يجوز لاية دولة فرض قيد جديد او زيادة القيود المفروضة على تبادل المنتجات المختلفة . والى جانب ذلك نص القرار على ازالة جميع القيود الادارية على المنتجات المختلفة فبالنسبة للمنتجات الزراعية والحيوانية ورد بالمادة العاشرة تحرير تلك المنتجات من القيود على مراحل سنوية خمس تبدأ من عام ١٩٦٥ بواقع ٢٠٪ من تلك المنتجات . اما المنتجات الصناعية فقد جاء ايضا اعفاؤها من القيود بالمادة الحادية عشرة على ان يتم الاعفاء الكامل فى عشر مراحل سنوية تبدأ من اول عام ١٩٦٥ بواقع ١٠٪ من تلك المنتجات . بذلك يلاحظ ان قرار السوق المشتركة يعالج القيود الادارية بانواعها بطريقة مجملة .

منح الدعم لصادرات دول الشرق :

وفى دعم الصادرات قضت المادة الثامنة بالا تمنح اى من دول الاطراف المتعاقدة اى دعم مهما كان نوعه لصادراتها من المنتجات الوطنية الى الاطراف الاخرى وذلك عند وجود انتاج مماثل فى البلد المستورد للسلعة التى منح الدعم لها . وبما ان منح الدعم قد اتضح من هذه المادة فان احكام المادة السابعة ٢ــ تصبح غير ذات موضوع . فقد نصت على عدم اعادة تصدير المنتجات الوطنية الى احد الاطراف اذا سبق للدولة المصدرة منح دعم لتلك المنتجات مع وجود انتاج محلى مماثل فى البلد المعاد

التصدير اليه • اذ ان المركز الذى يدور حوله هذا النص هو منح الدعم بينما نجد ان المادة الثامنه قضت بعدم منح اى دعم مهما كان نوعه • وننتقل الى جانب المنطق فى منح الدعم • ان الدولة المصدرة ترمى من وراء الدعم الى تمكين منتجاتها من المنافسة بالاسواق الخارجية • وفى حالة السوق المشتركة فان الدولة المستوردة ربما تكون منتجة ايضا للسلعة التى تستوردها • وربما يؤدى الدعم الى اغراق اسواق الدولة المستوردة والحاق الضرر بالمنتجين فيها • لذا فان منع الدعم له مايسنده من المنطق •

وبالنسبة لاعادة الصادرات من ناحية عامة فقد تضمنت المادة السابعة ـ ١ انه لا يجوز اعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المتبادلة بين الاطراف المتعاقدة الى خارج السوق الا بعد الحصول على موافقة الدولة المصدرة •

خامسا ــ تقييم الاتفاقيات ومدى فعاليتها فى تحرير التجارة

١ ــ اثر اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت واتفاقية تسديد المدفوعات فى التبادل التجارى بين الدول العربية

ان الوصول الى معرفة اثر الاعفاءات والتخفيضات الجمركية التى قضت بها اتفاقية عام ١٩٥٣ يتطلب الارقام التفصيلية للتبادل التجارى بين الدول التى نفذت الاتفاقيه. وتبرز هنا بعض المسائل القانونية. اذ ان الدول التى وقعت الاتفاقية بلغ عددها ثمانية ولم تكن الكويت من بينهم اذ انها لم تكن من دول الجامعه العربيه حين تم توقيع الاتفاقية لاول مره. ثم انضمت الكويت وصدقت على الاتفاقية فى عام ١٩٦٢. وان هذا التاريخ يستبعد الكويت من معظم فترة التقييم التى نحن بصددها. اما الدول الثمانيه التى وقعت على الاتفاقيه فى عام ١٩٥٣ فقد صدقت منها ستة دول فقط على الاتفاقية وهى لبنان والاردن ومصر والسعودية وسوريا والعراق. وبما ان التصديق على الاتفاقيه يتطوى على موافقه الاجهزه الدستوريه لكل بلد فان الدول المصدقه منحت الاتفاقية الصفه الرسميه التى تعتبر اساسا هاما لتنفيذ نصوص الاتفاق. وعليه نتابع تقييم دور الاتفاقيه باعتبار البلاد التى صدقت عليها.

ولا تتوفر ارقام التجارة للفتره ١٩٥٣ــ١٩٥٨ اى بداية الفترة المرغوب فى تقييمها ولكن تعذر الحصول على المعلومات لتلك الفترة لا يشكل عقبة رئيسية اذ ان الاعفاءات والتخفيضات الجمركيه وتعديلاتها لم تكتمل الا بعد عدة سنوات. فقد صدقت كل من سوريا والعراق والسعوديه على الاتفاقية فى عام ١٩٥٤. كما ان التعديل الاول للاتفاقيه الذى كان على درجة كبيرة من الاهميه صدقت عليه معظم الدول فى عام ١٩٥٦. وكانت اهم احكام التعديل الاول اضافه الجدول (ج) للسلع المصنوعه على ان تخضع تلك السلع التى تعريفة منخفضه بنسبه ٥٠ بالمائة من التعريفة العادية فى البلد المستورد لتلك السلع.

وقد ذكرنا فى الفصل السابق ان اتفاقيه تسهيل التبادل التجارى قضت بالاعفاءات من رسوم الاستيراد الجمركيه على المنتجات الزراعيه والحيوانية والثروات

الطبيعية . كما قضت الاتفاقية وتعديلاتها بتخفيض رسوم الاستيراد بنسبة ٢٥ بالمائه من التعريفة العادية على بعض السلع الزراعية المصنوعة وبتخفيض ٥٠ بالمائة من التعريفة على سلع زراعية مصنوعة اخرى . كما نصت اتفاقية تنظيم تجارة الترانزيت بتسهيل نقل البضائع بجميع وسائل المواصلات وبالاعفاءات من رسوم الترانزيت . وهدفت اتفاقية تسديد المدفوعات الجارية الى تنظيم السداد ومنح المدفوعات بين الدول المتعاقدة اقصى مايمكن من معاملة تفضيلية .

الصـــــادرات :

ويساعد على تقييم دور الاتفاقية استجلاء اهتمام الدول المتعاقدة ومواد الاتفاق بمدى المعاملة التفضيلية فى رسوم التصدير والاستيراد . ويذكر عند عرض مواد الاتفاق بالفصل السابق ان الاتفاقية لم تتناول موضوع رسوم التصدير الا فى مرحلة متأخرة من تعديلاتها . وكان ذلك عند التعديل الرابع والاخير الذى وافق عليه المجلس الاقتصادى فى عام ١٩٥٩ . وقضى ذلك التعديل باعفاءات السلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم التصدير واشترط عدم اعادة التصدير . ولكن استجابة الدول لهذا التعديل كانت اضعف بالمقارنة مع استجابتها للاتفاقية وتعديلاتهـا الثلاث الاولى . فقد وقعت على التعديل الرابع ثلاث دول فقط من الدول العربية وهى لبنان فى عام ١٩٥٩ والعراق فى عام ١٩٦٥ ومصر فى عام ١٩٦٥ . وصدقت على التعديل ثلاث دول عربية ايضا هى الكويت فى عام ١٩٦٢ (اى عند انضمامهـا للجامعة) والعراق فى عام ١٩٦٦ ومصر فى عام ١٩٦٧ . وعليه فان احكام الاتفاقية التى وردت بالتعديلات لم تتحمس لها الدول العربية خلال الفترة المقصـــــودة بالتقييم ١٩٥٣ الى ١٩٦٤* . ولذا فان كانت هنالك آثار على التبادل التجارى من الاتفاقية خلال فترة التقييم فان ذلك يعزى بالدرجة الاولى للاعفاءات والتخفيضـات من الرسوم الجمركية التى حققت استجابة سريعة من معظم الدول المتفقه .

* ولذلك نجد ان الدول التى ابدت حماسا نحو التعديل الرابع حققت الزيادة فـى صادراتها خلال فترة التقييم الى دول الاتفاقية تفوقا على الزيادة فى صادراتها الى دول العالم . فبينما زادت صادرات مصر الى دول الاتفاقية بـ ٣٠٫٩ بالمائة فان صادراتها الى دول العالم زادت ب ١٤٫٧ بالمائة وكانت معدلات الزيادة فى صادرات العراق ٧٢٫٠ بالمائة و٤٧٫٨ بالمائة فى سنتى التقييم .
وقد حدث عكس ذلك فى معدلات اتجاهات التصدير بالنسبة لبعض الدول التى لم توقع او تصدق حكوماتها على التعديل الرابع . فقد ارتفعت صادرات الاردن الى دول الاتفاقية ب ٩٦٫٥ بالمائة بينما زادت صادراتها الى دول العالم ب ١٢٩٫٥ بالمائة .

الواردات :

وعلى ضوء ماجاء بالسطور السابقة فان التقييم سوف يتابع دور الاتفاقية فى الواردات. والسؤال ماهو اثر الاعفاءات من الرسوم والمعاملة التفضيلية على واردات الدول المتعاقدة ؟ ويمكن ان تستقصى الاجابة على هذا السؤال فى ارقام الواردات لتلك الدول خلال الفترة التى اعقبت الاتفاق. ومن الجدول رقم (٩) يلاحظ فى ارقام واردات سوريا من الدول المصدقة ارتفاع متواصل فيما عدا عام ١٩٥٨. وبالنسبة لواردات العراق من الدول المصدقة يلاحظ اتجاه مماثل للصعود خلال الفترة ١٩٥٨ـ١٩٦٤ (باستثناء الانخفاض فى عامى ١٩٥٩ و١٩٦١).

جدول رقم (٩) واردات بعض الدول التى صدقت على اتفاقية تسهيل التبادل التجارى من بعضها ومن العالم (بملايين الدولارات الامريكية)

	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
واردات سوريا							
١) من الدول المصدقة	١٤ر٢	٧ر٣	١٤ر١	٢٠ر٣	٢٥ر١	٢٨ر٣	٣٣ر٦
٢) من العالم	٢٠٤ر٠	١٨٧ر٧	٢٣٩ر٠	١٩٩ر٠	٢٣٤ر٠	٢٣٥ر٠	٢٣٥ر٠
واردات العراق							
١) من الدول المصدقة	٩ر٤	٩ر٢	١١ر٦	١٠ر٤	١١ر٢	١٥ر٣	٢٠ ر
٢) من العالم	٢٧٢ر٣	٣٢٥ر٦	٣٩١ر٧	٤٠٨ر٠	٣٦١ر٧	٣١٩ر٠	٤١٣ر٠
واردات مصر							
١) من الدول المصدقة	١٣ر٤	٢٠ر٠	٤٥ر٨	٣٣ر٥	٢٠ر٥	٢٩ر٤	٢٥ر٩
٢) من العالم	٦٦١ر٧	٦١٥ر٠	٦٦٨ر٠	٧٠٠ر٠	١ر٧٥٤	٩١٦ر٠	٩٥٣ر٠

المصدر : جمعت وحسبت من :

IMF Direction of Trade, 1958-1974

اما واردات مصر من الدول المصدقه فقد ارتفعت من ٤ر١٣ مليون دولار فى عام ١٩٥٨ حتى وصلت القمة ٨ر٤٥ مليون دولار فى عام ١٩٦٠ ثم اخذت تنخفض حتى بلغت ٩ر٢٥ مليون دولار فى عام ١٩٦٤ • ويعزى ذلك الى ان الواردات من سوريا الى مصر قفزت بعد الاتحاد بينها من مقدار لا يتجاوز المليون دولار الى ٣ر٢١ مليون دولار فى عام ١٩٦٠ • وبانتهاء الاتحاد اتجهت الواردات للانخفاض حتى بلغت ٢ر٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٤ • وباستثناء تلك الفتره نجد ان واردات مصر من الدول التى صدقت على الاتفاق كانت تتجه للارتفاع • فبينما كان الواردات ٤ر١٣ مليون دولار فى عام ١٩٥٨ استقرت على ٩ر٢٥ مليون دولار فى عام ١٩٦٤ •

ويمكن القول ان اتجاه الواردات فى الدول المذكورة للارتفاع يرجع للاتجاه العام لجمله الواردات الى العالم للصعود والالغاءات والتخفيضات من الرسوم وخلافه من احكام تسهيل التبادل التجارى • اضف الى ذلك تأثير الاتفاقيات الثنائية واثر تضخم الاسعار على المدفوعات لكل سنة • ولتقريب صورة الاثار الناتجة من تلك العوامل المختلفة نستعين بقياس معدل الاتجاهات للواردات من الدول العربية التى صدقت على الاتفاق والواردات من دول العالم • وبمقارنه المعدلين نسترشد الى مدى اهميه الاتجاهات المختلفة •

يوضح الجدول رقم (١٠) النسب المئوية للزيادة فى الواردات مقارنات مفيدة • فقد ابرزت نسبه التغيير فى الواردات من الدول المصدقة زيادة تفوق نسبة التغيير فى الواردات من دول العالم • كما نجد ان الزيادة فى الاولى هى اضعاف الزياده فى الثانية • فبينما بلغت واردات سوريا من الدول المصدقة ٦ر١٣٦ بالمائة كانت الزياده فى وارداتها من العالم ٠ر١٥ بالمائة فقط • وبالنسبة للعراق نجد ان الزيادة فى الواردات من الدول المصدقة كانت ١ر١١٨ بالمائة ومن العالم ٧ر٥١ بالمائة • (كما موضح بالجدول رقم ١)•

جدول رقم (١٠) نسبة التغيير فى واردات بعض الدول التى صدقت على اتفاق تسهيل التبادل التجارى بين بعضها وبين العالم

النسبة المئوية للتغيير من عـــام ١٩٥٨ الى عـــام ١٩٦٤

واردات سوريا من

الدول المصـــدقة	+ ٦ر١٣٦ بالمائة
العـالم	+ ٢ر١٥ بالمائة

واردات العراق من

الدول المصـــدقة	+ ١ر١١٨ بالمائة
العـالم	+ ٧ر٥١ بالمائة

واردات مصـــر من

الدول المصـــدقة	+ ٣ر٩٣ بالمائة
العـالم	+ ٠ر٤٤ بالمائة

ونتيجة لزيادة الواردات من الدول المصدقة بنسبة اعلى فقد ارتفع نصيب الواردات من الدول المصدقة الى جملة الواردات من العالم . ويتضح ذلك من النسب المئوية فى الجدول (١١) .

جدول رقم (١١) نصيب الواردات من الدول المصـــدقة من جملة الواردات من العالم (نسب مئوية)

	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
سوريا	٧ر٠	٤ر٠	٦ر٠	١٠ر٢	١٠ر٧	١٢ر٠	١٤ر٣
العراق	٣ر٥	٢ر٨	٣ر٠	٢ر٥	٣ر١	٤ر٨	٥ر٠
مصـــر	٢ر٠	٣ر٣	٦ر٩	٤ر٨	٢ر٧	٣ر٢	٢ر٧

صعد نصيب الواردات لسوريا من الدول المصدقة من ٧ بالمائة فى عام ١٩٥٨ الى ١٤٫٣ بالمائة فى عام ١٩٦٤ . وللعراق كان نصيب الواردات يتذبذب خلال الاعوام ١٩٥٨ الى ١٩٦١ حين بلغ ٢٫٥ بالمائة ثم واصل الازدياد حتى بلغ ٥٫٠ بالمائة فى عام ١٩٦٤ . وبالنسبة لمصر فقد ارتفع نصيب الواردات الى القمة ٦٫٩ بالمائة فى عام ١٩٦٠ ثم اخذ ينخفض سنة بعد اخرى واستقر الى ٢٫٧ بالمائة فى عام ١٩٦٤ . وفيما سبق اتضح ان السبب فى هذه الظاهرة لواردات مصر من الدول المصدقة يرجع الى انتعاش التبادل التجارى خلال فترة الاتحاد مع سوريا وركود التبادل بعد الانقسام .

ويلاحظ انه بالرغم مما حققته الواردات من الدول التى صدقت على الاتفاق من ازدياد الا ان نصيب الواردات من تلك الدول الى جملة الواردات من العالم ظل ضئيلا . وذلك على وجه الخصوص بالنسبة لمصر والعراق . وتوجد اسباب عديدة تكمن وراء هذا الضعف :—

— ان جزءا كبيرا من واردات هذه الدول يتكون من المعدات والآلات والسلع المصنوعة المطلوبة للتنمية او للاستهلاك . وبما ان الدول العربية لا تنتج تلك السلع فان استيرادها لابد ان يتم من خارج المنطقة العربية .

— ان اتفاقية تسهيل التبادل التجارى لم تقدم احكاما لتحرير التبادل التجارى من القيود الادارية وكافة الرسوم الجمركية فقد استمرت قيود اجازات الاستيراد والتصدير والقيود الحصصية والنقدية بين الدول المصدقة على الاتفاقية . وجاءت توقيعات وتصديقات معظم الدول على اعفاءات التصدير فى وقت متأخر بين عامى ١٩٦٢—١٩٦٦ ولم تعالج الاتفاقية مسائل الدعم الذى تمنحه بعض الدول العربية لصادراتها . وبالنسبة للسلع الزراعية المصنوعة نصت الاتفاقية على تخفيض جزئى من التعريفه الجمركية للدول المستوردة . وظلت كل هذه عقبات تعرقل انسياب السلع بين الدول العربية .

٢— اثر اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة فى التبادل التجارى بين الدول العربية

كانت الدول التى صدقت على اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية هى الكويت فى عام ١٩٦٢ ومصر فى عام ١٩٦٣ وسوريا والعراق والاردن فى عام ١٩٦٤

ثم اليمن فى عام ١٩٦٧ والسودان فى عام ١٩٦٩ . وخلال السبعينيات انضمت ايضا ليبيا ودولة الامارات وموريتانيا والصومال . وبالرغم من تزايد الدول بمجلس الوحدة الاقتصادية الا ان عدد الدول التى تطبق قرار السوق العربية المشتركة لم ينمو . وظلت دول السوق خلال الستينيات والسبعينيات اربعة دول هى الاردن ومصر والعراق وسوريا . ولذلك فان تقييم دور قرار السوق سوف يقتصر على استقصاء اثر تطبيق احكام القرار على التبادل التجارى بين تلك الدول الاربع .

(أ) الـــــواردات :

لتقصى اثر الالغاءات الجمركية على الواردات بين بلاد السوق العربية المشتركة نستعين بارقام الواردات لتلك الدول للفترة ١٩٦٥ الى ١٩٧٢ (انظر جدول رقم ١٢) وسيكون التعليق على واردات كل دولة على حدة . فى واردات العراق من دول السوق تلاحظ الزيادة المتصلة سنة بعد اخرى وذلك من ٢ر٧ مليون دولار لعام ١٩٦٥ الى ١٦ر٦ مليون دولار فى عام ١٩٧٢ . وتعادل ارتفاعا يساوى ١٨٣ر٣ بالمائة . وتتفوق هذه الزيادة على نسبة زيادة واردات العراق من العالم . فقد كانت وارداتها من العالم تتذبذب سنة بعد اخرى الا ان الاتجاه للصعود كان بمقدار ٢٢ر٨ بالمائة بين عامى ١٩٦٥ الى ١٩٧٢ .

والجدول رقم (١٣) يبين لهذه المقارنة ويتضح ان واردات العراق من دول السوق حققت تزايدا بمعدل يفوق بعدة مرات معدل الزيادة فى وارداتها من العالم .

جدول رقم (١٢) واردات دُول السوق العربية المشتركة بين بعضها وبين العالم

(بملايين الدولارات الامريكيـــــــــــة)

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
واردات العراق من								
١) دول السوق	٧ر٢	١٠ر٠	١٠ر٠	١٥ر٨	١٩ر٤	١٨ر٦	١٤ر٠	١٦ر٦
٢) العالـــم	٤١٥ر٠	٤٩٣ر٠	٤٢٤ر٠	٤٠٥ر٠	٤٤٠ر١	٥٠٨ر٦	٦٩٥ر٣	٧١٣ر٤
واردات سوريا من								
١) دول السوق	٢١ر٧	٢٣ر٩	٢٢ر٠	٢٧ر٣	٣٢ر١	٣٨ر٨	٤٦ر٠	٣٣ر٣
٢) العالـم	٢١٥ر٠	٢٨٩ر٠	٢٦٤ر٠	٣١٢ر٢	٣٦٩ر٥	٣٥٩ر٨	٤٤٦ر٠	٤٧٧ر٠
واردات الاردن من								
١) دول السوق	١٢ر٢	١٧ر٧	١٢ر٠	١٢ر٣	١٩ر٦	١٥ر٦	١٧ر٤	٢٠ر٤
٢) العـــالم	١٥٧ر٠	١٩١ر٠	١٥٤ر٠	١٦١ر٥	١٨٩ر٥	١٨٤ر٤	٢١٤ر٦	٢٧٣ر٧
واردات مصر من								
١) دول الســوق	١٠ر٣	٩ر١	٦ر٥	٩ر٠	١٢ر٦	١٤ر٣	١١ر٤	١٠ر٠
٢) العـــالم	٩٣٤ر٠	١٠٧١ر٠	٧٩٢ر٠	٦٦٦ر٠	٦٣٨ر٠	٧٨٥ر٥	٩١٩ر٤	٨٧٧ر٢

المصدر : جمعت وحسبت من : INF, Direction of Trade, Annuals 1965, 1972 Washington.

جدول رقم (١٣) نسبة التغيير فى واردات دول السوق العربية المشتركة بعد تطبيق قرار السوق

	النسبة المئوية للتغيير من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٢
واردات العراق من	
دول السوق	+ ١٨٣ر٣ بالمائة
العالم	+ ٢٢ر٨ بالمائة
واردات سوريا من	
دول السوق	+ ٣ر٥ بالمائة
العالم	+ ٥٤ر٩ بالمائة
واردات الاردن من	
دول السوق	+ ٦٧ر٢ بالمائة
العالم	+ ٧٤ر٣ بالمائة
واردات مصر من	
دول السوق	+ ٤٣ر٤ بالمائة
العالم	ـ ٧ر٧ بالمائة *

* نسبة للتقلبات فى تحركات واردات مصر استلزم قياس الاتجاه استبدال عام الاساس ١٩٦٥ بمتوسط سنوى للفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧ . وفى الجانب الآخر لاتجاه الواردات اخذ المتوسط السنوى للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ .

اما دول السوق الثلاث المتبقية وهى سوريا والاردن ومصر فلم يحدث لواردا تها من دول السوق التوفيق بما يماثل التجربة العراقية . فبالنسبة لسوريا كان هنالك اتجاه لارتفاع الواردات الا انه كان بمعدل حوالى ٥٤ بالمائة ويتساوى تقريبا مع المعدل للواردات من دول السوق ومن العالم . وزادت واردات الاردن من دول السوق بمقدار ٦٧ر٢ بالمائة الا ان وارداتها من العالم كانت بمعدل اعلى وهو ٧٤ر٣ بالمائة اما واردات مصر فقد انخفضت.

بمقارنة التغييرات فى واردات الدول الثلاث مع التغييرات فى وارداتها قبل عام ١٩٦٥ (قد سبق توضيح ذلك بالجزء السابق من هذا الفصل) ومع واردات العراق للفترة ١٩٦٥ــ ١٩٧٣ يلاحظ ان واردات الدول الثلاث كانت تتزايد بدرجة محدودة للغاية كما انخفضت بالنسبة لمصر. ومن الاسباب الهامة لهذه الظاهرة ظروف اقتصاديات الحرب التى سادت خلال الستينيات والسبعينيات. وبالرغم من ذلك فان ارتفاع الواردات من دول السوق لم تحقق التفوق المرتقب مقارنة مع ارتفاع الواردات من العالم .

(ب) الصادرات :

والى جانب ازالة الرسوم الجمركية على الاستيراد نص قرار السوق على عدم خضوع المنتجات المتبادلة الى رسوم التصدير. وبذلك فان ازالة رسوم الاستيراد والتصدير تفسح السوق المشتركة امام منتجات الدول المنتمية اليها اذ يمكن عرض تلك المنتجات باسعار تساعد على منافسة المنتجات من خارج منطقة السوق . ومن جانب اخر قضى القرار بمنع الدعم لصادرات المنتجات الوطنية الى الدول الاطراف. وذلك تجنبا لما يمكن ان ينجم من اغراق الدول المنافسة بالسوق حيث يوجد انتاج مماثل وحتى لا يضار المنتجون . وتوضح بعض تقارير الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية ان مصر والعراق اوقفتا الدعم عن التصدير للدول الاطراف* .

* المعلومات مستقاة من تقرير غير منشور اعدته الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية بتاريخ مارس ١٩٧٥ .

وفى الجدول رقم (١٤) نتابع تحركات قيمة الصادر بين بلاد السوق العربيـــــة فى الفترة التى اعقبت قرار السوق ١٩٦٥ـ١٩٧٢ بالنسبة للعراق تألفـــــت

جدول رقم (١٤) صادرات دول السوق العربية المشتركة الى بعضها والى العالم (بملايين الدولارات الامريكية)

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
صادرات العراق								
ـالى دول السوق	١٠ر٩	١٥ر٢	٢٣ر٠	٢٧ر٧	٣٤ر٣	٣٤ر٨	٣٧ر٧	٤١ر٨
ـالى العالم	٨٨٢ر٠	٩٣٩ر٠	٨٣٥ر٠	١٠٣٩ر٠	١٠٤٥ر٨	١٠٩٨ر٦	١٥٣٨ر٤	١١٧٦ر٤
ـ صادرات سوريا								
ـالى دول السوق	٨ر٥	١١ر٢	١٣ر٠	١٩ر٦	٢٣ر٩	٢٠ر١	١٥ر٤	٢٢ر٣
ـالى العالم	١٦٩ر٠	١٧٣ر٠	١٥٥ر٠	١٣٦ر٤	٢٠٦ر٨	٢٠٣ر٠	١٩٤ر٦	٢٥٤ر١
واردات الاردن								
ـالى دول السوق	٤ر٣	٧ر٢	٦ر٥	٧ر٣	٨ر٨	٨ر٤	٧ر٧	٩ر٩
ـالى العالم	٢٨ر٠	٢٩ر٠	٣٢ر٠	٣٩ر٩	٤١ر٣	٣٤ر١	٣٢ر٠	٤٥ر٤
صادرات مصر								
ـالى دول السوق	١٨ر٣	١٠ر١	٨ر٨	١٥ر٥	١٨ر٧	٢٤ر٢	٢٩ر٧	٢٨ر٠
ـالى العالم	٦٠٥ر٠	٦٠٥ر٠	٥٦٦ر٠	٦٢١ر٦	٧٤٥ر٠	٧٦١ر٧	٧٨٩ر٣	٨٢٥ر٢

المصدر : جمعت وحسبت من :
IMF Direction of Trade, Annuals ... Yearbooks
1965- 1967 Washington

صادراتها الى دول السوق من التمر والقمح والشعير والصوف الى جانب النفط الخام والكيروسين. ومن الارقام بالجدول (١٤) يلاحظ ان قيمة الصادرات تزايدت بغير انقطاع منذ عام ١٩٦٥ من ٩ر١٠ مليون دولار الى ٨ر٤١ مليون دولار فى عام ١٩٧٢. وحققت بذلك ارتفاعا يساوى ٥ر٢٨٣ بالمائة. وبالمقارنة نجد ان صادرات العراق الى العالم كانت تتذبذب كما تمخضت عن زيادة بلغت ٤ر٣٣ بالمائة وفى الجدول رقم (١٥) برز الاتجاه قويا لصادرات العراق الى دول السوق. ولتعليل هذا الازدياد الواضح لابد ان نذكر اهمية الاتفاقيات الثنائية. فقد ابرمت العراق اتفاقيات التجارة والدفع مع بلاد السوق خلال الستينيات مما ساعد على تشجيع التبادل التجارى. ويلاحظ ان صادرات العراق الى كل من دول السوق حققت زيادات بمعدلات مختلفة بلغت ٧٠٠ بالمائة مع سوريا و١٠٠٪ مع مصر ومع الاردن كانت تميل الى التذبذب مع زيادة ضئيلة.

وتألفت صادرات سوريا لدول السوق من العدس والزيت النباتى والحيوانات ومنتجاتها والحبوب والفواكه والخضروات والمنسوجات. وفى الفترة ١٩٦٢ الى ١٩٦٩ تزايدت صادراتها سنويا لتلك الدول من ٥ر٨ مليون دولار الى ٩ر٢٣ مليون دولار. وخلال السبعينيات اخذت تتأرجح ولم تواصل الاتجاه للصعود. وبالرغم من ذلك فقد حققت منذ عام ١٩٦٥ ازديادا بلغ ٣ر١٦٢ بالمائة وتبرز اهمية هذة النسبة عند مقارنتها مع تحركات الصادرات السورية الى دول العالم. فقد كانت نسبة الزيادة للاخيرة ٤ر٥٠ بالمائة. ومن بين العوامل المؤدية الى اتجاه الصادرات نحو دول السوق لابد من ذكر الاتفاقيات الثنائية. فقد ابرمت سوريا اتفاقيات التجارة والدفع مع العراق فى عام ١٩٦١ وزادت صادرات سوريا للعراق من ٥ر٢ مليون دولار لذلك العام الى ٨ر٥ مليون دولار لعام ١٩٧٢. واصيبت العلاقات التجارية مع مصر بركود فى اوائل الستينيات بعد انهيار الاتحاد بين البلدين. ثم عقدت اتفاقية التجارة والدفع فى عام ١٩٦٦ وانضمت الدولتان للسوق العربية المشتركة. فاخذت الصادرات السورية ترتفع بدرجة محسوسة من ٨ر٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٦ الى ٧ر٧ مليون دولار فى عام ١٩٧٢. ومع الاردن فبالرغم من عقد اتفاقية التجارة فى عام ١٩٦٥ الا ان صادرات سوريا ظلت متقلبة فيما تبقى من الستينيات وفى اوائل السبعينيات ولم تحقق زيادة نسبية هامة كما هو موضح بالجدول رقم (١٥).

جدول رقم (١٥) نسبة التغيير فى صادرات دول السوق العربية المشتركة بعد تطبيق قرار السوق

	النسبة المئوية للتغيير من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٢
صادرات العراق الى	
دول السوق	+ ٢٨٣ر٥ بالمائة
العالم	+ ٣٣ر٤ بالمائة
صادرات سوريا الى	
دول السوق	+ ١٦٢ر٣ بالمائة
العالم	+ ٥٠ر٤ بالمائة
صادرات الاردن الى	
دول السوق	+ ١٣٠ر٢ بالمائة
العالم	+ ٦٢ر١ بالمائة
صادرات مصر الى	
دول السوق	+ ١٢١ر٧ بالمائة
العالم	+ ٣٦ر٤ بالمائة

* استلزم قياس اتجاه الصادرات من مصر لدول السوق الأخذ بمتوسط للسنوات ١٩٦٥ ــ ١٩٦٧ ليمثل الاساس بدلا عن عام ١٩٦٥ فقط. وذلك نسبة لأن قيمة الصادر فى ذلك العام كان احد قمتين للصادرات من مصر خلال الستينيات . كما اخذنا بمتوسط الصادر للاعوام ١٩٧٠ ــ ١٩٧٢ بدلا عن الصادر لعام ١٩٧٢ .

وكانت صادرات الاردن لدول السوق تتكون من الطماطم والفاصوليا والفواكه والخضروات ، وبالرغم من التذبذبات التى لازمت تحركات الصادرات الاردنية لتلك الدول الا انها حققت ارتفاعا من ٤ر٣ مليون دولار لعام ١٩٦٥ الى ٦ر٦ مليون دولار فى عام ١٩٧٢ او ما يعادل ٣٠ر٢ بالمائة . وتبدو هذه النسبة على درجة من الاهمية عند مقارنتها مع نسبة الزيادة فى صادرات الاردن الى دول العالم . اذ انها بلغت ٦٢ر١ بالمائة . ولاشك ان للاتفاقيات الثنائية دورها م فى اتجاه صادرات الاردن نحو دول السوق . فقد عقدت اتفاقية التجارة الخارجية والدفع مع العراق ومع سوريا فى عام ١٩٦٥ . وانضمت الثلاثة دول للسوق العربية فى نفس العام . ومنذ ذلك العام زادت صادرات الاردن للعراق من ٨ر١ مليون دولار الى ٤ر٤ مليون دولار لعام ١٩٧٢ . كما حققت الصادرات الى سوريا ازديادا من ٥ر٢ مليون دولار الى ٥ر٤ مليون دولار لعامى ١٩٦٥ و١٩٧٢ على التوالى ولم تكن تصدر لمصر شيئا يذكر وفى سنة ١٩٦٦ كانت الصادرات بمبلغ ٢ر٠ مليون دولار ثم تزايدت حتى بلغت ٣ر١ مليون دولار .

وتألفت صادرات مصر لدول السوق من الارز والبطاطس والمنسوجات وبالرغم من تقلبات الصادر لعام الاساس ١٩٦٥ وخلال السبعينيات فان اتجاه الصادرات للتزايد الى دول السوق كان واضحا ، وبلغ ٧ر٢١ بالمائة وتتأكد اهمية هذه النسبة بعد مقارنتها مع نسبة الزيادة فى الصادرات الى دول العالم ، فقد كانت ٤ر٣٦ بالمائة للفترة ١٩٦٥ـ١٩٧٢ . وكان ايضا للاتفاقيات الثنائية التى ابرمتها مصر مع كل دول السوق دور فى اتجاه الصادرات لتلك الدول . وكانت اهمها اتفاقية التجارة والدفع التى عقدت مع سوريا فى عام ١٩٦٦ عقب اشتراك الدولتين بالسوق العربية . وازدادت الصادرات الى سوريا من ٥ر١ مليون دولار فى عام ١٩٦٦ الى ٣ر١٦ مليون دولار فى عام ١٩٧٢ . وربما كان لاتفاقية التجارة التى ابرمت مع الاردن الاردن فى عام ١٩٦٧ اثر هام ايضا على التبادل التجارى . فقد ارتفعت صادرات مصر للاردن من ٦ر٢ مليون دولار فى عام الاتفاقية الى ٦ر٦ مليون دولار فى عام ١٩٧٢ . ونجد اثارا مماثلة على التبادل التجارى مع العراق . اذ ان صادرات مصر لها واجهت انحدارا مستمرا من عام ١٩٦٩ الى عام ١٩٧٢ .

(ج) نصيب دول السوق من التبادل :

ولقد وصلنا الى نتائج من دراسة اتجاهات التجارة فى الفترة التى اعقبت قرار السوق العربية المشتركة. فقد صاحبت تلك الفترة ازدياد واضح فى معدل صادرات كل دولة الى الدول الاخرى المنتمية الى السوق. وبرزت الاهمية النسبية لتلك الزيادة عند مقارنتها مع ماحققته كل دولة من معدلات الزيادة فى جملة صادراتها للعالم. وتفوق المعدل الاول على الثانى فى جميع الحالات. والى جانب اثار تطبيق قرار السوق على التبادل التجارى فان الاتفاقيات الثنائية بين دول السوق كان لها دور لا يقل اهمية. فقد كانت تلك الاتفاقيات تشجع على التبادل التجارى بعدة وسائل نذكر منها :

- منح اعفاءات وتخفيضات فى الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية المصنوعة تفوق مامنحه قرار السوق خلال السنوات الاولى من مراحل تطبيقه.
- وضع اهداف محددة بالارقام للصادرات والواردات السنوية بمقادير ترمى الى زيادة حجم التبادل ومتابعة تنفيذ تلك الاهداف بالبروتوكولات والمحادثات الدورية والمداولات.
- تقديم التسهيلات للدفع بفتح حسابات خاصة بالبنوك المركزية والسماح بالمديونية فى حدود متفق عليها.

وللوصول الى صورة اوضح لاثار قرار السوق والاتفاقيات الثنائية على اتجاهات التجارة الى دول السوق نلجأ الى قياس التجارة مع تلك الدول الى التجارة مع العالم جدول رقم (١٦). ويلاحظ ان نصيب واردات العراق من دول السوق الى جملة وارداتها من العالم قد ازداد من ٤ر١ بالمائة فى عام ١٩٦٥ الى ٣ر٢ بالمائة فى عام ١٩٧٢. كما ان نفس النسبة لسوريا بلغت متوسطا سنويا (باعتبار الفترة ١٩٦٥-١٩٦٧) يساوى ٦ر٨ بالمائة ثم زادت الى متوسط سنوى (باعتبار الفترة ١٩٧٠-١٩٧٣) مقداره ٤ر٩ بالمائة. وللاردن كانت النسبة تتذبذب اذ انها ارتفعت من ٧ر٨ بالمائة لعام ١٩٦٥ الى ٣ر٦ بالمائة للعام التالى ثم انخفضت للمستوى السابق وزادت الى ٣ر١٠ بالمائة لعام ١٩٦٩ ثم توالى الانخفاض لاوائل السبعينيات. ولمصر انخفضت النسبة من ١١ بالمائة و٥ر٨ بالمائة

جدول رقم (١٦) نصيب الواردات من دول السوق
من جملة الواردات من العـــالم (نسب مئويـــة)

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
العراق	١ر٦	٢ر٠	٢ر٤	٣ر٩	٤ر٤	٣ر٧	٢ر٠	٢ر٣
سوريـــا	١٠ر٠	٨ر٣	٨ر٣	٨ر٧	٨ر٧	١٠ر٨	١٠ر٣	٧ر٠
الاردن	٧ر٨	٩ر٣	٧ر٨	٧ر٦	١٠ر٣	٨ر٥	٨ر١	٧ر٥
مصـــر	١١ر٠	٨ر٥	٠ر٧	١ر٤	٢ر٠	١ر٨	١ر٢	١ر١

للسنوات ١٩٦٥ و١٩٦٦ الى معدلات تراوحت بين ٧ر٠ بالمائة و١ر٨ بالمائة خلال الفترة ١٩٦٧ الى ١٩٧٢ . عليه فان هذه النسب ابرزت قوة اتجاه الواردات نحو دول السوق في حالتي العراق وسوريا وضعف الاتجاه لحالتي الاردن ومصر .

ويعكس اتجاه الصادرات الى دول السوق صورة أقوى مما وجدناه بمعدلات الواردات . ويبين الجدول رقم (١٧) ان في كل من الدول الاربع ازداد نصيب الصادرات الى دول السوق من جملة الصادرات الى العالم لفترة الدراسة . بالنسبة للعراق ازداد نصيب الصادرات الى تلك الدول من ٢ر١ بالمائة في عام ١٩٦٥ الى ٦ر٣ بالمائـــة في عام ١٩٧٢ مع وجود ذبذبات خفيفية . وتصاعدت النسبة لسوريا من ٥ر٠ بالمائة في عام ١٩٦٥ حتى وصلت قمتها ١٤ر٤ بالمائة في عام ١٩٦٨ فتوالى الانخفاض ثم استقرت الى ٨ر٧ بالمائة في عام ١٩٧٢ . وللاردن زاد المتوسط السنوي للنسبة (باعتبار السنوات ١٩٦٥ ــ ١٩٧٢) مقداره ٢ر٣ بالمائة . لمصر ولفترات مماثلة ارتفع المتوسط السنوي للنسبة من ١ر٢ بالمائة الى حوالى ٥ر٣ بالمائة .

جدول رقم (١٧) نصيب الصادرات لدول السوق من جملة الصادرات الى العالم
(نسب مئوية)

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
العراق	٢ر١	٦ر١	٨ر٢	٧ر٢	٣ر٣	٢ر٣	٥ر٢	٦ر٣
سوريا	٥ر٠	٥ر٦	٨ر٤	١٤ر٤	١١ر٥	٩ر٩	٩ر٧	٧ر٨
الاردن	١٥ر٤	٢٤ر٨	٢٠ر٣	١٨ر٣	٢١ر٣	٢٤ر٦	٢٤ر١	٢١ر٨
مصـــر	٣ر٠	١ر٧	١ر٦	٢ر٥	٢ر٥	٣ر٢	٣ر٨	٣ر٤

٣ــ تقييم عام لجدول اجراءات التحرير التجارى فى المجال العربى المتعدد الاطراف

لقد تبين من المقارنات اثر اتفاقية تسهيل التبادل التجارى لعام ١٩٥٣ وقرار السوق العربية المشتركه على التجارة بين الدول العربيه. ولجأنا الى مقاييس اكثر صرامة للتحقق من اثار تلك الاتفاقيات. واظهرت تلك المقاييس نسبة التجارة بين الدول العربية الى تجارتها العالمية. واستنادا الى مؤشرات نصيب الواردات الى جملة الواردات من العالم يمكن ان نخلص الى ان اثر اتفاقية تسهيل التبادل التجارى والاتفاقيات الثنائية خلال الخمسينيات واوائل الستينيات كان احسن حالا من أثر قرار السوق والاتفاقيات الثنائيه للفتره اللاحقة واما زيادة نسبة الصادرات من دول السوق الى جملة الصادرات الى العالم خلال الفترة ١٩٦٥ الى ١٩٧٢ فقد كانت محدودة. فقد كانت الزيادة تتراوح بين ٤ر١ بالمائة الى ٧ر٣ كحد اعلى حققته سوريا.

ويرجع ضعف التبادل التجارى بين الدول العربيه رغم اتفاقيات الجامعة العربية الى ظروف ياتى ذكرها فيما يلى :

ــ ان اتجاه التجاره الخارجية للدول العربيه تحددها الظروف التقليديه ومتطلبات التنمية. فمنذ عشرات السنين ظلت تلك الدول مرتبطة بالدول الصناعية باوربا. تصدر الاولى للثانية المواد الاولية وتستورد منها السلع المصنوعه انتاجية واستهلاكية. وبالرغم من بعض التغييرات فى التركيب السلعى واتجاهات التجارة خلال السنوات التى تلت الاستقلال الا انه لم يحدث تغيير جوهرى للنمط التقليدى للتجارة. ولذلك فان تجارة الدول العربية مع العالم الخارجى ظلت قوية وعلى حساب التبادل التجارى بينها.

ــ وكانت استجابة الدول العربيه للانضمام للسوق محدودة جدا. فان الاربع دول التى وافقت على قرار السوق وشرعت فى تطبيقة لم يزداد عددها الى هذه اللحظة كما هو مبين فى الجدول رقم (٨). وترتب على عدم حماس الدول ، فقد ان اهم مزايا السوق المشتركه وهو اتساع الحجم ونجم عن ذلك ضيق نطاق السوق وحصر مجال التبادل التجارى. وفى استقصاء اسباب عدم استجابة معظم الدول العربية

تكمن خطورة هامة نحو الوصول الى الحلول لقيام سوق مشتركة . ونكتفى هنا بالاشارة الى ظاهرة ضعف استجابة الدول لاتفاقيات الجامعة العربية (الجدول رقم ١٩)

جدول رقم (١٨) الدول العربية وانضمامها لمؤسسات السوق العربية

الدول التى اودعت وثائق التصديق على اتفاقية تسهيل التبادل التجارى لعام ٥٣		الدول التى اودعت وثائق التصديق على اتفاقية الوحدة الاقتصادية لعام ١٩٥٧		الدول التى تطبق قرار السوق العربية المشتركة لعام ١٩٦٥
١ـ لبنان ،	١٩٥٣	١ـ الكويت ،	١٩٦٢	١ـ الاردن
٢ـ الاردن ،	١٩٥٣	٢ـ مصر ،	١٩٦٣	٢ـ سوريا
٣ـ مصر ،	١٩٥٣	٣ـ سوريا ،	١٩٦٤	٣ـ مصر
٤ـ السعودية ،	١٩٥٤	٤ـ العراق ،	١٩٦٤	٤ ـ العراق
٥ـ سوريا ،	١٩٥٤	٥ـ الاردن	١٩٦٤	
٦ـ العراق ،	١٩٥٤	٦ـ اليمن ،	١٩٦٧	
٧ـ الكويت ،	١٩٦٢	٧ـ السودان ،	١٩٦٩	
		٨ـ دولة الامارت)		
		٩ـ ليبيا)	خلال	
		١٠ـ موريتانيا)	١٩٧٠ الى	
		١١ ـ الصومال)	١٩٧٥	

من هذه القوائم فى الجدول رقم (١٨) يتضح ان عدد الدول العربية لكل اتفاقية برتفع اذا قلت الالتزامات وينحفض اذا زادت الالتزامات . فان اتفاقية الوحدة الاقتصادية تهدف الى الوحدة الاقتصادية الكاملة بين دول الجامعة بما يضمن حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وحرية تبادل السلع ... الخ . الا ان الاتفاقية لم توضح جداول زمنية لتحقيق خطوات الوحدة . فقد نصت على ان يتولى مجلس الوحدة خلال مرحلة تمهيدية لا تتجاوز الخمس سنوات دراسة الخطوات اللازمة لتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق حرية انتقال الاشخاص ونقل البضائع وتبادلها ... الخ . ومضت السنوات الخمس الا ان تحقيق الاهداف المرغوب فيها لا يبدو قريب المنال . كما ان

جدول رقم (١٩) ضعف استجابة الدول العربية مع زيادة الالتزامات بالاتفاقيات والعكس صحيح

الاتفاقيـــــة	درجة الالتزامـــــات	عدد الدول المصدقة والمنضمه
١ــ اتفاقية الوحـــدة الاقتصـــادية	تتضمن رغبة دول الجامعة العربية فى قيام وحدة اقتصادية بينهـا وتخضع خطوات الوحدة للدراسة واقرارها من مجلس الوحـــدة الاقتصـــادية	١١
٢ــ اتفاقية تسـهيل التبادل التجـارى	تقضى باعفاءات على رسوم الواردات من المنتجات الزراعية والحيوانيـة الاولية وبتخفيضات مقدارها ٢٥٪ و٥٠٪ من رسوم استيراد المنتجات الزراعية المصنوعة	٧
٣ــ قرار السوق العربية المشـــتركة	يقضى : ١) بازالة جميع الرسوم على الواردات او الصادرات من المنتجات الاولية او المصنوعة . ٢) ازالة جميع القيود الادارية على تبادل المنتجات بين الاطراف المتعاقدة . وان يتم (١) و(٢) بمراحل سنوية تبلغ نهايتها فى يناير ١٩٧٠	٤

قرارات المجلس تفتقر الى عنصر الالزام وضمان التنفيذ • وابرز مثال على ذلك ان قرار المجلس بقيام السوق العربية المشتركة لم يلتزم به الاربعة من اعضائه • وبالرغم من ذلك فقد نمت عضوية المجلس بدرجه ملحوظه منذ عام ١٩٦٧ •

واتفاقية تسهيل التبادل التجارى تلزم الدول المصدقة عليها بمعاملات تفضيليه محددة • فقد تم به الحاق قوائم السلع التى تتطلب اعفاءات وتخفيضات جمركيـة معينة • كما ان هذه الالتزامات محدودة وتقتصر على رسوم الوارد فقط • لذا فقد جذبت اليها عددا متوسطا من الدول التى صدقت عليها ايضا •

اما قرار السوق المشتركة فان احكامه واضحة وتقضى بازالة الرسوم الجمركيـة والقيود الادارية على جميع المنتجات المتبادلة بين الاطراف المتعاقدة • كمـا حدد القرار الخطوات لتنفيذ ازالة الرسوم والقيود موضحة بفترات زمنية نهايتها عام ١٩٧٠ • ولعل فى وضوح احكام هذا القرار وتحديد الالتزامات فيه وتعيين الجداول الزمنية ما جعل معظم الدول تتردد فى الموافقة عليه •

— يبدو ان دول السوق المشتركة قد استكملت جانبا من الخطوات المطلوبه ولم تستوف خطوات هامة اخرى ، فان مذكرات الامانة العامة لمجلس الوحده الاقتصادية تؤكد تنفيذ ازالة الرسوم الجمركية بين جميع الاطراف المتعاقدة • ولكن الخطوات لازالة القيود الاداريه على تبادل السلع بين الاعضاء تعثرت • وفى ذلك يكمن احد العوامل المعوقة لانسياب السلع بين بلاد السوق • فاذا كانت اعفاءات الجمـارك تمثل ازالة لبعض الحواجز فى سبيل تحركات السلع فان وجود القيود الادارية يمكن ان يعطل مفعول الاعفاءات الجمركية •

هذا وهناك صعوبات رئيسية اخرى كان لها اثر كبير فى عدم نجاح الاتفاقيات المتعددة الاطراف التى عقدت فى نطاق الجامعه العربية وتتلخص هذه الصعوبات فى :

— تنافس الاقتصاديات العربية والتشابه السلعى •

— اختلاف درجات النمو الاقتصادى واساليب التخطيط ومستوياته

— نقص وسائل النقل وعدم توافر انشطة اقتصادية مستمرة عبر الحدود القطرية مما يؤدى الى ارتفاع تكاليف النقل واتساع المسافات الاقتصاديه •

فهـــرس
الرسوم البيانيـــة

(١) اجمالى التجارة الخارجيه للدول العربية فى الارز للسنوات (٦٦ـ١٩٧٠)
(٢) تطور الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية خلال الفترة (١٩٥٥ـ١٩٨٠)
(٣) التوزيع النسبى للسكان والدخل فى الدول العربية
(٤) الموازنة السلعية للقمح
(٥) الموازنة السلعيه للارز
(٦) الموازنة السلعية للذرة الشاميه والبطاطس فى الدول العربية
(٧) تطور الانتاج العربى من الحبوب خلال الفتره (٦٣ ـ ١٩٧٢)
(٨) تطور التجارة للدول العربية فى القمح ودقيقه خلال السنوات (٦٦ـ١٩٧٠)
(٩) تطور الانتاج العربى من القمح والارز هلال (٦٣ـ١٩٧٢)
(١٠) تطور الانتاج العربى من الذرة الشامية والبطاطس خلال الفترة (٦٣ـ١٩٧٢)
(١١) تطور الانتاج العربى من اللحوم خلال الفترة (٦٣ـ١٩٧٢)
(١٢) امكانية التكامل الاقتصادى بين الدول العربية فى الارز عام ١٩٨٠
(١٣) امكانية التكامل الاقتصادى بين الدول العربية فى الذره الشامية والبطاطس لعام ١٩٨٠

(١) اجمالى التجارة الخارجية للدول العربية فى الارز للسنوات (٦٦ـ١٩٧٠)

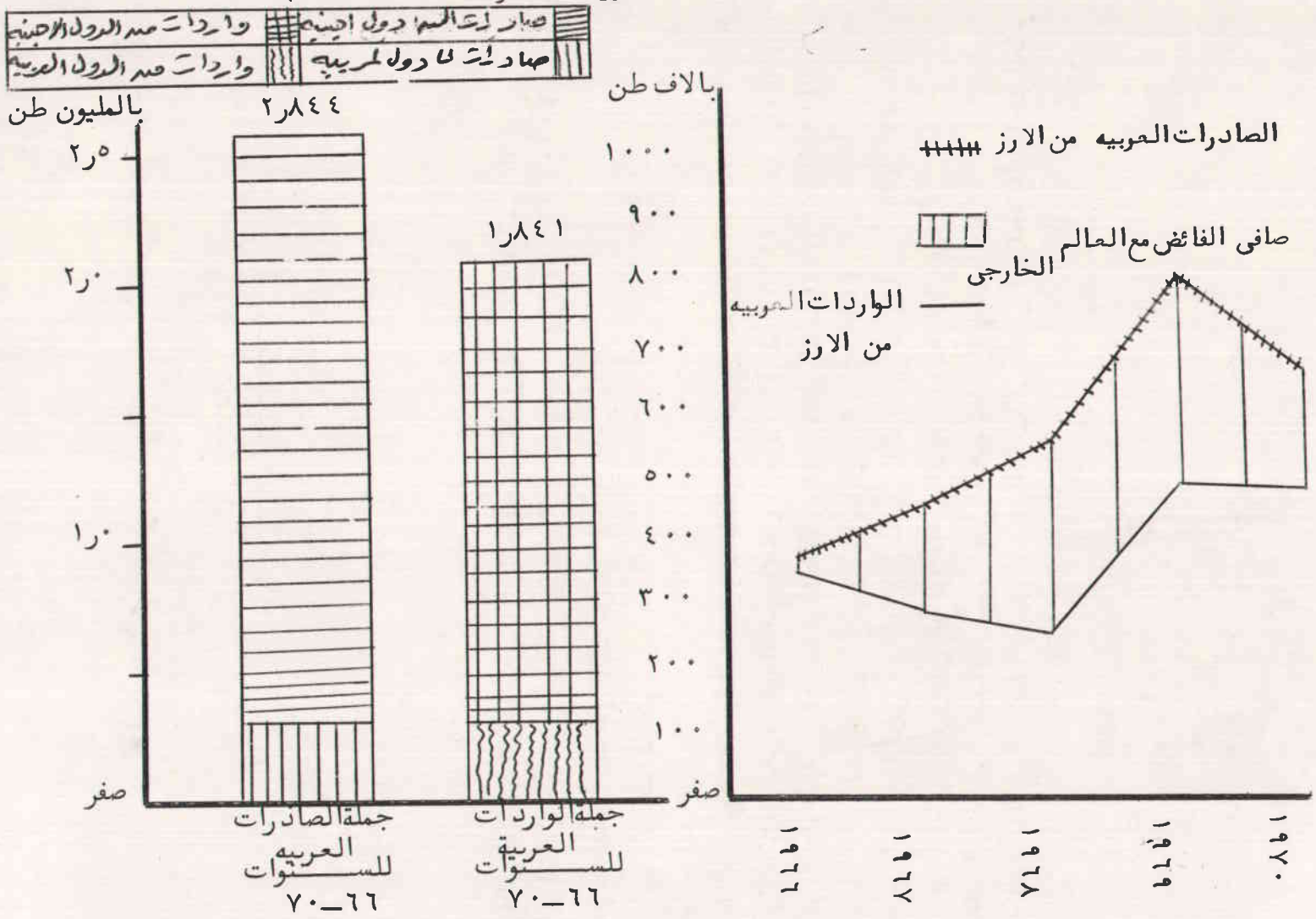

(٢) تطور الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية خلال الفترة
غ(١٩٥٥ــ١٩٨٠)

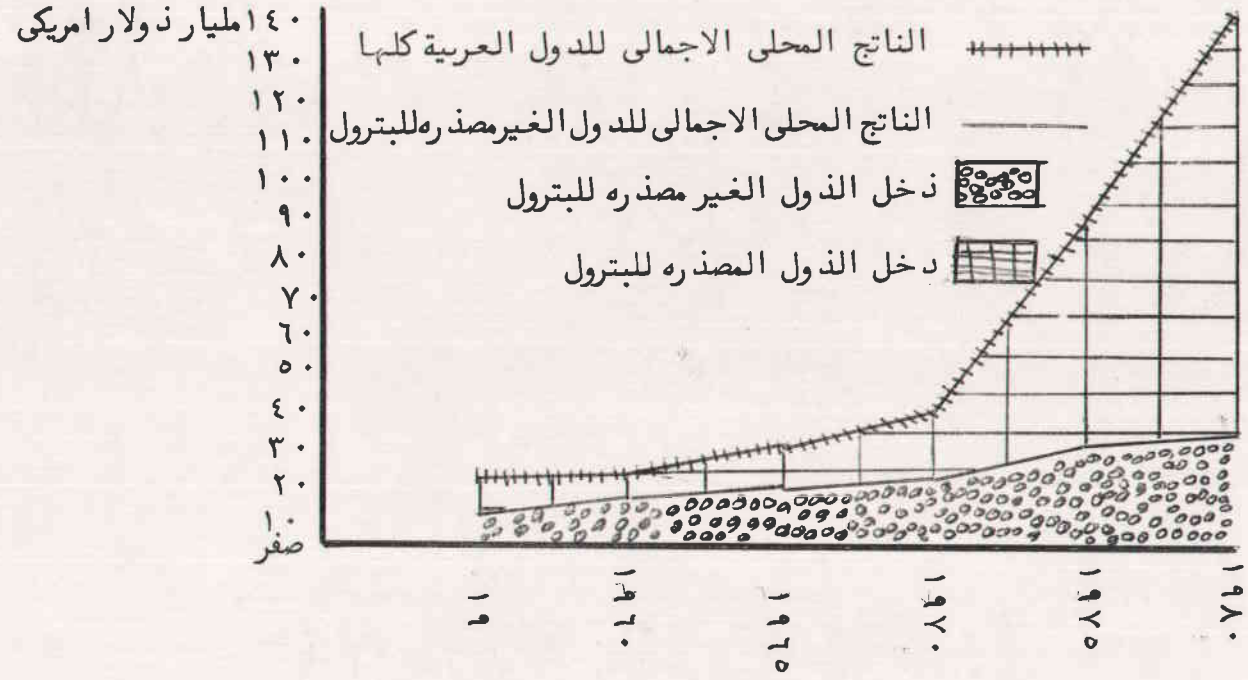

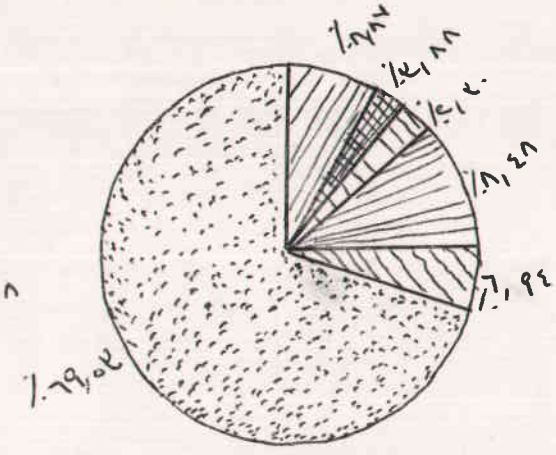

التوزيع النسبى للناتج المحلى الاجمالى
فى العالم العربى (١٩٨٠)

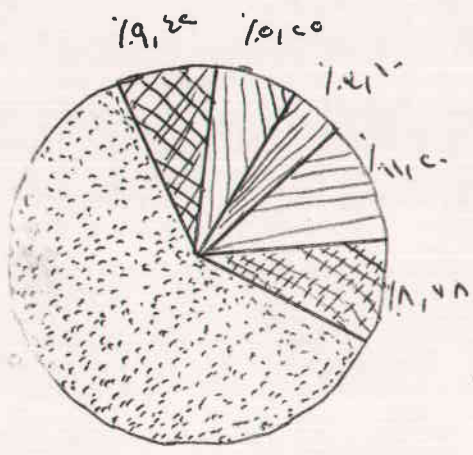

التوزيع النسبى للناتج المحلى الاجمالى
فى العالم العربى (١٩٧٥)

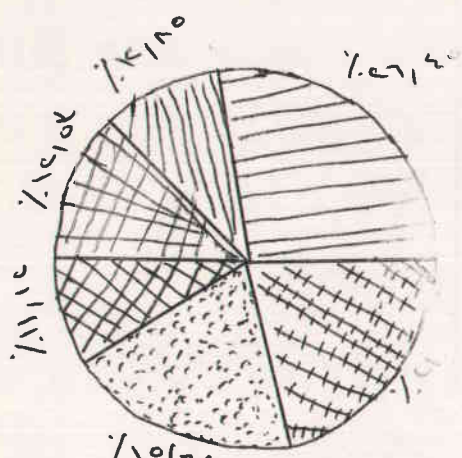

التوزيع النسبى للسكان فى العالم العربى
(١٩٧٥)

مصـــــر		الجزائـــــر	
الســـــودان		الدول المصدره للبترول عدا الجزائر	
المغـــــرب		الدول العربية الاخـــــرى	

(٤) (الموازنه السلعية للقمح)

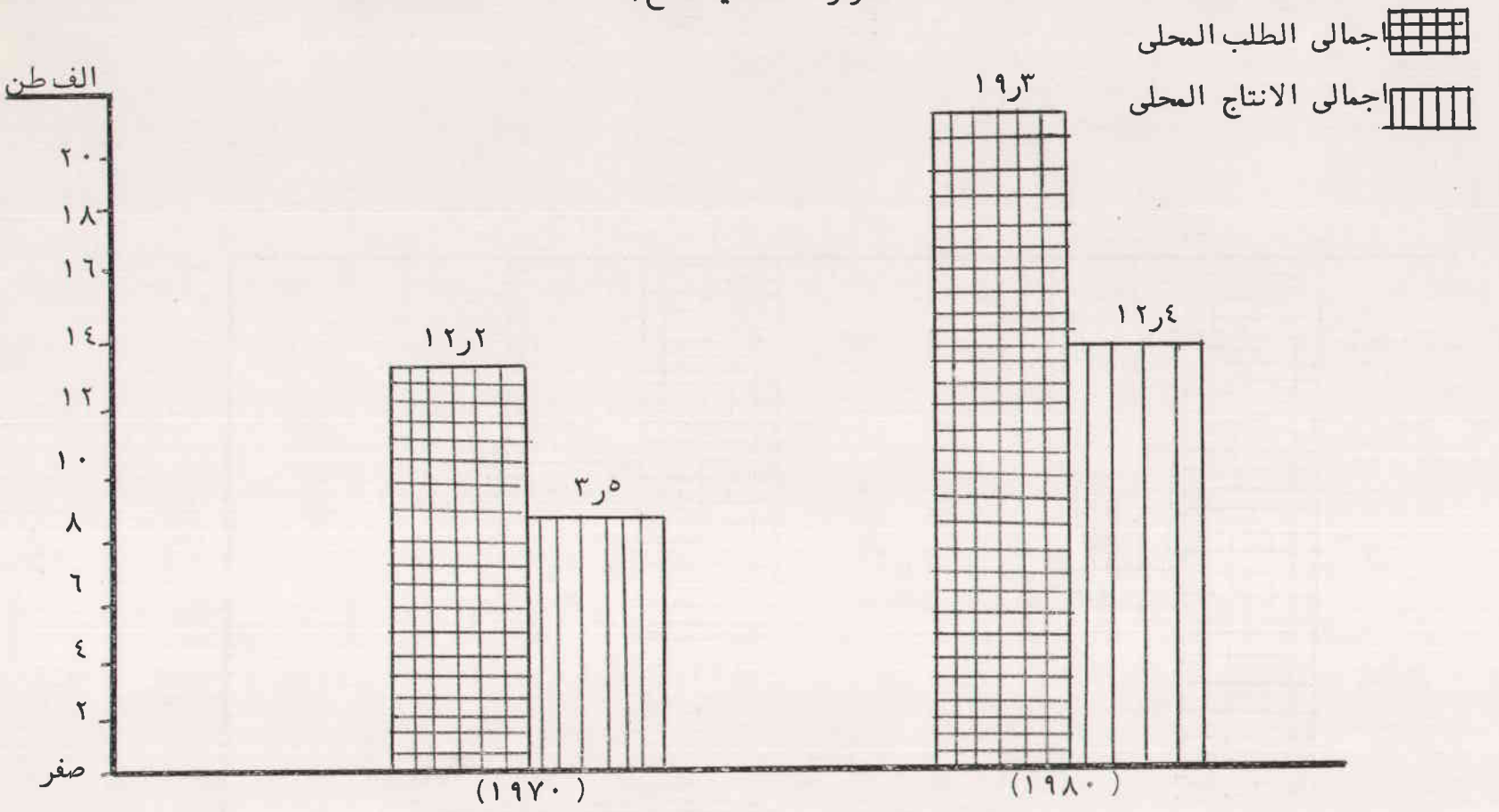

(٥) الموازنة السلعية للارز

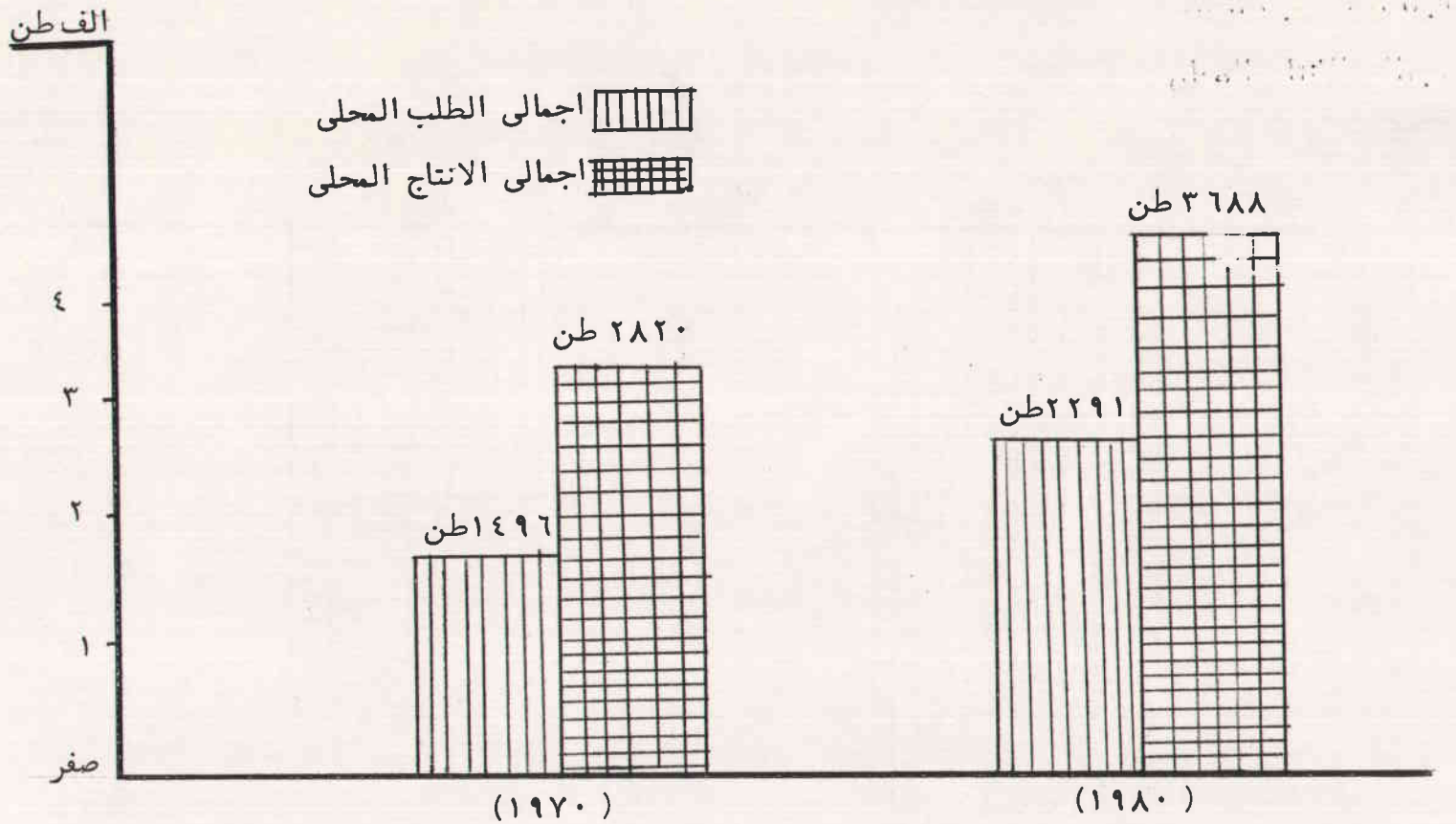

(٦) الموازنة السلعية للذره الشامية والبطاطس فى الدول العربيه

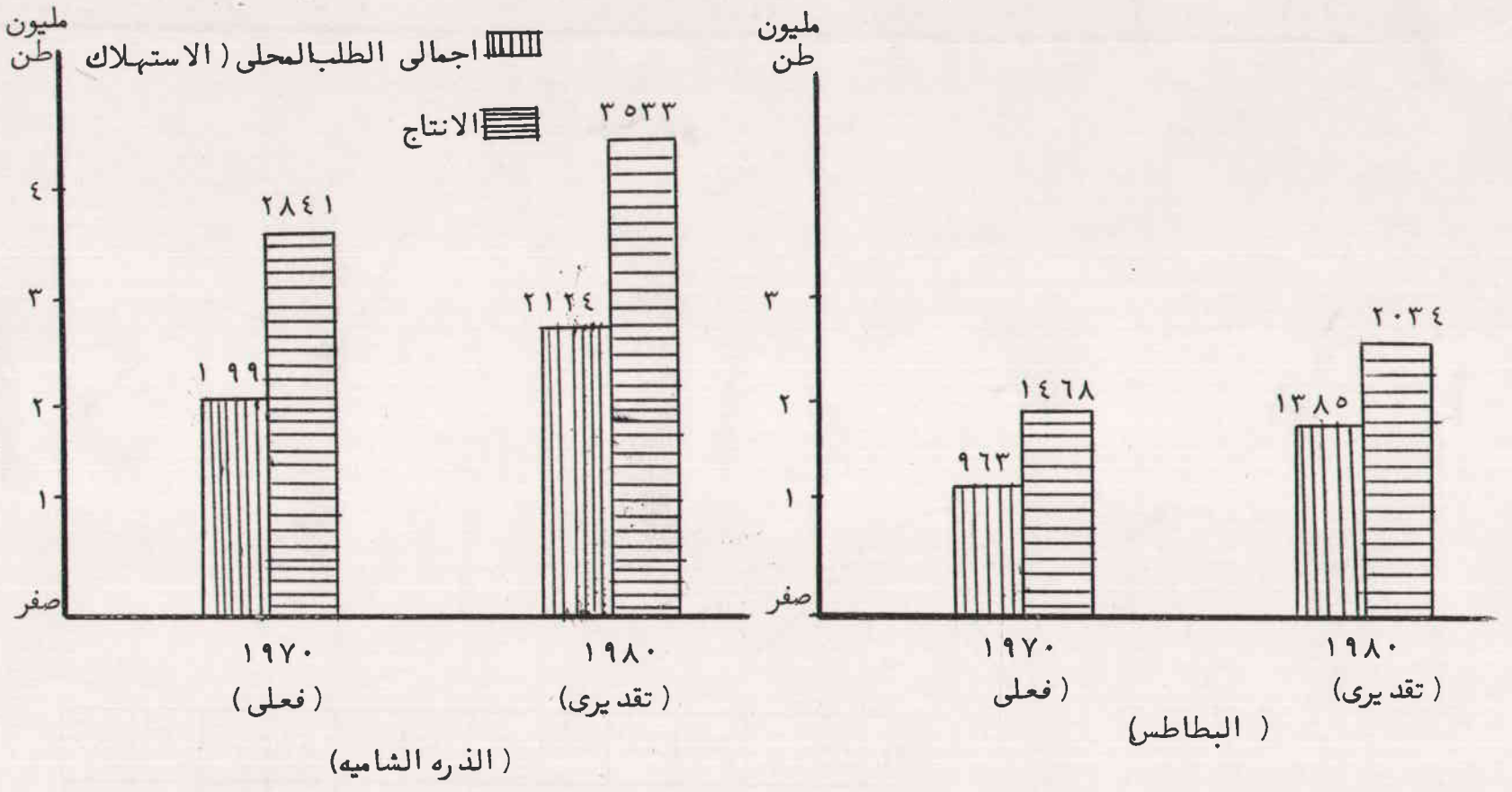

(٧) تطور الانتاج العربى من الحبوب خلال الفترة (٦٣ـ١٩٧٢)

مليون طن متـرى

السنوات	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
الانتاج	٢٠٫٥٦	١٩٫٧١	١٩٫٥٢	١٧٫٤٠	١٦٫٣٥	١٧٫٤٤	١٩٫٥٢	٢٠٫٤٥	٢١٫٤٤	٢٠٫٩١

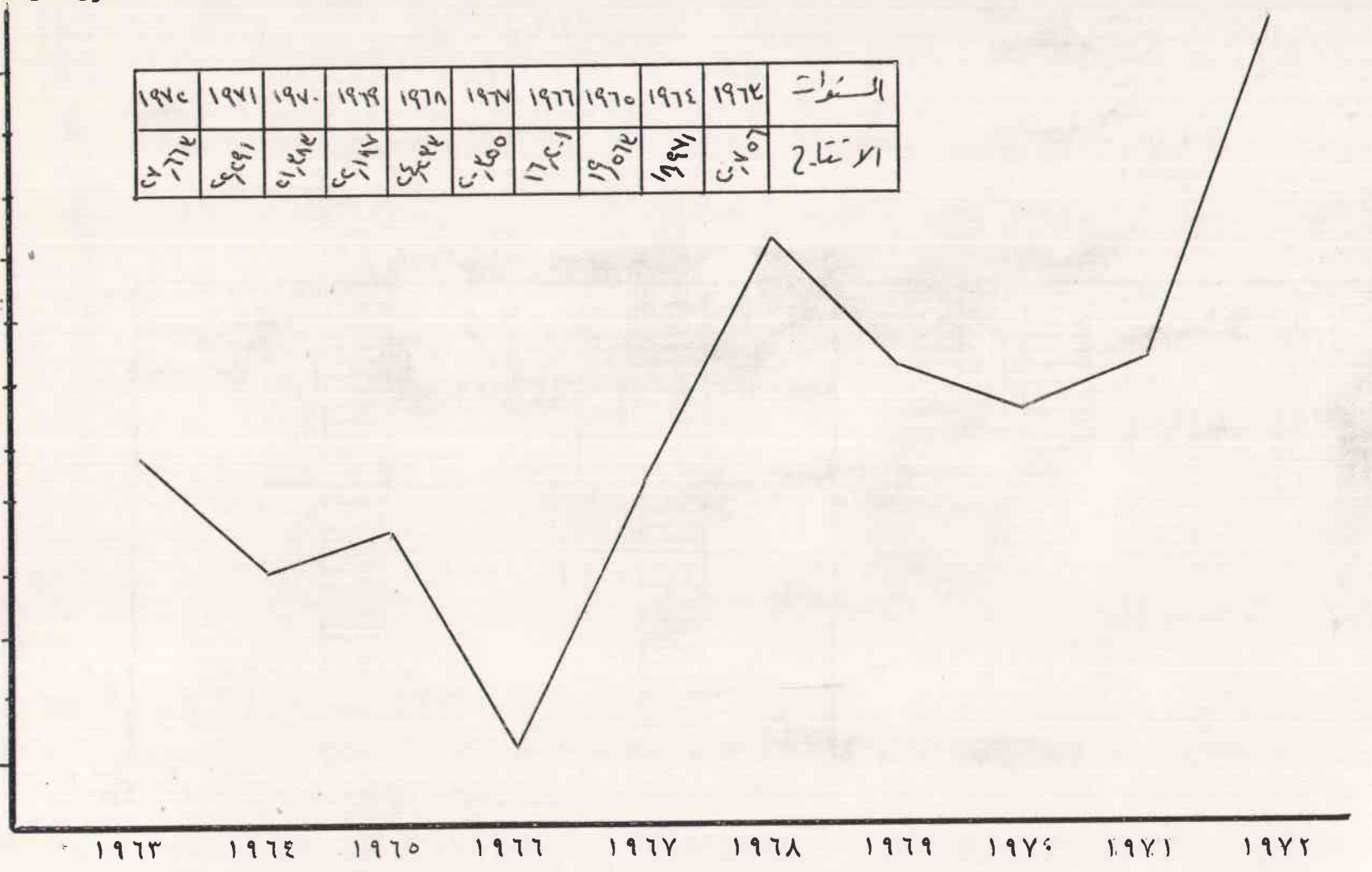

(٨) تطور التجارة الخارجية للدول العربية فى القمح ودقيق خلال السنوات(٦٦ــ١٩٧٠) بالمليون طن متري

السنة	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
الصادرات	٤٧,٩	٧٥,٨	٤٦,٨	٧٦,٥	٤٧,٩
الواردات	٤٢-٤,٧	٦٠٧٨,٢	٥٦٤٨,٦	٤٨٠٥,٩	٤٧٧٧,٤

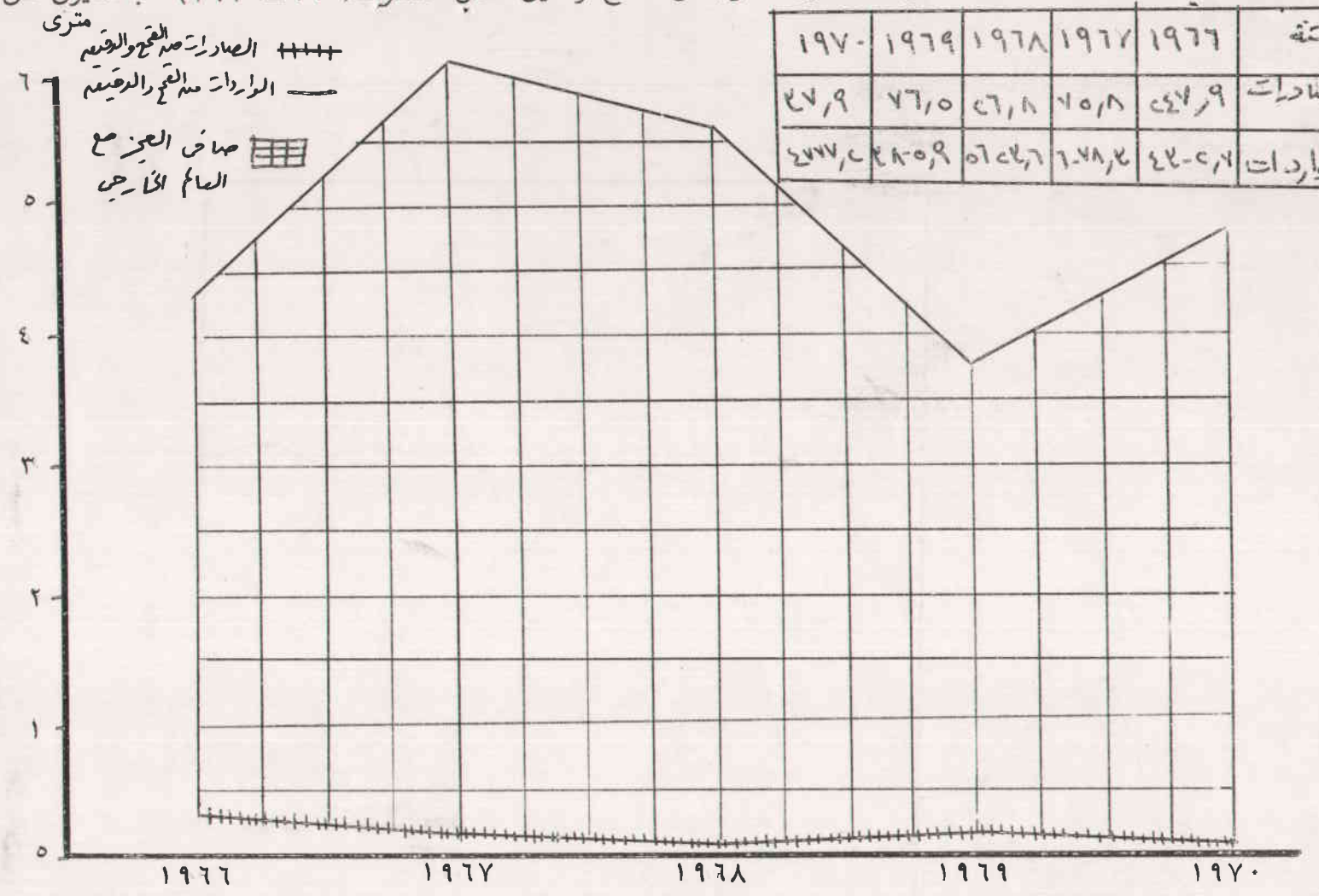

(٩) تطور الانتاج العربي من القمح والارز خلال الفترة (٦٣ـ١٩٧٢)

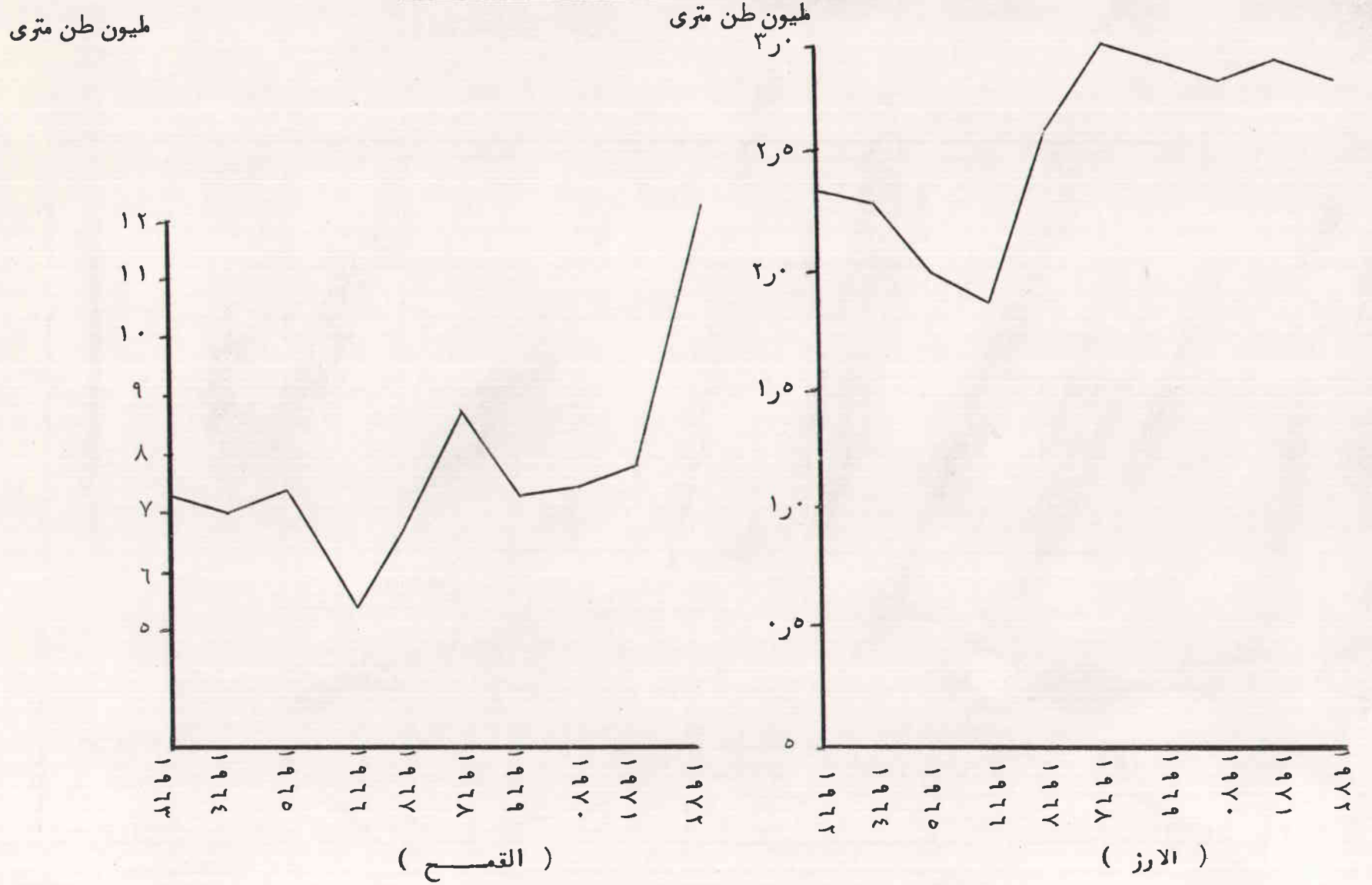

(١٠) تطور الانتاج العربي من الذره الشامية والبطاطس خلال الفترة (٦٣ـ١٩٧٢)

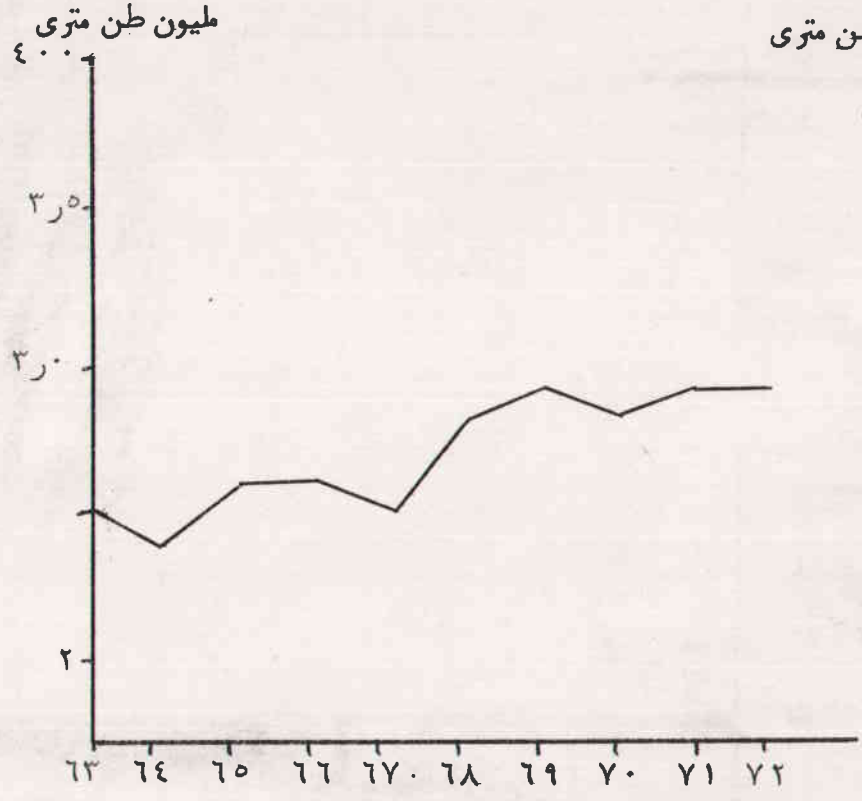

(الذره الشاميـــة)

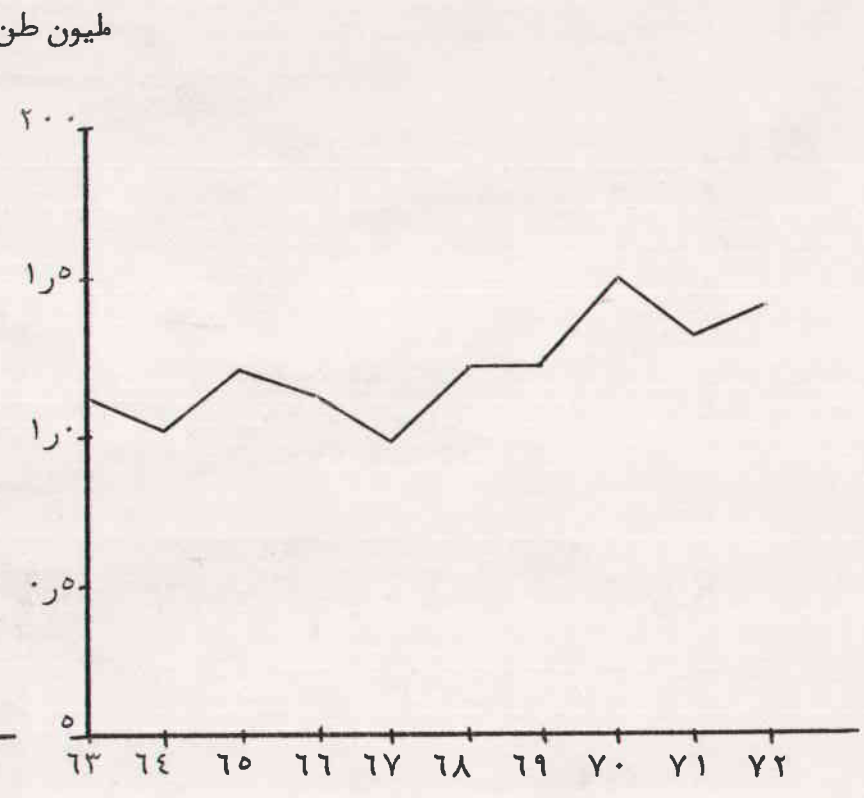

(البطاطس)

(١١) تطور الانتاج العربى من اللحوم خلال الفترة (٦٣ـ١٩٧٢)

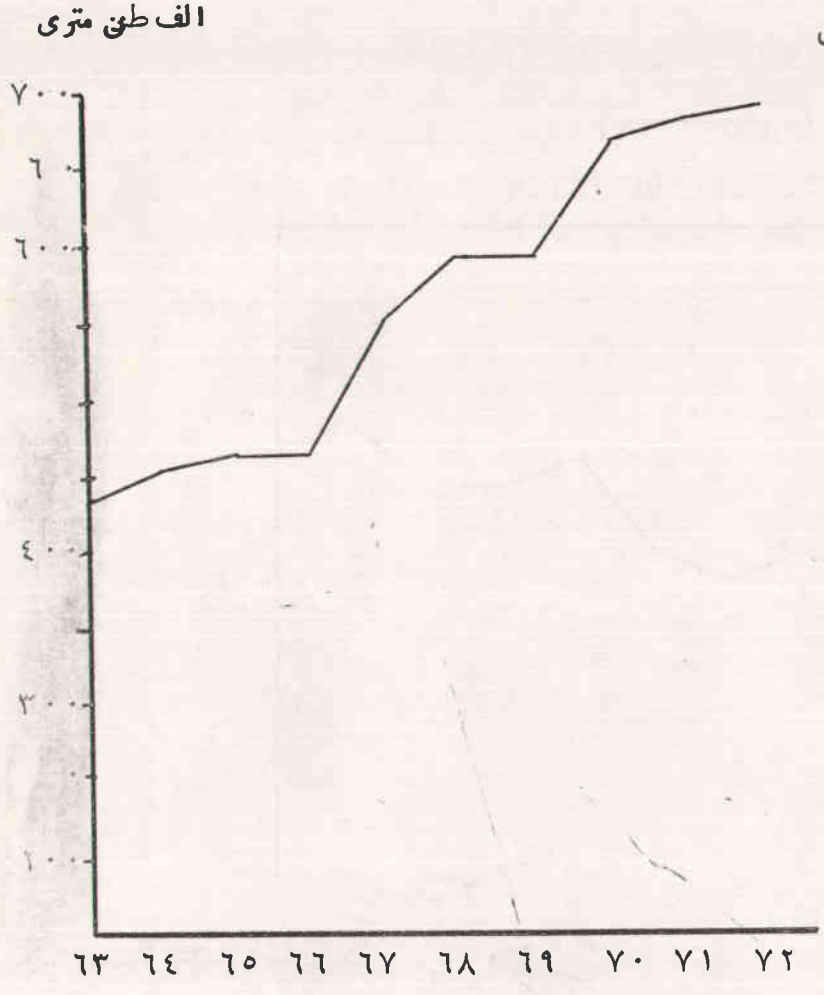

(لحوم البقر والجاموس المحلـــى)

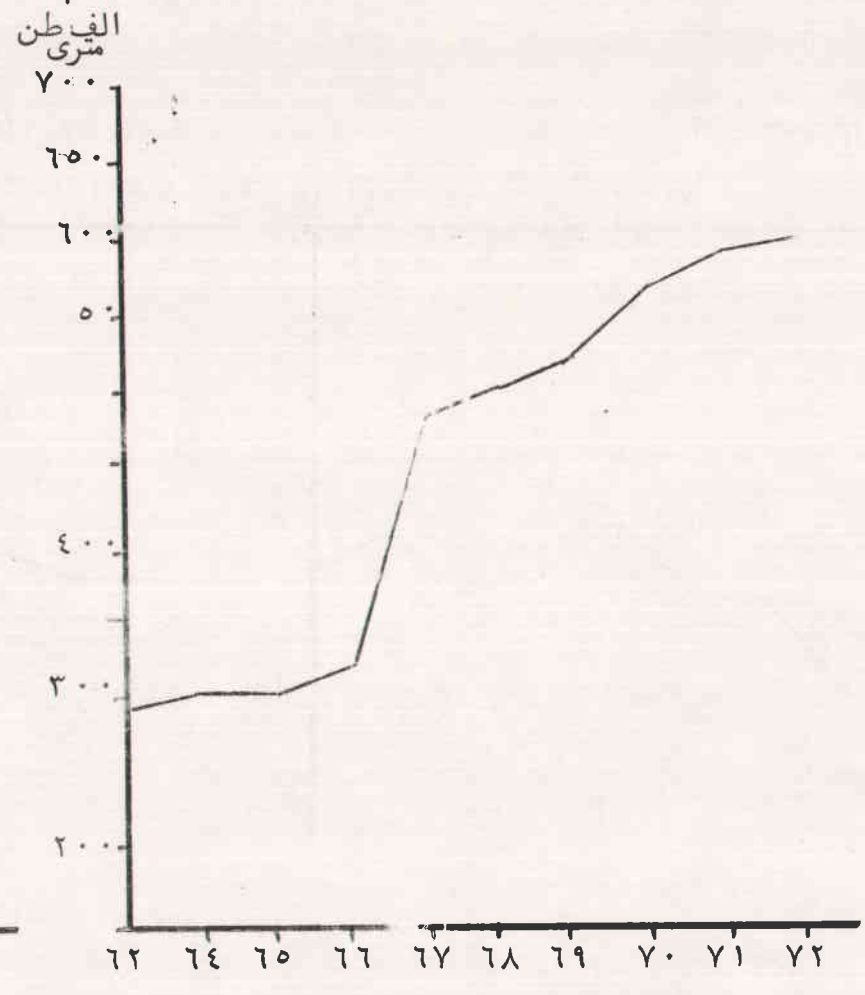

(لحوم الضأن والماعز المحلى)

(١٢) امكانية التكامل الاقتصادى بين الدول العربية فى الارز عام ١٩٨٠

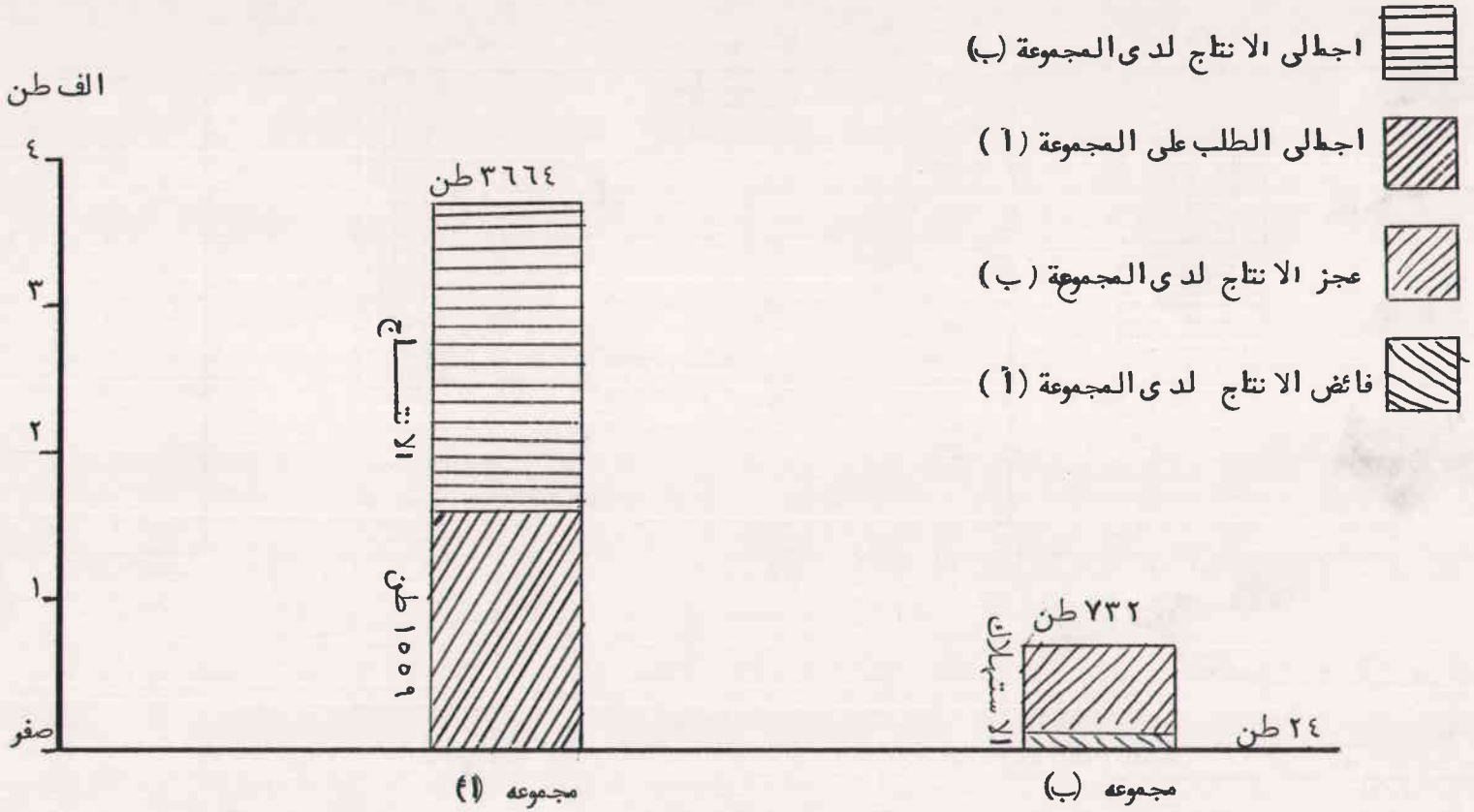

مجموعه (أ) وهى التى لديها فوائض انتاج وتشمل مصر ـ المغرب ـ العراق
مجموعة (ب) وهى التى لديها عجز انتاج وتشمل باقى الدول العربيـــــة

(١٣) امكانية التكامل الاقتصادى بين الدول العربية فى الذره الشاميه والبطاطس لعام ١٩٨٠

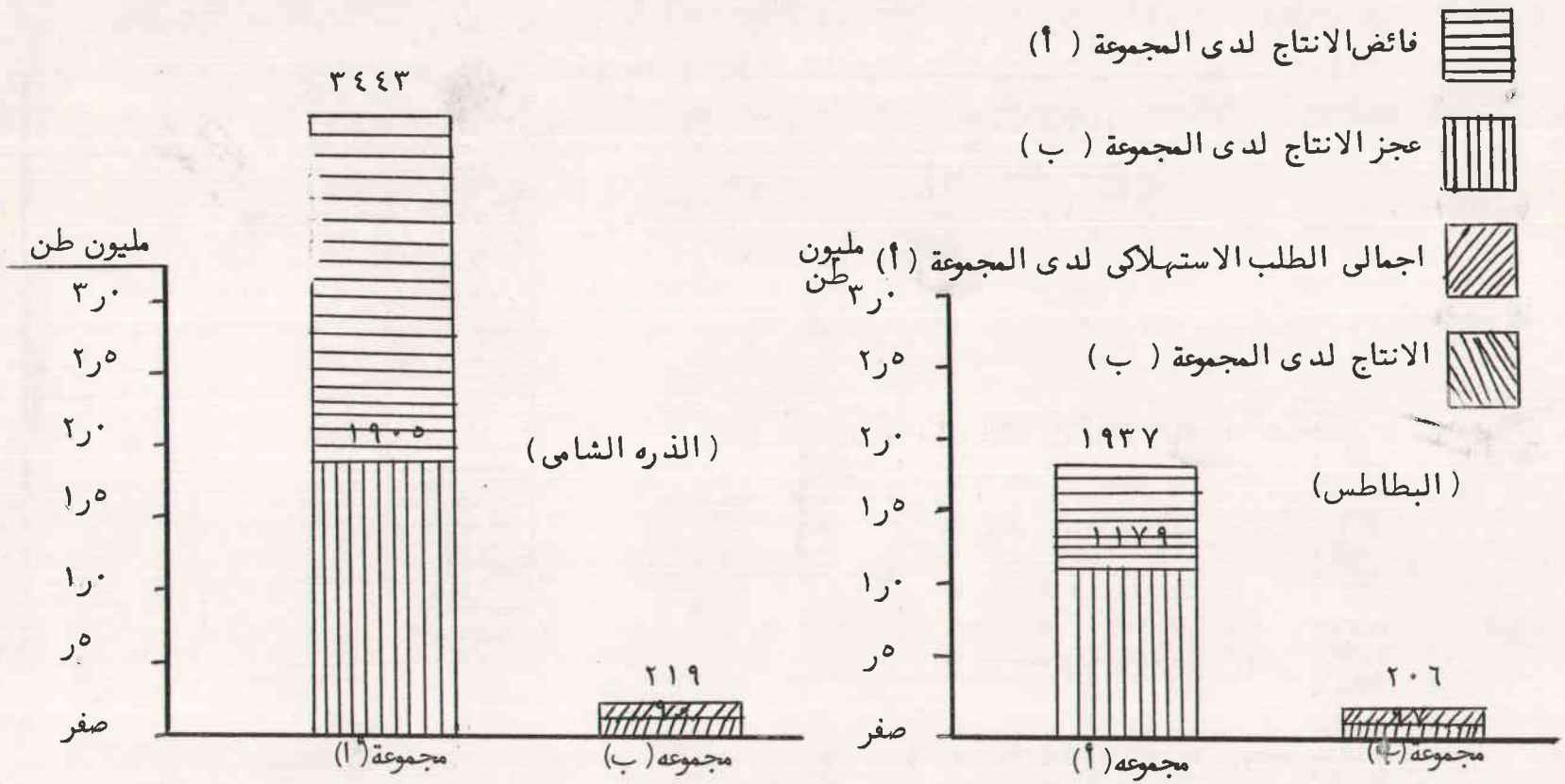

ـ مجموعة (أ) وهى التى لديها فوائض انتاج وتشمل :
مصر ـ السودان ـ تونس
الجزائر ـ المغرب ـ موريتانيا ـ سوريا
لبنان

ـ مجموعه (ب) وهى التى لديها عجز انتاج وتشمل
باقى الدول العربيه

المنظمة العربية للتنمية الزراعية
الامانة العامة
========

فهرس الملحق الاحصائي

جدول رقم ١	الموازين التجارية لدول الجامعة العربية (٦٦ـ١٩٧١)
جدول رقم ٢	الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية للدول العربية عام ١٩٧٠
جدول رقم ٣	الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية للدول العربية عام ١٩٧٠
جدول رقم ٤	الهيكل السلعي لصادرات وواردات الدول العربية لعام ١٩٧٠
جدول رقم ٥	الهيكل السلعي لصادرات الدول العربية عام ١٩٧٠
جدول رقم ٦	الهيكل السلعي لواردات الدول العربية عام ١٩٧٠
جدول رقم ٧	تجارة الدول العربية الخارجية في القمح خلال الفترة من ٦٦ ـ ١٩٧٠
جدول رقم ٨	تجارة الدول العربية الخارجية في دقيق القمح خلال الفترة من ٦٦ ـ ١٩٧٠
جدول رقم ٩	تجارة الدول العربية الخارجية في الارز خلال الفترة من ٦٦ـ١٩٧٠
جدول رقم ١٠	تجارة الدول العربية الخارجية في القطن خلال الفترة من ٦٦ـ١٩٧٠
جدول رقم ١١	تجارة الدول العربية الخارجية في الحمضيات خلال الفترة من ٦٦ـ١٩٧٠
جدول رقم ١٢	تجارة الدول العربية الخارجية في التمور خلال الفترة من ٦٦ ـ ١٩٧٠
جدول رقم ١٣	تجارة الدول العربية الخارجية في الشاي خلال الفترة من ٦٦ـ١٩٧٠
جدول رقم ١٤	تجارة الدول العربية الخارجية في البن خلال الفترة من ٦٦ـ ١٩٧٠

جدول رقم ١٥	التجارة الخارجية للدول العربية فى الحيوانات الحية خلال الفترة ٦٨ ـ ١٩٧٠
جدول رقم ١٦	تجارة الدول العربية الخارجية فى اللحوم خلال الفترة من ٦٦ـ١٩٧٠
جدول رقم ١٧	تجارة الدول العربية الخارجية فى الجلود الخام خلال الفترة من ٦٦ ـ ١٩٧٠
جدول رقم ١٨	تعداد السكان فى البلاد العربية وتوقعات السكان حتى عام ١٩٨٠ ومعدل الزيادة السكانية السنوى
جدول رقم ١٩	الحدين الادنى والاعلى لتقديرات الطلب الاجمالى لاهم السلع الزراعية فى الدول العربية فى عام ١٩٨٠ بالمقارنة بالحد الادنى فى ١٩٧٥
جدول رقم ٢٠	الطلب الاجمالى على الحبوب
جدول رقم ٢١	الطلب الاجمالى على القمح
جدول رقم ٢٢	الطلب الاجمالى على الارز
جدول رقم ٢٣	الطلب الاجمالى على الذرة الشامية
جدول رقم ٢٤	الطلب الاجمالى على الذرة الرفيعة والدخن
جدول رقم ٢٥	الطلب الاجمالى على البطاطس
جدول رقم ٢٦	الطلب الاجمالى على الخضر
جدول رقم ٢٧	الطلب الاجمالى على الفاكهة
جدول رقم ٢٨	الطلب الاجمالى على اللحم
جدول رقم ٢٩	الطلب الاجمالى على البيض

جدول رقم (١)

الموازين التجارية لدول الجامعة العربية

(٦٦ ـ ١٩٧١)

(بالالف دولار أمريكي)

		١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
تونس	ص	١٤٠٠٠٠	١٤٩٢٥٧	١٥٧٧٧٣	١٦٥٦٣٨	١٨٢٤٨٤	٢١٦٠٠٠	٣٢٢٧٧١
	و	٢٤٩٠٠٠	٢٦١١١٨	٢١٨٠٩١	٢٦٦٢٤٢	٣٠٥٥١٦	٣٤٢٠٠٠	٤٨٦٣٦٥
	م	١٠٩٠٠٠ـ	١١١٨٦١ـ	٦٠٣١٨ـ	١٠٠٦٠٤ـ	١٢٣٠٣٢ـ	١٢٦٠٠٠ـ	١٦٣٥٩٤ـ
الجزائر	ص	٦٢١٠٠٠	٧٢٣٦٤٨	٨٢٦١٧٨	٩٢٩٥١٥	١٠٠٤٠٩٥	٩١٤٧٠٠	١٢٥٧٥٠٠
	و	٦٣٩٠٠٠	٦٣٩٠١٨	٨١٠٩٩٦	١٠٠٤١٣٨	١٢٥٠٩٥٩	١٤٦٤٨٠٠	١٧٩١٠٠٠
	م	١٨٠٠٠ـ	٨٤٦٣٠	١٥١٨٢	٧٤٨٧٣ـ	٢٤٦٨٦٤ـ	٥٥٠١٠٠ـ	٥٣٣٥٠٠ـ
السعودية	ص	١٧٤٤٠٠٠	١٧٤٤٩٥٥	٢٠٢٦١٧٣	٢٠٠٠٦٧٤	٤٤٣٨٣٥٢	٣٨٨٨٦٧٠	٥٢٢١٣٠٠
	و	٥١٧٠٠٠	٤٩١٥٦٩	٥٧٢٩٤٧	٧٤٦٩٩٣	٧١٠٤٠١	٩١٨٠٩٠	١٢٨٤٢٤٠
	م	١٢٢٧٠٠٠	١٢٥٣٣٨٦	١٤٥٣٢٢٦	١٢٥٣٦٨١	١٧٢٧٩٥٠	٢٩٧٠٥٨٠	٣٩٣٧٠٦٠
ليبيا	ص	١٠١٠٠٠٠	١١٧٦٠٥٠	١٨٦٧٢١٧	١١٦٧٠٣٨	٢٣٦٥٦٤٤	٢٦٩٥٠٠٠	٢٤٦٩٨٩٠
	و	٤٠٥٠٠٠	٤٧٦٤٠٦	٦٤٤٦١٣	٦٧٥٦٤٣	٥٥٤٤٠٦	٧٠١٠٠٠	١٢٨٥٢٢٠
	م	٦٠٥٠٠٠	٦٩٩٦٤٤	١٢٢٢٦٥٤	١٤٩١٣٩٥	١٨١١٢٣٨	١٩٩٤٠٠٠	١١٨٤١٧٠
لبنان	ص	١٠٣٠٠٠	١٨٩٤١٢	٢١٦١٩٥	٢٢٦٠٠٥	٢٧٤٨٢٨	٢٥٣٠٠٠	٤١٦٩٣٠
	و	٥١٨٠٠٠	٥٧٨٦٦٦	٦١٠٧٦٨	٦١٨٠٩٨	٦٩٩١٧٤	٧٠٦٠٠٠	١٠٥٤٣١٠
	م	٤١٥٠٠٠ـ	٣٨٩٢٥٤ـ	٣٩٤٥٧٣ـ	٣٩٢٥٩٣ـ	٤٢٤٣٣٦ـ	٤٥٣٠٠٠ـ	٦٣٨٣٩٠ـ
المغرب	ص	٤٢٨٤٣٠	٤٢٤١٠٨	٤٥٠١٦٣	٤٨٥٢١٧	٤٨٨٠٩٤	٥٠١٠٠٠	٦١٨٣٤٨
	و	٤٧٧٨٧٨	٥١٧٧٨٤	٥٥١٣٢٥	٥٦٢٠٨٣	٦٨٤٥١٧	٦٩٨٠٠٠	٧٩٥٩٣٧
	م	٤٩٤٤٨ـ	٩٣٦٧٦ـ	١٠١١٧٢ـ	٧٦٨١٦ـ	١٢٦٤٢٣ـ	١٩٧٠٠٠ـ	١٢٧٥٨٩ـ
اليمن الجنوبية	ص	١٩١٠٠٠	١٣٧٢٨٤	١٠٩٨٧٤	١٤٣٥٠١	١٤٦٠٠٠	١٠٦٠٠٠	٧٩٠٤٠
	و	٢٨٥٠٠٠	٢١٢١٥٠	٣٠٢٦٧٨	٢١٨٢٢٢	٢٠١٠٠٠	١٥٨٠٠٠	١٢٠٤٤٣
	م	٩٤٠٠٠ـ	٧٤٨٦٦ـ	٩٢٨٠٤ـ	٧٤٧٢١ـ	١٥٥٠٠٠ـ	٥٢٠٠٠ـ	٤١٤٠٣ـ
البحرين	ص			١٠١٨٠٠	١٠٣٨٠٠	١٥٧١٠٠	١٧٨٤٠٠	١٧٣٣٠٠
	و			٢١٩٤٠٠	٢١٦٧٠٠	٢٧٦٦٠٠	٣١٥٦٠٠	٣٣٢١٠٠
	م			١١٧٦٠٠ـ	١١٩٠٠٠ـ	١١٨٥٠٠ـ	١٣٧٢٠٠ـ	١٥٧٩٠٠ـ
الأردن	ص	٢٩٠٠٠	٣١٧١٥	٣٩٩٣٥	٤١٢٩٧	٣٤٠٤٨	٣٢٠٠٠	٤٧٦٢١
	و	١٩١٠٠٠	١٥٤١٣٤	١٦٠٩٧٧	١٨٩٢٠٦	١٨٤٤٧٠	٢١٥٠٠٠	٢٧٠٨٦٥
	م	١٦٢٠٠٠ـ	١٢٢٤١٩ـ	١٢١٠٤٢ـ	١٤٨٤٠٩ـ	١٥٠٤٢٢ـ	١٨٣٠٠٠ـ	٢٢٣٢٤٤ـ
السودان	ص	٢٠٣٠٠٠	٢١٤٥٢٢	٢٣٣٠٢٦	٢٤٧٣٨٤	٢٩٣٤٩٩	٣٢٨٠٠٠	٣٩٠٢٥١
	و	٢٢٢٠٠٠	٢٣٣١١٩	٢٥٧٦٠٩	٢٦٥٤٠٥	٣١١٠٩٦	٣٣١٠٠٠	٤٢٠٧٦٨
	م	١٩٠٠٠ـ	١٨٥٩٧ـ	٢٤٥٨٣ـ	١٨٠٢١ـ	١٧٥٩٧ـ	٣٠٠٠ـ	٣٠٥١٧ـ
العراق	ص	٩٣٤٠٠٠	٨٣٢٧٢٨	١٠٤٠٨٢٧	١٠٤١٩٤٧	١٠٩٩٨٢٥	١٥٢٩٠٠٠	١٣٢٥٠٥٠
	و	٤٩٣٠٠٠	٤٢٣٤٨٠	٤٠٣٦٦١	٤٤٠٠٧٣	٥٠٨٦٢٤	٦٩٤٠٠٠	٨٤٣٦٤٠
	م	٤٤١٠٠٠	٤٠٩٢٤٨	٦٣٧١٦٦	٦٠١٨٧٤	٥٩١٢٠١	٨٣٥٠٠٠	٤٨١٤١٠

(بالالف دولار امريكي)

		١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
سوريـــــا	ص	١٧٣٠٠٠	١٥٥٦٢٣	١٧٧١٢٨	٢٠٧٩٠٦	٢٠٤٠٧٠	١٩٥٠٠٠	٢٤٧٣٩٢
	و	٢٨٨٠٠٠	٢٦٥٥١٣	٣١٣٩٠٢	٣٧١٤٦٠	٣٦١٨٠٤	٤٣٨٠٠٠	٥٢٠٧٥٧
	م	١١٥٠٠٠ـ	١٠٩٩٧٠ـ	١٣٦٧٧٤ـ	١٦٣٥٥٤ـ	١٥٧٧٣٤ـ	٢٤٣٠٠٠ـ	٢٧٣٣٦٥ـ
مصـــــر	ص	٦٠٤٠٠٠	٥٦٦٢٦٧	٦١١١٧٩	٧٤٥٠٣٧	٧٦١٧٠٩	٧٨٩٠٠٠	٤١٦٣١٠
	و	١٠٧٠٠٠٠	٧٩٢٠٢٨	٦٦٦٠٠٤	٦٣٧٧١٤	٧٨٦٦٢٨	٩٢٠٠٠٠	٨٣٥٩٤٠
	م	٤٦٦٠٠٠ـ	٢٢٥٧٦١ـ	٤٤٣٢٥ـ	١٠٧٣٢٣ـ	٢٤٩١٩ـ	١٣١٠٠٠ـ	٤١٩٦٣٠ـ
اليمن الشمالية	ص	٧٠٠٠	٢٤٠٠	٩٣٠٠	٧٨٤٦	٢٧٨٢٢	٤٣٣٧	١٠٧٠٠
	و	٥٣٠٠٠	١٥١٠٠	٥٠٠٠	٢٣٣٨٣	٤٢٨٢٧٨	٣٧١٧١	٨٣٥٢٩
	م	٤٦٠٠٠ـ	١٢٧٠٠ـ	٤٣٠٠ـ	١٠٥٣٧ـ	٣٩٠٤٥٦ـ	٣٢٨٣٤ـ	٧٢٨٣٩ـ
الكويـــــت	ص	١٣٠٤٠٠٠	١٣١٤٠٠٠	١٣٩١٠٠٠	١٤٧٦٠٠٠	١٥٨١٠٠٠	٢٤٠٩٠٠٠	٢٧٨٩٧٨٠
	و	٤٦٣٠٠٠	٥٩٣٣٠٠	٦١١٣٠١	٦٤٦٧٧	٦٢٥١٤٧	٦٥٠٠٠٠	٥٥٩٣٣٠
	م	٨٤١٠٠٠	٧٢٠٧٠٠	٧٧٩٦٨١	٨٢٦٨٢٣	٩٥٥٨٥٣	١٧٥٩٠٠٠	٢٢٣٠٤٥٠
موريتانيـــــا	ص	٦٩٢٠٠	٧٢٠٠٠	٧١٨٠٠	٩٤٦٠٠	٩٠١٠٠	٩٠٥٠٠	١٢٢٨٩١
	و	٢٢٤٠٠	٣٦٩٠٠	٣٥٣٠٠	٤٥٩٠٠	٤٧٣٠٠	٥٦٨٠٠	٨٢٠٤٩
	م	٤٦٨٠٠	٣٥١٠٠	٣٦٥٠٠	٤٨٧٠٠	٤٢٨٠٠	٣٣٧٠٠	٤٠٨٤٢
الصومـــــال	ص	٢٩٩٠٠	٢٧٨٠٠	٢٩٧٠٠	٣٢٥٠٠	٣١٤٠٠	٣٤٤٠٠	٤٣٨٧٨
	و	٤٢٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٧٦٠٠	٥١٨٠٠	٤٥١٠٠	٦٢٧٠٠	١٠٨٣٢٥
	م	١٢١٠٠ـ	١٢٢٠٠ـ	١٧٩٠٠ـ	١٩٣٠٠ـ	١٣٧٠٠ـ	٢٨٧٠٠ـ	٦٤٤٤٧ـ
قطـــــر	ص			١١٥٠٥٣	٢١٣٩٥١	٢٠٧٣٨٣	٢٧٧١٢٩	٣٢٦١٨٤
	و			٤٩١٧٩	٥٠٧٢٦	٥٧٠٢٠	٧٩٩٧٩	١٠٢٤٩٠
	م			١٦٥٨٧٤	١٦٣١١٧	١٥٠٣١٣	١٩٧١٥٠	٢٢٣٦٩٤
اتحاد الامارات العربية	ص			١٩٨٢٤١	٢١٢٩٣١	٢٤١٤٦٥	٣٦٣٣٩٢	٥٧١٤٩٨
	و			١٢٠١٢٠	١٥٣٠٩٥	١٤١٩٥٣	١٩٧٦٤٤	٢٩٤٣٠٢
	م			٧٨١٢١	٥٩٨٣٧	٩٩٥٤٢	١٦٥٧٤٨	٢٧٧١٩٦
عمـــــان	ص			٣٩٧٥٤٠	٣٧٩٣٣٢	٤٢١١٣٧	٥٣٤٩٦١	٣٥١٢٨٣
	و			٧٨٣١٤	١١٢١٨٧	١٤٧٢٠١	١٩١١٦١	١٨٤٧٥٦
	م			٣١٩١٢١	٢٦٧١٤٥	٢٧٣٩٣٦	٣٤٢٨٤٩	١٦٦٥٢٧
اجمالي عربي	ص	٧٥٩٠٥٣٠	٧٧٦٠٧٦٩	٨٩٥٧٩٩٨	١٠٩٢٢١٧٢	١٢١٦٠٩٠٥	١٥٣٩٤٨٨	١٧٢٥١٩١٧
	و	٥٩٣٥٢٧٨	٥١٩٦٣٩٥	٦٥٧٩٨٠٥	٧٢٩٦٣٤٥	٧٦٠٥٣٤٦	٩١٧٧٨٩٦	١١٤٥٥٤٨٦
	م	١٦٥٥٢٥٢	٢٥٦٤٣٧٤	٢٣٧٨١٩٣	٢٦٢٥٨١٧	٤٥٥٥٥٥٩	٦١٦١٥٩٣	٥٥٧١٦٤٣١
التجارة العالمية	ص						٣٤٨٠٠٠٠٠	
	و						٣٦٢٨٠٠٠٠	
% للتجارة العربية على التجارة العالمية	ص						٤٫٢	
	و						٢٫٥٢	

ص : الصادرات ـ و : الواردات ـ م : ميزان التجارة * الصادرات تشمل الدعاء تصدير

المصدر : جامعة الدول العربية ـ المركز الاحصائي : ملخص احصاءات التجارة الخارجية للدول العربية .

U.N., Economic Commission for Africa, Statistical Yearbook, 1972.
I.M.F., International Financial Statistics, 1970-1971. Vol. XXVI, N°1, Jan. 1973.
U.N., Yearbook of International Trade Statistics, 1970-1971.
I.M.F., Direction of Trade, Annual 1968-72.

جدول رقم (٢)

الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية للدول العربية عام ١٩٧٠

(جدول مختصر)

الدول العربية		اجمالي القيمة بملايين الدولارات	اجمالي %	دول الجامعة العربية %	البلدان الاوربية الغربية %	دول اوربا الشرقية %	آسيا %	افريقيا %	أمريكا %	أقيانوسيا %	الدول العربية	اجمالي القيمة بملايين الدولارات	اجمالي %	دول الجامعة العربية %	البلدان الاوربية الغربية %	دول اوربا الشرقية %	آسيا %	افريقيا %	أمريكا %	أقيانوسيا %
تونس	ص	١٨٢	١٠٠	١٤٫٤٧	٦٤٫٢٦	١١٫٤١	٢٫٧٤	١٫٩٠	١٫٥٨	٠٫٠٢	العراق	١١٠٠	١٠٠	٧٫٩٢	٦٤٫٧٩	٣٫٨٨	٣٫٨٨	٢١٫٧٤	٤٫٩١	٦٫٠٨
	ص+ و	٢٠٦	١٠٠	٢٫٧٩	٦٣٫٩٠	٧٫٤٧	٣٫٠٥	٠٫٢٩	٢٠٫١٦	١٥ ٫٠		٥٠٩	١٠٠	٦٫٢٧	٤٢٫٩٧	٢١٫٧٤	٦٫٥١	٠٫٤٥	١٥٫٨٩	٤٫٩٤
	ص+ و	٤٨٨	١٠٠	٧٫١٥	٦٤٫٠٠	٨٫٩٤	٢٫٩٤	٠٫٨٩	١٣٫٧١	١٠ ٫٠		١٦٠٩	١٠٠	٧٫٤٢	٥٧٫٨٤	٨٫٣٧	٢٫١٦	٥٫٧١	١٫٣٣	
الجزائر	ص	١٠٠٤	١٠٠	٢٫٠٣	٨٢٫١٥	٧٫١٨	١٫٢٣	١٫٦٠	٣٫٣٨	٠٫٠٠٥	سوريا	٢٠٤	١٠٠	١٤٫٥٥	٣٤٫١١	١٨٫٧١	٢٠٫١٦	٠٫٠٢	١٫٧١	—
	ص+ و	١٢٥١	١٠٠	٢٫٤٥	٧٥٫٧٢	٥٫٧١	٢٫٦٠	٠٫٤٤	١٢٫٠٦	٠٫٠٣		٣٦١	١٠٠	١٧٫٦٢	٣٣٫٢٧	٢١٫٠٠	١١٫٦٧	٠٫٥٦	١٣٫٥٣	٠٫١٦
	ص+ و	٢٢٥٥	١٠٠	٢٫٢٦	٧٨٫٥٦	٦٫٧٢	٢٫٠٣	٠٫٩٦	٨٫١٩	٠٫٠٢		٥٦٦	١٠٠	٢٠٫١٢	٣٣٫٦٢	٢٠٫٥٢	١٤٫٧٧	٠٫٣٦	٦٫٢٧	٠٫١٠
السعودية	ص	٢٤٣٨	١٠٠	٠٫١٢	٤٣٫٦٢	—	٤٢٫٥١	٢٫١٤	٣٫٥٠	٠ ٫٢	حصر	٧٦٢	١٠٠	٨٫١٦	١٤٫٨٦	٥٦٫٦٦	١٤٫١١	١٫٣٠	١٫٤٢	٠٫٠٢
	ص+ و	٧١٠	١٠٠	١٨٫٢٤	٣٣٫٥٧	٢٫٣٩	١٨٫٠٦	٣٫٨٥	١٨٫٠٥	٢٫٩٦		٧٨٧	١٠٠	٦٫٠٤	٢٦٫٣٢	٣١٫٠٩	١٤٫٢٠	٠٫٨١	٦٫٧٥	١٫٠٤
	ص+ و	٣١٤٨	١٠٠	٤٫٨٠	٤١٫١٦	٠٫٥٤	٣٦٫٨٢	٣٫١٣	٦٫٧٥	٢٫٢١		١٥٤٩	١٠٠	٧٫٠٨	٢٥٫٧٤	٤٤٫٠٤	١٤٫١٤	١٫٠٥	٤٫١٢	٠٫٥٣
ليبيا	ص	٢٣٦٦	١٠٠	٠٫٠٥	٩٢٫٩٨	٠٫٠٧	٠٫٥٥	٢٫١٦	٠٫٠٦	٠٫٠٦	اليمن الشمالية	٣٨	١٠٠	٢٫٥٢	٢٫٥٠	٣١٫٧٥	١٣٫١٢	—	—	—
	و	٥٥٤	١٠٠	٧٫٦٦	٥٤٫٠٤	٢٫٢٢	١٠٫٨٤	١٤٫٣١	١٫٤١	١٢٫٤٧	و	٤٢٨	١٠٠	٢٨٫٥٤	٢٧٫٣٠	١٥٫٠٨	١١٫٥٧	٠٫٧٣	٢٫٠٦	١٢٫٤٧
	ص+ و	٢٩٢٠	١٠٠	١٫٥٠	٨٥٫٨٦	١٫٨١	٢٫٥١	٠٫٠٣	٥٫١٣	٠٫٨	ص+ و	٤٦٦	١٠٠	٣٠٫٤٥	٢٥٫٣٠	١٦٫٤٣	١١٫٧٠	٠٫٦٧	١٫٩٢	١١٫٤٦
لبنان	ص	٢٧٥	١٠٠	٥١٫٣١	١٤٫٦٩	٥٫٠١	٢٫٦٢	٠٫٩٦	٤٫٦٩	٠٫٠٥	الكويت	٧٤	١٠٠	٣٩٫١٢	٦٫٤١	٠٫٣٧	٢٩٫٥٧	٠٫٧٤	٣٫٢٧	٠٫١٠
	و	٦٩٩	١٠٠	١٠٫٧٥	٥٧٫٠٤	٨٫٧٢	٨٫٢٦	٠٫٦٣	١١٫٦٥	١٫٠٦	و	٦٢٥	١٠٠	٧٫٩٧	٣٨٫١٦	٥٫٠٨	٢٩٫١٤	٠٫٦٧	١٣٫٧٥	٢٫٤٠
	ص+ و	٩٧٤	١٠٠	٢٢٫٢٠	٤٥٫٠٧	٧٫٦٧	٦٫٦٦	٠٫٧٢	٦٫٦٨	٠٫٧٤	ص+ و	٦٩٩	١٠٠	١١٫٢٦	٣٤٫٧٩	٤٫٥٨	٢٩٫١٨	٠٫٦٨	١٢٫٦٤	٢٫١٥
المغرب	ص	٤٨٨	١٠٠	٤٫٢٢	٧٦٫٥٩	٨٫٠٨	٥٫١٨	١٫٧٧	٢٫٨٤	٠٫١٩	موريتانيا	٩٤	١٠٠	٠٫٠٧	٨٤٫١٣	١٫٠٠	٧٫٤٧	٣٫٥٨	١٫٤٩	—
	و	٦٨٦	١٠٠	٠٫٣٩	٦٥٫٤٥	٨٫٨٧	٦٫١٨	١٫٩٣	١٥٫٠١	٠٫٠٦	و	٦٣	١٠٠	٤٫٢٨	٦٣٫٢٣	٠٫١٠	٤٫٧١	١١٫٤٠	١٦٫٤١	٠٫٠٢
	ص+و	١١٧٤	١٠٠	٢٫١٩	٧٠٫٠٤	٨٫٥٤	٦٫٠٩	١٫٨٧	٩٫١٥	٠٫١١	ص+ و	١٥٧	١٠٠	١٫٧٦	٧٥٫١٣	٠٫٦٤	٦٫٣٦	٦٫٧٢	٧٫٤٨	٠٫٠١
اليمن الجنوبية	ص	١٤٤	١٠٠	١٠٫٣٠	٢١٫٥٦	—	٣٠٫٨٧	١٣٫٠٦	٠٫٢٠	٩٫٥٣	الصومال	٣٥	١٠٠	٨٫٢٥	٢٥٫٦٦	٦٫٩٦	٦١٫٨٦	٢٫٥٦	٠٫١٢	—
و	ص	٢١٨	١٠٠	١٥٫٧٧	٤٢٫٤١	٢٫١٨	٢٠٫٧١	٤٫٥٦	١٫٢١	١٫٧٧	و	٦٣	١٠٠	٦٫٣٠	٤١٫١٠	٨٫٠٢	٢٩٫١١	٨٫٠٥	٦٫٧٦	٠٫١٩
	ص+ و	٣٦٢	١٠٠	٢٩٫٦٧	٢٢٫٠٣	١٫٣٢	٢٤٫٧٤	٧٫٩٣	٠٫٨٧	٤٫٨٥	ص+ و	٩٨	١٠٠	٦٫٩٩	٣٨٫٨٤	٧٫٦٤	٤٠٫٧٤	٦٫١٠	٤٫٤٠	٠٫١٢
الأردن	ص	٢٦	١٠٠	٧٦٫٣٣	٠٫٠٥	١٠٫٧٨	١١٫٧٨	—	٠٫٠٢	—	البحرين	١٢٢	١٠٠	٥٫٠٦	٦٩٫٠١	—	١٩٫٧١	٠٫٠٦	١٫٧٨	٢٫٤٦
	و	١٨٤	١٠٠	١٩٫٨١	٣٧٫٥١	١١٫٤٢	١٢٫٦٤	٠٫٤٠	١٣٫٢٤	٠٫١٤	+ قطر + اتحاد	٥١٤	١٠٠	٢٫٧٨	٦٢٫٢٦	١٫١٩	٢٧٫٨٣	٠٫٣٥	٢٫٥١	٢٫٢٤
	ص+ و	٢١٠	١٠٠	٢٦٫٨٨	٣٢٫٨٦	١١٫٣٤	١٢٫٥٣	٠٫٣٥	١١٫٦٠	٠٫١٢	الامارات العربية + عمان	١٤٣٧	١٠٠	٤٫٢٥	٦٦٫٥٩	٠٫٤٢	٢٢٫٦٧	٠٫١٣	٢٫٠٤	٢٫٣٨
السودان	ص	٢٩٣	١٠٠	٨٫١٥	٣٥٫٢٥	٢٣٫٤٢	٢٦٫٨٢	٠٫١٥	٤٫٢٥	٠٫٢١		١٠٤٤٥	١٠٠	٥٫٥٦	٦١٫٢٦	٧٫٢٣	٢٠٫٨٣	٠٫١٦	٣٫١٩	١٫٠٣
	و	٣١١	١٠٠	٥٫٨٥	٣٦٫٨٦	١٥٫٠٥	٢٣٫٤٦	١٫٤٢	٣٫٤٣	٣٫٦٢	اجمالي عربي	٨٣٠١	١٠٠	١٫٣١	٤٩٫٦٠	١٣٫٠١	١٢٫٨٠	١٫٣٠	١٠٫٧٠	١٫٦٤
	ص+ و	٦٠٤	١٠٠	٦٫٩٦	٣٦٫٠٦	١١٫١٩	٢٥٫٠٨	١٫١٧	٣٫٨٣	١٫٩٦	ص+ و	١٨٧٤٦	١٠٠	٢٫٢٧	٥٫١٠	١٫٧٩	١٧٫٢٧	١٫٤٧	٦٫٥١	١٫٣٠

جدول رقم (٣)

الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية للدول العربية عام ١٩٧٠

(القيمة بالالف دولار أمريكي)

الدول العربية		دول الجامعة العربية		الدول الاوربية الغربية		دول أوربا الشرقية		آسيا		أفريقيا		أمريكا		أقيانوسيا		اجمالي	
		قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
تونس	ص	٢٦٤١٣	١٤٫٤٧	١١٧٢٨٢	٦٤٫٢٦	٢٠٨٢٨	١١٫٤١	٥٠١١	٢٫٧٤	٣٤٦٥	١٫٩٠	٢٨٨٨	١٫٥٨	٤	٠٫٠٠٢	١٨٢٤٨٤	١٠٠
	و	٨٥١٨	٢٫٧٩	١٦٥٢٣٩	٦٣٫٩٠	٢٢٨١٤	٧٫٤٧	٩٣٣٣	٣٫٠٥	٨٧١	٠٫٢٩	٦٤٠٤٣	٢٠٫٩٦	٤٦٧	٠٫١٥	٣٠٥٥١٦	١٠٠
	ص+ و	٣٤٩٣١	٧٫١٥	٣١٢٥٢١	٦٤٫٠٠	٤٣٦٤٢	٨٫٩٤	١٤٣٤٤	٢٫٩٤	٤٣٣٦	٠٫٨٩	٦٦٩٣١	١٣٫٧١	٤٧١	٠٫١٠	٤٨٨٠٠٠	١٠٠
الجزائر	ص	٢٠٣٩٠	٢٫٠٣	٨٢٥٦٤٨	٨٢٫١٥	٨٠١٧٥	٧٫٩٨	١٣٣٢٠	١٫٣٣	١٦٠٣١	١٫٦٠	٣٣٩٢٨	٣٫٣٨	٥٠	٠٫٠٠٥	١٠٠٤٠٩٥	١٠٠
	و	٣٠٦٦٦	٢٫٤٥	١٤٧٧٠١	٧٥٫٧٢	٧١٤٥٨	٥٫٧١	٣٢٥٩٥	٢٫٦٠	٥٥٦٨	٠٫٤٤	١٥٠٩٧٨	١٢٫٠٦	٣٦٣	٠٫٠٣	١٢٥٠٩٥٩	١٠٠
	ص+ و	٥١٠٥٦	٢٫٢٦	٩٧٧٣٣٤٩	٧٨٫٥٦	١٥١٦٣٣	٦٫٧٢	٤٥٩١٥	٢٫٠٣	٢١٥٩٩	٠٫٩٦	١٨٤٩٠٦	٨٫١٩	٤١٣	٠٫٠٢	٢٢٥٥٠٥٤	١٠٠
السعودية	ص	٢٢٥٢٦	٠٫٩٢	١٠٦٣٩٦٨	٤٣٫٦٢	—	—	١٠٣٦٩٤٤	٤٢٫٥١	٧١٧٨٣	٢٫٩٤	٨٥٤١٣	٣٫٥	٤٨٧٧٢	٢٫٠	٢٤٣٨٣٥٢	١٠٠
	و	١٢٩٥١٧	١٨٫٢٤	٢٣٨٤٢٥	٣٣٫٥٧	١٦٩٨٠	٢٫٣٩	١٢٨٢٤٩	١٨٫٠٦	٢٧٣٧٨	٣٫٨٥	١٢٨١٩٨	١٨٫٠٥	٢١٠٤٤	٢٫٩٦	٧١٠٤٠٢	١٠٠
	ص+ و	١٥٢٠٤٣	٤٫٨٠	٣٠٢٣٩٣	٤١٫١٦	١٦٩٨٠	٠٫٥٤	١١٦٥١٩٣	٣٦٫٨٢	٩٩١٦١	٣٫١٣	٢١٤١١١	٦٫٧٥	٦٩٨١٦	٢٫٢١	٣١٤٨٧٥٤	١٠٠
ليبيا	ص	١١١٤	٠٫٠٥	٢٢٠٣٤٢٦	٩٢٫١٨	١٧٤٠	٠٫٠٧	١٣٠٤٣	٠٫٥٥	٢	—	٧٠٠٨٨	٢٫٩٦	١٥٣	٠٫٠٦	٢٣٦٥٦٤٤	١٠٠
	و	٤٢٤٦٨	٧٫٦٦	٢٩٩٧٣٨	٥٤٫٠٤	٥١١٦٠	٩٫٢٢	٦٠١٢٥	١٠٫٨٤	٩٤٨	٠٫١٧	٧٩٣٩٣	١٤٫٣١	٢٢٥٢	٤٫١	٥٥٤٤٠٦	١٠٠
	ص+ و	٤٣٦٦٢	١٫٥٠	٢٥٠٣١٦٤	٨٥٫٨٦	٥٢١٠٠	١٫٨١	٧٣١٦٨	٢٫٥١	١٥٠	٠٫٠٣	١٤١٤٨١	٥٫١٣	٢٤٠٥	٠٫٠٨	٢٩٢٠٠٥٠	١٠٠
لبنان	ص	١٤١٢٥٢	٥١٫٣٩	٤٠٣٧٤	١٤٫٦٩	١٤٧٦٦	٥٫٠١	٧١٩١	٢٫٦٢	٢٦٤٠	٠٫٩٦	١٢٨٩٢	٤٫٦٩	١٢٤	٠٫٠٥	٢٧٤٨٣٨	١٠٠
	و	٧٥١٤٤	١٠٫٧٥	٣٩٨٨٥	٥٧٫٠٤	٦١٠٠١	٨٫٧٢	٥٧٧٥٠	٨٫٢٦	٤٣٩٩	٠٫٦٣	٨١٤٥٠	١١٫٦٥	٧١٣١	١٫٠٢	٦٩٩١٧٤	١٠٠
	ص+ و	٢١٦٣٩٦	٢٢٫٢٠	٤٣٩٢٥٩	٤٥٫٠٧	٢٤٧٧٠	٧٫٦٧	٦٤٩٤١	٦٫٦٦	٧٠٣٩	٠٫٧٢	٩٤٣٤٢	١٣٫٦٨	٧٢٥٥	٠٫٧٤	٩٧٤٠١٢	١٠٠
البحرين	ص	٣٣١١٢	٦٢٫٦٧	١٣٠٢	٢٫٤٦	—	—	٢٩٧٧	٥٫٦٣	٣٠	٠٫٠٦	١٠٦٢	٢٫٠١	٥٩	٠٫١١	٥٢٨٢٠٧	١٠٠
	و	٦٦١٧	٣٫٩٣	٨٢٥٧٧	٤٩٫٠٧	٦١٠١	١٫٠٥	٥١٧١٤	٣٠٫٧٨	١٧٥٦	١٫٠٤	١١٨٠٤	٧٫٦١	٢٣٣٢	١٫٣٩	١٦٨٢٦٦	١٠٠
	ص+ و	٣٩٧٢٩	١٧٫٩٧	٨٣٨٧٩	٣٧٫٩٣	١٦٠١	٠٫٧٢	٥٤٧٧١	٢٤٫٧٧	١٧٨٦	٠٫٨١	١٣٨٦٦	٦٫٢٧	٢٣٩١	١٫٠٨	٢٢١٠٩٣	١٠٠
الأردن	ص	١٩٩١٩	٧٦٫٣٣	١٢	٠٫٠٥	٢٨١٣	١٠٫٧٨	٣٠٧٤	١١٫٧٨	—	—	٦	٠٫٠١	—	—	٢٦٠٩٦	١٠٠
	و	٣٦٦٩٤	١٩٫٨١	٦٩١٩٩	٢٧٫٥١	٢١٠٦٢	١١٫٤٢	٢٣٣٢٢	١٢٫٦٤	٧٤٧	٠٫٤٠	٢٤٤٢٥	١٣٫٢٤	٢٥٨	٠٫١٤	١٨٤٤٧٠	١٠٠
	ص+ و	٥٦٦١٣	٢٦٫٨٨	٦٩٢١١	٣٢٫٨٦	٢٣٨٧٥	١١٫٣٤	٢٦٣٩٦	١٢٫٥٣	٧٤٧	٠٫٣٥	٢٤٤٣١	١١٫٦٠	٢٥٨	٠٫١٢	٢١٠٥٦٦	١٠٠
السودان	ص	٢٣٩٠٨	٨٫١٥	١٠٣٤٦٦	٣٥٫٢٥	٦٨٧٥٣	٢٣٫٤٢	٧٨٧١٠	٢٦٫٨٢	٤٢٧	٠٫١٥	١٢٤٨٠	٤٫٢٥	٦٠٦	٠٫٢١	٢٩٣٤٩٩	١٠٠
	و	١٨٢١١	٥٫٨٥	١١٤٦٨٤	٣٦٫٨٦	٤٦٨٤١	١٥٫٠٥	٧٣٠٠٢	٢٣٫٤٦	٦٦٥٠	٢٫١٤	١٠٦٧٢	٣٫٤٣	١١٢٥٣	٣٫٦٢	٣١١٠٩٩	١٠٠
	ص+ و	٤٢١١٩	٦٫٩٦	٢١٨١٥٠	٣٦٫٠٦	١١٥٥٩٤	١٩٫١١	١٥١٧١٢	٢٥٫٠٨	٧٠٧٧	١٫١٧	٢٣١٥٢	٣٫٨٣	١١٨٥٩	١٫٩٦	٦٠٤٥٩٨	١٠٠

تابع جدول رقم (٣)

الهيكل الجغرافى للتجارة الخارجية للدول العربية عام ١٩٧٠

(القيمة بالالف دولار أمريكى)

الدول العربية	دول الجامعة العربية		الدول الأوربية الغربية		دول أوربا الشرقية	آسيا		أفريقيا		أمريكا		أتهانوسيا		اجمالى	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
ص (٢، ٣)	٢٨٤٧	٨٫٢٥	٨٨٥٥	٢٥٫٦٦	٢٤٠١	٢١٣٤٣	٦١٫٨٦	٨٨٥	٢٫٥٦	٤١	٠٫١٢	—	—	٣٤٥٠٢	١٠٠
الصومال و	٣٩٤٧	٦٫٣٠	٢٨٨٨٤	٤٦٫١٠	٥٠٢٤	١٨٢٤١	٢٩٫١١	٥٠٤٢	٨٫٠٥	٤٢٣٦	٦٫٧٦	١١٨	٠٫١٩	٦٢٦٥٩	١٠٠
ص+ و	٦٧١٤	٦٫١١	٣٧٧٣٩	٣٨٫٨٤	٧٤٢٥	٣٩٥٨٤	٤٠٫٧٤	٥٩٢٧	٦٫١٠	٤٢٧٧	٤٫٤٠	١١٨	٠٫١٢	٩٧١٦١	١٠٠
ص	٢١٢٠	١٫٠٢	١٨١٩١٦	٨٧٫٧٠	—	١٨٩	٠٫٠٩	—	—	٧٧١٨	٣٫٧٢	١٥٤٤٠	٧٫٤٤	٢٠٧٣٨٣	١٠٠
قطر و	١٣٤٦	٢٫٣٦	٣٢٣٤٤	٥٦٫٧٢	—	٢٢٠٢٨	٣٨٫١٣	—	—	—	—	٤٢٤٠	٢٫١٧	٥٧٠٢٠	١٠٠
ص+ و	٣٤٦٦	١٫٣١	٢١٤٢٦٠	٨١٫٠٣	—	٢٢٢١٧	٨٫٤٠	—	—	٧٧١٨	٢٫٩٢	١٦٦٨٠	٦٫٣١	١١٤٤٠٣	١٠٠
اتحاد ص	١٠٨٨٠	٤٫٥٠	٩٥٨٠٤	٣٩٫٦٦	—	١٢٠٠٢٧	٤٩٫٦٩	٢٣ (١)	٠٫١	٥٥٤٤	٢٫٣٠	٥٣٠٩٠	٢٫٥٢	٢٤١٤١٥	١٠٠
الامارات و	٣٧٦٤	٢٫٦٥	٦٩٠٥٤	٤٨٫٦٤	—	٦٣٢٢٥	٤٤٫٥٤	٥٨ (٣)	٠٫٤	١١٠	٠٫٨	٥٨٠٠	٤٫٠٩	١٤١٩٥٣	١٠٠
العربية ص+ و	١٤٦٤٤	٣٫٨٢	١٦٤٨٥٨	٤٢٫٩٨	—	١٨٣٢٥٢	٤٧٫٧٧	٨١	٠٫٠٢	٥١٥٤	١٫٤٧	١٨٨١٠	٣٫١٠	٣٨٣٤٤٨	١٠٠
ص	٦١٩	٠٫١٥	٣٥٧٨٥٦	٨٤٫١٧	—	٥٩٣٩٣	١٤٫١٠	—	—	٢١٣٦	٠٫٥١	٥١٣٣	٠٫٢٧	٤٢١١٣٧	١٠٠
عمان و	٢٥٧٧	٠٫٧٥	١٣٦٣٠٣	٦٢٫٥٩	—	٦١٤٠	٤٫١٧	١١	٠٫٠١	—	—	٢١٧٠	١٫٤٧	١٤٧٢٠١	١٠٠
ص+ و	٣١٩٦	٠٫٥١	٤٩٤١٥٩	٨٦٫٩٥	—	٦٥٥٢٣	١١٫٥٣	١١	٠٫٠٠١	٢١٣٦	٠٫٣٨	٢٣٠٣	٠٫٥٨	٥٦٨٣٣٨	١٠٠
ص	٥١١٠٤	٥٫٥٦	٦٣٩٦٦٢٤	٦١٫٢٦	٧٥٥٤١٠	٢١٧٥٧٢٣	٢٠٫٨٣	١٦٨٩٩	٠٫١٦	٣٢٣٣٤٥	٣٫١٩	١٠٧٨٤٨	١٫٠٣	١٠٤٤٥٠٧٠	١٠٠
اجمالى عربى و	٧٧٣٢٤٥	٩٫٣١	٤١١٧١٨٩	٤٩٫٦٠	١٠٨٠٢٤٢	١٠٦٢٩٤٩	١٢٫٨٠	١٠٧١١٦	١٫٣٠	٨٨٨٨٨٣	١٠٫٧٠	١٣٦٤٨٤	١٫٦٤	٨٣٠٠٧٦١	١٠٠
ص+و	١٣٦٤٣٤٩	٧٫١٧	١٠٥١٦٨١٣	٥٦٫١٠	١٨٣٥٦٥٢	٣٢٣٨٦٧٢	١٧٫٢٧	٢٧٦٦١٤	١٫٤٧	١٢٢٢٢٢٨	٦٫٥١	٢٤٤٣٣٢	١٫٣٠	١٨٧٤٥٨٣١	١٠٠

* تشمل ايران وأفغانستان ولا تشمل الصومال وموريتانيا اللتان تدخلان ضمن الدول الأفريقية .

(١) عام ١٩٦٩

(٢) عام ١٩٧١

(٣) نتيجة لأخطاء فى تقديرات التعامل الأصلية مع بعض الدول توجب عليها اختلاف مجموع تقديرات التعامل مع العالم مع الاجمالى الفعلى لذا فقد اجريت محاولة لتصحيح هذه التقديرات وأثبتت هذه التصحيحات هنا . وقد نجم عن ذلك بعض الاختلاف فى المجموع من الاجمالى الا أنه اختلاف ضئيل اذا ما قورن بالاختلاف الأصلى .

المصدر : جامعة الدول العربية ، المركز الاحصائى .

U.N. Yearbook of International Trade Statistics, 1970-1971.

تابع جدول رقم (٣)

الهيكل الجغرافى للتجارة الخارجية للدول العربية عام ١٩٧٠

(القيمة بالالف دولار أمريكى)

الدول العربية		دول الجامعة العربية		الدول الأوربية الغربية		دول أوربا الشرقية		آسيا		أفريقيا		أمريكا		أقيانوسيا		اجمالى	
		قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
العراق	ص	٨٧١٣٣	٧٫٩٢	٧١٢٧٩٢	٦٤٫٧٩	٤٢٦٤١	٣٫٨٨	٥٤٠٢٨	٤٫٩١	٢٢٤٩٥	٢٫٠٥	٦٦٨٩٦	٦٫٠٨	٢٠٦١٧	١٫٨٧	١٠٩٩٨٢٥	١٠٠
	و	٢٢٤٠٦	٦٫٣٧	٢١٨٥٨٦	٤٢٫٩٧	١١٠٥٧٧	٢١٫٧٤	٨٠٨٢٦	١٥٫٨٩	٢٢٦٧	٠٫٤٥	٢٥١١٧	٤٫٩٤	٧٥٢	٠٫١٥	٥٠٨٦٢٤	١٠٠
	ص+و	١١٩٥٣٩	٧٫٤٢	٩٣١٣٧٨	٥٧٫٨٤	١٥٣٢١٨	٩٫٥١	١٣٤٨٥٤	٨٫٣٧	٣٤٧١١	٢٫١٦	٩٢٠١٣	٥٫٧١	٢١٣٦٩	١٫٣٣	١٦٠٨٤٤٩	١٠٠
سوريه	ص	٥٠٠٩٨	٢٤٫٥٥	٦٩٨٣٦	٣٤٫٢٢	٣٨٣٤٣	١٨٫٧٩	٤١٣٥١	٢٠٫٢٦	٣٣	٠٫٠٢	٢٤٨٥	١٫٧١	—	—	٢٠٤٠٧٠	١٠٠
	و	١٢٠٤٠٦	١٧٫٦٢	٦٧٧٩٦	٣٣٫٢٧	٤٢٢٣٨	٢١٫٥٠	٢٢٦٧	١١٫٦٧	٢٠١٣	٠٫٥٦	٤٨٩٦٨	١٣٫٥٣	٥٨٠	٠٫١٦	٣٦١٨٠٤	١٠٠
	ص+و	١١٣٨٧٢	٢٠٫١٢	١٩٠٢٤٢	٣٣٫٦٢	١١٦١٣٩	٢٠٫٥٢	٨٣٥٨٩	١٤٫٧٧	٢٠٤٦	٠٫٣٦	٥٢٤٥٣	٩٫٢٧	٥٨٠	٠٫١٠	٥٦٥٨٧٤	١٠٠
مصر	ص	٦٢٢١٢	٨٫١٦	١١٣٢٨٥	١٤٫٨٦	٤٣١٨٢٤	٥٦٫٦٦	١٠٧٥٧٨	١٤٫١١	٦٨٧٥	١٫٣٠	١٠٧٩٦	١٫٤٢	١١٥	٠٫٠٢	٧٦١٧٠٩	١٠٠
	و	٤٧٥٠٥	٦٫٠٤	٢٨٥٧٦٠	٣٦٫٣٢	٢٥١٠٢١	٣١٫٠٩	١١١٧٠٥	١٤٫٢٠	١٣٧٥	٠٫٨١	٥٣١٣٩	٦٫٧٥	٨١١٨	٠٫٠٤	٧٨٦٦٢٨	١٠٠
	ص+و	١٠٩٧١٧	٧٫٠٨	٣٩٩٠٤٥	٢٥٫٧٤	٦٨٢٨٤٥	٤٤٫٠٤	٢١٩٢٨٣	١٤٫١٤	١٦٢٥٠	١٫٠٥	٦٣٩٣٨	٤٫١٢	٨٢٨٣	٠٫٠٣	١٥٤٨٣٣٧	١٠٠
اليمن	ص	١٩٦٧٧	٥٢٫٠٢	٩٦٣	٢٫٥	١٢٠٠٨	٣١٫٧٥	٤٩٦٢	١٣٫١٢	—	—	—	—	—	—	٣٧٨٢٢	١٠٠
	و	١٢٢٢٦٠	٢٨٫٥٤	١١٦٩٧٤	٢٧٫٣٠	٦٤٦٠١	١٥٫٠٨	٤٩٥٨٣	١١٫٥٧	٨٩٥٧	٢٫٠٩	٣١٢٨	٠٫٧٣	٥٣٤٢٧	١٢٫٤٧	٤٢٨٢٧٨	١٠٠
	ص+و	١٤١٩٣٧	٣٠٫٤٥	١١٧٩٣٧	٢٥٫٣٠	٧٦٦٠٩	١٦٫٤٣	٥٤٥٤٥	١١٫٧٠	٨٩٥٧	١٫٩٢	٣١٢٨	٠٫٦٧	٥٣٤٢٧	١١٫٤٦	٤٦٦١٠٠	١٠٠
الكويت	ص	٢٨٩٠٠	٣٩٫١٢	٤٧٣٧	٦٫٤١	٢٧٢	٠٫٣٧	٢١٨٤١	٢٩٫٥٧	٥٥٠	٠٫٧٤	٢٤١٦	٣٫٢٧	٧٢	٠٫١٠	٧٣٨٧٦	١٠٠
	و	٤٩٨٧٤	٧٫٩٧	٢٣٨٦٤٤	٣٨٫١٦	٣١٧٨٢	٥٫٠٨	١٨٢٢١٤	٢٩٫١٤	٤١٧٦	٠٫٦٧	٨٥٩٨٨	١٣٫٧٥	١٤٩٩٠	٢٫٤٠	٦٢٥١٤٧	١٠٠
	ص+و	٧٨٧٧٤	١١٫٢٦	٢٤٢٧٨١	٣٤٫٧٩	٣٢٠٥٤	٤٫٥٨	٢٠٤٠٥٦	٢٩٫١٨	٤٧٢٦	٠٫٦٨	٨٨٤٠٤	١٢٫٦٤	١٥٠٦٢	٢٫١٥	٦٩٩٠٢٣	١٠٠
المغرب	ص	٢٣٠٥٧ *	٤٫٢١	٣٧٣٨١٥	٧٦٫٥٩	٣٩٤٤٨	٨٫٠٨	٢٩١٧٥	٥٫١٨	٨٦٥٢	١٫٧٧	١٣٨٧٥	٢٫٨٤	٩٣٣	٠٫١٩	٤٨٨٠٢٠	١٠٠
	و	٢٦٩٥ *	٠٫٣٩	٤٤٩٢٢٢	٦٥٫٤٥	٦٠٨٩٧	٨٫٨٧	٤٢٤٢٢	٦٫١٨	١٣٢٦٤	١٫٩٣	١٠٣٠٢٩	١٥٫٠١	٣٩٩	٠٫٠٦	٦٨٥٩٥٢	١٠٠
	ص+و	٢٥٧٥٢	١٫٩	٨٢٣٠٣٧	٧٠٫٠٤	١٠٠٣٤٥	٨٫٥٤	٧١٥٩٧	٦٫٠٩	٢١٩١٦	١٫٨٧	١١٦٩٠٤	٦٫١٥	١٣٣٢	٠٫١١	١١٢٣٩٧٢	١٠٠
(٣،١) اليمن الجنوبية	ص	١٤٧٨٤	١٠٫٣٠	٤٥٢٩٥	٣١٫٥٦	—	—	٤٤٢٩٩	٣٠٫٨٧	١٨٧٤٢	١٣٫٠٦	٢٨١	٠٫٢٠	١٣٦٨٠	٩٫٥٣	١٤٣٥٠١	١٠٠
	و	٩٢٥٦٨	٤٢٫٤١	٣٤٤١٤	١٥٫٧٧	٤٧٥٩	٢٫١٨	٤٥١٩٣	٢٠٫٧١	٩٩٥٣	٤٫٥٦	٢٨٦٦	١٫٣١	٣٨٥٧	١٫٧٧	٢١٨٢١٠	١٠٠
	ص+و	١٠٧٣٥٢	٢٩٫١٧	٧٩٧٠٩	٢٢٫٠٣	٤٧٥٩	١٫٣٢	٨٩٤٩٢	٢٤٫٧٤	٢٨٦٩٥	٧٫٩٣	٣١٤٧	٠٫٨٧	١٧٥٣٧	٤٫٨٥	٣٦١٧١١	١٠٠
موريتانيا	ص	٦٣	٠٫٠٧	٧٨٩٩٢	٨٤٫١٣	٩٣٥	١٫٠٠	٧٠١٤	٧٫٤٧	٣٣٦٥	٣٫٥٨	١٣١٧	١٫٤٩	—	—	١٢٨٦٥	١٠٠
	و	٢٦٩٤	٤٫٢٨	٤٠١٥٠	٦٣٫٧٣	٦٥	٠٫١٠	٢٩٦٤	٤٫٧١	٧١٨٣	١١٫٤٠	١٠٣٣٩	١٦٫٤١	١	٠٫٠٠٢	٦٢٩٩٣	١٠٠
	ص+و	٢٧٥٧	١٫٧٦	١١٩١٤٢	٧٥٫٩٣	١٠٠٠	٠٫٦٤	٩٩٧٨	٦٫٣٦	١٠٥٤٨	٦٫٧٢	١١٧٣٦	٧٫٤٨	١	٠٫٠٠١	١٥٦٨٨٨	١٠٠

جدول رقـــــم (٤)

الهيكل السلعي لصادرات وواردات الدول العربية لعام ١٩٧٠

(نسبة مئوية)

الدول العربية	الصـــــادرات				الـــــواردات			
	سلع زراعية	سلع صناعية	سلع معدنية	اجمالى سلعى	سلع زراعيـة	سلع صناعية	سلع معدنية	اجمالى سلعى
تونس	١٣ر٤	٢ر٤٢	٤٤ر٣	١٠٠	٢٩ر١	٦٧ر٦	٣ر٣	١٠٠
الجزائر	٣ر٩	٢٢ر٤	٧٣ر٦	١٠٠	١١ر٢	٨٧ر٦	١ر١	١٠٠
السعودية	٠ر١	٧ر١	٩٢ر٦	١٠٠	٢٨ر٢	٧١ر٨	٠ر٠١	١٠٠
ليبيـــا	٠ر٠٢	٠ر٠٠١	٩٩ر٩	١٠٠	٢٨ر٨	٧١ر١	٠ر٠٣	١٠٠
لبنـــان	٥٥ر٨	٤٤ر٢	٠ر٠١	١٠٠	٣٢ر٥	٦٧ر٤	٠ر١	١٠٠
البحرين	٢٩ر٢	٧٠ر٨	—	١٠٠	١٩ر٩	٧٩ر٩	٠ر٢	١٠٠
الاردن	٣٨ر٢	٢٥ر٤	٣٦ر٤	١٠٠	٣٨ر١	٥٥ر٦	٦ر٣	١٠٠
السـودان	٩٣ر٨	٦ر٢	—	١٠٠	٢٠ر٣	٧٩ر٦	٠ر١	١٠٠
العراق	٣ر٢	١ر٢	٩٥ر٥	١٠٠	١٢ر٩	٨٧ر١	٠ر٢	١٠٠
سوريا	٦٨ر٩	٢ر٥	١٨ر٦	١٠٠	٢٨ر٢	٦٤ر٤	٧ر٤	١٠٠
صـــر	٦٩ر٨	٢٤ر٥	٧ر٥	١٠٠	٢٧ر٠	٧١ر٤	١ر٦	١٠٠
اليمـــن	٩٩ر٩	١ر	—	١٠٠	٥٢ر٢	٤٧ر٥	٠ر٣	١٠٠
الكويت	٣٨ر٣	٦١ر٧	—	١٠٠	١٩ر٨	٧٩ر٩	٠ر٣	١٠٠
الاجمالى	١٣ر١	٩ر٠	٧٧ر٨	١٠٠	٢٥ر٩	٧٢ر٨	١ر٢	١٠٠

المصدر : نفس مصادر جدول (٥)

جدول رقم (٥)

الهيكل السلعي لصادرات الدول العربية عام ١٩٧٠

(أ)

الدولة / الصنف	تونس		الجزائر		السعودية		ليبيا		لبنان		البحرين		الأردن	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
سلع زراعية	١٩٧٤٧	١٣,٤	٣٥٤٥٧	٣,١	٢٧٩١	٠,١	٦٢١	٠,٢	٤٦٠١٠	٥٥,٨	٧٢٥٧	٢١,٢	٦٥٨٣	٣٨,٢
سلع صناعية	٦٢١٢٤	٤٢,٢	٢٠٣٦١٥	١٢,٤	١٥٤٣٧٧	٧,١	٢٩	٠,٠١	٣٧١٨٩	٤٤,٢	١٧٥٢	٧٠,٨	٤٣٧٤	٢٥,٤
سلع معدنية	٦٥٢٢٨	٤٤,٣	٦٦٧٦٠٢	٧٣,٦	٢٠١٧٧١٧	٩٢,٦	٢٣٥٥١٢٥	٩٩,٩	٦	٠,٠١	—	—	٦٢٦٣	٣٦,٤
اجمالي سلعي *	١٤٧٠٩٩	١٠٠	١٠٦٦٧٤	١٠٠	٢١٧٤٨٨٥	١٠٠	٢٣٥٥٨٢٥	١٠٠	٨٤٢٠٥	١٠٠	٢٤٨٦٩	١٠٠	١٧٢٢٠	١٠٠

(ب)

الدولة / الصنف	السودان		العراق		سوريا		مصر		اليمن		الكويت		الاجمالي	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
سلع زراعية	٢٦٣٠٤	٩٣,٨	٣٤٠٨٩	٣,٢	١٢٥٦٢٧	٦٨,٩	٤٧٠٨٣٩	٦٩,٨	٢٣٦٦٩	٩٩,٩	١٢٦٩٤	٣٨,٣	١٠٤٨٧٦١	١٣,١
سلع صناعية	١٧٢٦٣	٦,٢	١٣٠٠٣	١,٢	٢٢٧٧١	١٢,٥	١٦٥٠٤٥	٢٤,٥	٢٠	٠,١	٢٠٤٢٥	٦١,٧	٧٥٧٨٢٦	٩,٥
سلع معدنية	—	—	١٠٣٠٥٨٢	٩٥,٥	٣٣٩٠٦	١٨,٦	٣٨٥٤٢	٥,٧	—	—	—	—	٦٢١٥٠٢١	٧٧,٨
اجمالي سلعي *	٢٨٠٣٠٣	١٠٠	١٠٧٢٦٧٤	١٠٠	١٨٢٣١٢	١٠٠	٦٧٤٤٢٦	١٠٠	٢٣٦٨٩	١٠٠	٣٣٤٩٩	١٠٠	٧٩٨١٦١٨	١٠٠

* يتضمن هذا الاجمالي أهم سلع التصدير فقط لعدم توفر بيانات السلع الأخرى وفقا للتصنيف المذكور

المصدر: احتسبت من : جامعة الدول العربية ، المركز الاحصائي : ملخص احصاءات التجارة الخارجية للدول العربية عن عام ١٩٧٠ ، فبراير ١٩٧٣.

جدول رقم (٦)

الهيكل السلعي لواردات الدول العربية عام ١٩٧٠

(أ)

الدولة / الصنف	تونس		الجزائر		السعودية		ليبيا		لبنان		البحرين		الأردن	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
سلع زراعية	٥٥٩١٩	٢٩٫١	٧٤٣٠٣	١١٫١	١٢٥١٢٤	٢٨٫٢	٩١٢٩٣	٢٨٫٨	١١١٤١٢	٣٢٫٥	١١٤١١	١٩٫٦	٤٢٩٧٢	٣٨٫١
سلع صناعية	١٢٩٩٧٥	٦٧٫٦	٥٨١٩٣٥	٨٧٫٦	٣١٩٠٧٥	٧١٫٨	٢٢٥١٨٣	٧١٫١	٢٣٠٧٤٥	٦٧٫٤	٨٦٠٦٥	٧٩٫٩	٦٢٦٨٣	٥٥٫٦
سلع معدنية	٦٣٣٠	٣٫٣	٧٣٦٥	١٫١	٨٤	٠٫١	١١٢	٠٫٣	٣١٦	١٫٠	٢٥٣	٠٫٢	٧١٥٩	٦٫٣
اجمالي سلعي*	١٩٢٢٢٤	١٠٠	٦٦٣٦٣٣	١٠٠	٤٤٤٢٨٣	١٠٠	٣١٦٥٨٨	١٠٠	٣٤٢٤٧٣	١٠٠	١٠٧٢٢٩	١٠٠	١١٢٨١٤	١٠٠

(ب)

الدولة / الصنف	السودان		العراق		سوريا		مصر		اليمن		الكويت		الاجمالي	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
سلع زراعية	٤٠٧٧٥	٢٠٫٣	٣٢٨٩٩	١٢٫١	٢٥٩٢٤	١٨٫٢	١٢٨١٢٦	٢٧٫٠	١٥٧٦٥٠	٥٢٫٢	٣٣٣١٦	١٩٫٨	١١٠١٨٠٢	٢٥٫٩
سلع صناعية	١٥٩٧٣٧	٧٩٫٦	٢٥٦٨١٣	٨٧٫١	١٧٣١٦٥	٦٤٫٤	٣٤٠٤٣٠	٧١٫٤	١٤٣٤١٥	٤٧٫٥	٢٦٥٨٧٥	٧٩٫٩	٣٠٩٨٢٣٣	٧٢٫٨
سلع معدنية	١٥٠	ار	٤٨	٠٫٠	١٩٨٠٦	٧٫٤	٧٤٧١	١٫٦	١٠٢٢	٠٫٣	١١٧٠	٠٫٣	٥١٣١٦	١٫٢
اجمالي سلعي*	٢٠٠٦٦	١٠٠	٢٩٤٧٦٠	١٠٠	٢٦٨٩٤٥	١٠٠	٤٧٦٨٨٠	١٠٠	٣٠٢٠٨٧	١٠٠	٣٧٠٣٦١	١٠٠	٤٢٥١٣٥١	١٠٠

* يتضمن هذا الاجمالي أهم سلع الاستيراد فقط لعدم توفر بيانات السلع الأخرى وفقا للتصنيف المذكور .

المصدر: نفس مصدر الجدول السابق .

جدول رقم (٧)

تجارة الدول العربية الخارجية من القمح خلال الفترة من ٦٦ ـ ١٩٧٠

البيان	١٩٦٦						١٩٦٧						١٩٦٨						١٩٦٩						١٩٧٠					
	ص			و			ص			و			ص			و			ص			و			ص			و		
الدولة	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪
العراق	٢٧٠٠٠	٢٦٤٤٧	١٧٫١	٤٩٨٣٠			٦١٦	٦١٦	١٠٠	١٧٦٠٢١	٧٣	٠٫٠٤	٦٠٥	٦٠٥	١٠٠	٢٠٤٥٨٨			١٧٥١	١٧٥١	١٠٠	٢٠٨١	١٠٨٨٢	٧٧٫٢	١٤١٠٠			٨٩٧٩٩		
سوريا	١٦٠٠	١٠٤٧	٦٥٫٤	٢٤٦٦٠١			١٧٠٠	١٧٠٠	١٠٠	١٠٠٣٧١			٤٦٨	٤٦	٠٫٠	٢٨٣٤٦٦			٥٠٠	٢٠٥	٠٫٠	٤٣٩١٦	٣	٤١٫٠	٥٠٠			٤٢٤٣٧١		٠٫١٢
لبنان	١٠٦٢	١٠٦٢	١٠٠	٢٢٨٣٧٤	٦٠٥٤	٢٫٧	٧٢٠٥	٧٢٠٥	١٠٠	٢٥٠٩	١٠٥	٤٫١	٣٣٦	٣٣٦	١٠٠	٢٤٦٦٤٢	٥٠٤	٠٫٢	١٣٧	٢٣	١٦٫٨	٢٦٠٤٤٢	٥١١٤	٢٫٠	٢٩٠٢	٢٥٣٦	٨٧٫٤	٣٦٧٢٤٢	١٠٤٠	٠٫٣
الكويت				٣٧٠٣٥						٧٧٦٧٦			٤٠	١٧	٠٫٤٢	٦٨٠٩٨	١٧١	٠٫٢٦	٢٨	١٠٠		٦٦٨٣١	٤٩	١٠٠	٢٣			٨١٠٩٦	١٩٧	٠٫٢
الأردن	٩٤٢	٩٤٢	١٠٠	٧٧٠٨٨	٢٦٣٨٦	٣٤٫٢	١٥٢٣	١٥٢٣	١٠٠	١٤١٦٨١	٥٧٣	٠٫٤	١١٦٤	١١٦٤	١٠٠	٣٤٩٤٦			١١٢٥	٦٠٨	٥٤٫٤	٦١٣١	٥١٢٤	٩٦٫٥	٦٠٨	٦٠٨	١٠٠	٢٣٧٠٨	١٤٣٦	٦٫١
اتحاد الامارات العربية																														
البحرين				٣٠٠			٧٤	٧٤		٣٠٠			٣٣	٣٣	١٠٠	٣٠٠			١٠٤	٦٨		٤٠٠			١٠٤	٦٨	٦٥٫٣	٦٥٤	٣٢٠	٤٨٫٩
قطر																														
عمان																														
السعودية				٨١٦١٧	٢٧٨٧	٣٫٤				٥٣٩٢٢	١٠٠٧	١٨٫٦				٣٤٢٨١	٢٧٣١	٨				٦٧٠٨			٦١	٦١	١٠٠	١٣١٥٠٧	١٨٣٥	١٫٤
اليمن الشمالية				٢١٠٠			٧٢٠٠	٩٩٣	١٢٫٧	١٢٦٠٠						١١٩٠٠						٣٠٦٠٠						٢٩٤٠٠		
اليمن الجنوبية	٢٣٥٠٠٠	٢١	٠٫٠	١٣١٤			٣١٠			٦٦٨٠٠			١٨٠٠			٣٥٨٠٠			٣٠٠٠			٣٠٨١٠	٢٠	٠٫٠	٥٥٠٠	٣٤٤	٦٫٣	٥٥٨٠٠		
مصر				١٤٢٨٦٢٣						١٧٨٢٥٨٧	٩٣٥٣	٠٫٥				١٥٠٦٧١٤						١١٩٩٧٤٨						٨٥٠٧٤٥		
السودان				٥٠٠٠٠						٤٩٠٨٠			١٢١٦	١٢١٦	١٠٠	٦٠٥٢٥						٣٢٦٩٨						١٩٧٩٠٢		
الصومال				٣٤٠						٢٠٠						٢٠٠						٢٣٨						٧٠٠		
ليبيا				٨٩٣٤	٨٠٥٠	١٠٫١				١٧٨٣٧						١٠١٣٣	٢	٠٫١				٧٠٠٠						٢٥٦١٩		
تونس				١٩٠			١٣١			٣٣٠٧٨٤						٢٥٩٢٥٨			٤١٠			٣٧٧٢٨٣			٥١٠٠	٣٤٠٠	٦٦٫٧	٤٢٥٨٢٠		
الجزائر	١٤٦٠٠	٨٠٥٠	٥٫٨	٤١٥						٦٩٣٩٠٠						٦٦٦٨٠٠						٤٢١٠٧٣	٥٥٠	٠٫١٣				٣٢٩٩٩٧	٣٥٠٠	٠٫١
المغرب	٤٨٧٠٠	٥٧٠٠	١١٫٧	٥٧٨٨٤٨						٨٥٥٢٨٧			٢٤٠٠	٤	٠٫٢	٥٩٢٠٠٠			١٤٠	١٤٠		١٠١٩٧٠						٣٥٨٤٠٠		
موريتانيا																														
اجمالي عربي	٢٠١١٠٤			٢٧٩٢١٨٩			٢٨٤٧٢			٤٣٦٦٠٦٣			١٢٥٢٤			٣٨٤٧٢٤١			١٩٤٤٠			٢٥٨٧٨١٧			١٦٠٤٩			٣٣٩٢٨١٠		
	٤٣٢٧٧		٢١٫٥	٤٣٢٧٧		٥٫١	٢٠٦١٤		٧١٫٤	٢٠٤١١		٠٫٤	٣٤٢١		٢٧٫٣	٤٣٢١		٠٫٨	١١٦٦٠		٦٠	١١٦٦٠		٠٫٥	٨٨٦٨		٥٫٣	٨٨٦٨		

المصدر : احتسبت من :

(١) جامعة الدول العربية ـ الادارة الاقتصادية ـ المركز الاحصائي ـ ملخص احصاءات التجارة الخارجية للدول العربية ٦٦ ـ ١٩٧٠ .

(٢) جامعة الدول العربية ـ النشرة الاحصائية للتجارة الخارجية للدول العربية ، ٦٦ ـ ١٩٧٢ .

(٣) F.A.O., Trade Year Book, 1971

(٤) U.N. Economic Commission for Africa, origin in Trade Statistical for Africa, 67-1970

(٥) U.N. Economic Commission for Africa, Statistical Year Book, 1973

جدول رقم (٨)

عمارة الدول العربية الخارجية في دقيقة القمر خلال الفترة من ١٩٦٦/٦٦ إلى ١٩٧٠

(القيمة بالمليون)

البيان	١٩٦٦						١٩٦٧						١٩٦٨						١٩٦٩						١٩٧٠					
	ص			و			ص			و			ص			و			ص			و			ص			و		
الدولة	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪
العـــــراق	٥٠٠	٣٦٦	٧٣٫٢	٤٧٠٠			٩٤	٩٤	١٠٠	١٨٠٠			١١٤	١١٤	١٠٠	٢٠٠			١٢٠٠	٤٣٣	٣٦٫١	٧٥٧٣								
سوريـــــا	١٣٨	١٣٨	١٠٠	٣٠٩١٦			٢٠٩	٢٠٩	١٠٠	٤٤٢٨٢			١٠٠	٨١	١٠٠	٢			١٠٠			٨٤٦٧٩								
لبنـــــان	٥٠٠	١٦١	٣٢٫٢	٢١٦٠٤			١٣٨٢٤	١٣٨٢٤	١٠٠	٣٤٧٢١		٢٥	٣٥٧	٣٥٧	١٠٠	١٠٫٠		٢	١٣٣٢٢	٣٩٥٣	٣٤٣١	٨١٫٧	٢٣٢٧٦							
الكويـــــت	٧٠٠	٢	٠٫٣	٢٧٠٠			٨١٨						٤٠٠	٤٦	٢٣٫٢	٧٠٠			٥٧٠٠	٥١٠٦		١٥								
الأردن	٢٦٧٢	٢٦٧٢	١٠٠	٧٤٥٠٧	٨	٠٫١	٤٠٣٣	٤٠٣٣	١٠٠	٥٧٨٢٨	١٣٠٢٦	١٣٫٤	٥٠٣٥	٥٠٣٥	١٠٠	٦٥٠٣٧	٥	٠٫٠٠٧	٢٩٠٠	٣٦٥١	٢٫٢	١٣٣٣٢	٦٥٦٥	١٠٠	٣٦٥١	٢١٧٦	٢٫٤	٩١٩٧٧	١٠٠	٢٫٤
اتحاد الامارات العربية							٣٣	٣٣	١٠٠																					
الجزيـــــر	٩١	٩١	١٠٠	١٢٧٠٠			١٠	١٠	١٠٠	١٢٤٠٠						٨٤٠٠			١٢٣٠٠											
قطـــــر																											٢٠٢		
عمـــــان																														
السعوديـــة				١٥٦٣١	٣٦٠٥	٢٣٫٠	٣٧	٣٧	١٠٠	١٢٤٩٣	٤٩٢٦	٣٩٫٤				١٧٦١٤	٥٤٦٤	٣١				١٣٥٢٦٧			١٠	٧٣٠٥	٢٫٤	٢٢٥٢٤	١٠٠	
اليمن الشمالية				٢١١٠١						١٥٦٠٦						١٢٨٧١						٣٢٤٢٥						٥٣٦٠٣		
اليمن الجنوبية	١٠٥٠٠	٢٥٢	٢٫٤	١٠٢٢			٦٧٠٠	١٦١	٢٫٤	١٠٨٥٠٠			٤٣٠٠	٣٨	١	٩٨٧٠٠			٦٧٠٠	١٠٤٠٠	٦٠٤	٥٫٨	٤٥٠٦					١٠٤٩٠٠		
مصـــــر	١٧٣٠٠	١	٠٫١	٦١٠١١٨	٧٠	٠٫١	٨٢٢٠			٦٥٠٨٣١						٥٥٩٩٩٥				٢٥			٢٢٧٧٥٦					٢٧٤٧٩٤		
الســـــودان				٨٨						١٢٢٩٦٥						٧٠٧٧٣							٥١٤٢٩					٢٥٠١٥		
العـــــراق				٢١٨٠٠						١٠٠٠٠						١١٥٤٨			١٦٥٥	١٢	٠٫١		١٩٠٠٠					٢٢١٠٠		
ليبيـــــا				١٠٩	١٢٥٠	١٫١				١٠٦٨٠٨	٢	٠٫٠١				١٣٣٦٧٤	٢٠٧	٠٫٢					١٤٤٦٧٢					١٥٣١٩٩		
عمـــــان	١٢٥٠	١٢٥٠	١٠٠	١٠٨٨٦١						٣٠٥٨						٢٠١٣٤							١٠٣٤٤					٢٠١٦٤		
الجزائـــــر				١١٢٠٠						١٧٢٠٠						٣٨٠٠							١٨٠٣٧					٧١٨٨		
المغـــــرب				٣٤٧٥٧						٣٢٩٦٠						٢٧٤٠٠							٣٦٢٠٠					٤٠٥٠٠		
موريتانيـــا				٦٠٠						١٠٠						٨٠٠							٣٠٠٠					٤٠٠٠		
اجمالي عربي	٣٣٦٥١			١٠٨٧٦٢٦			٣٤١٦٨			١٢٣٢٣٨٢			١٠٣٠٦			١٢٧٨٩٦٥			٤١٠٨٧				٨٧٧٠١٠					٩٩٦٨٠٤		
		٤٩٢٣	١٤٫٧		٤٩٢٣	٥٫٠		١٨٤٩١	٥٤٫١		١٨٤٧١	٥٫١		٥٦٧٦	٥٫٠		٥٦٧٦	٥٫٠		١٣٣٥٨	٣٢٫٥		١٣٣٥٨	٦١٫١		١٦٦٤	٢٦٦٤	٥٫٠			

المصدر : نفس مصادر جدول رقم (٧)

جـــدول رقـــم (٩)

تجارة الدول العربيـــة الخارجية فى الأرز خلال الفـــترة من ٦٦ ـ ١٩٧٠

(الكميـــة بالطن)

البيان	١٩٦٦				١٩٦٧				١٩٦٨				١٩٦٩				١٩٧٠			
	ص		و		ص		و		ص		و		ص		و		ص		و	
الدولة	اجمالى	عربى	اجمالى	عربى	اجمالى	عربى	اجمالى	عربى	اجمالى	عربى	اجمالى	عربى	اجمالى	عربى	اجمالى	عربى	اجمالى	عربى	اجمالى	عربى
العـــراق	١٠	٥	٥٠		١٠٣٠٠				١٠١٦	١٩٣	٤	٩٧٫٧					٣٢١١	٦٨٫٨	٥٥	١٠٠
سوريـــا					٣٤٤٠٠						٣٦٣٩						٣٢١١	٦٨٫٨	٥٥	١٠٠
لبنـــان	٢٥١	٢٥١	٥٠٠		٢٦١٠٠	٦٧٨	١٢٤٦٠	٤٦٫٤	٥٠٨	٥٠٦	٩٩٫٦		٣٤٫١	١٢	٣٦١	٣٥٦	٣٩٩٠٠	٣٨٣٨٨	٣٨٣٨٨	١٦٫٢
الكويـــت	٥٥٤٨	٦٩٧	١٢٫٦		١٨٦٠٠	٤٨	٢٫٠		٤٩٣١	٦٧	١٫٤		٧٥٫٧	١٣٢٣٩	٢٠٤٨٤	٧١٫٦	١٦٥٠٠	٨٠٨٨	٨٨	٤٩
الأردن	٢٥١٠٠				٢٢٧٠٠	١٢١٠٣	٤٦٫٤						٥٫٠	١٩٨	١٩٢	٠٫٧	٢٦٥٠٠	١٥٣٧	٢٥٥٥	٨٥٫١
اتحاد الامارات العربية					(١)٠٠	١٥٩							٤٩٫٣	٨٦٧١	١٦١٠٨	٨٣٫٩	١٤٧٩٨	١٠٦٨٥		٧٢٫٢
البحريـــن	١٨٣٠٠				٨٧٠٠	(١)٠٠							٠٫٣	٧			٩٧٧	٩٧٧		١٠٠
قطـــر					(١)٤٠	٩٦								٢١٠			٣٧٥٠٠	٣٧	١٢٤٤٠	٩٢٫٢
عمـــان															٨١٠٠		١٣٤٩٦			٠٫١
															١٤٤	١٠٠	٣٢٤	٣٢٤		١٠٠
السعوديـــة	١٤٢٤٠٠	١	١	١٠٠	١٢٥٤٠٠	٢٤٧	٠٫٢		١٢٤٠٠٠	١٧٤٢	١٫٤						٧٨١	٧٨١		١٠٠
اليمن الشمالية															١٥٠٧٠٠	٨٠٠	٢٣٣٤٠٠	٩١٩٣		٣٫٩
اليمن الجنوبية	١١٦٠٠	٢٨٣٠٠	١٠٣		٢٨٥٠٠				٩٥٦	٩٥٦	١٠٠				١٨٩٩	١٨٩٩				
مصـــر	٣٤٦٧٠٠		٤٣٤٦٣٤	٣٧٢٥٥ ٨٫٦	٣	٣	١٠٠		٥٦٩٩١٧	٥٧٨٩٣	١٠٫٢		٢٨٤٠٠		٥٩٨٠٠	٢٫٥	٥٥٦٠٠	٢٢٠	٥٠	٠٫٥
الســـودان	٤٨٠٠				٦٩٠٠	٥٥٠٠	٧٩٫٧						٥	٥	٨٫٥	٢٫٥	٥٧	٥٧	٧٤٩٠٥	١٠٠
الصومـــال	٢٢٠٧٢				١٧٣٠٠	٢٥٠٠	١٤٫٥						١٠٠	٨٠١٠	٦٩٨١	٦٩٫٦	١١٩٣٥	١١٩٣٥		١٠٠
ليبيـــا	٧١٠٠				١٦٢٠٠	٨٧١٩	٥٣٫٨						١٠٠	١٥٤٠٠	٦٧٠٩	٤١٫٦	٢٣٣٠٠	٩٧٥		٤٫٢
تونـــس	٩٠٠				٢٠٠٠								٢٢٫٢	١٢٤٠٠	١٨٦٢	١٥	١٨٥٢٥	٥٠٠		٢٫٧
الجزائـــر	١٠٠				٣١٠٠	١٥٢٢	٤٩٫١						١٠٠	٢٠٠٠		٠٠	١٨٠٠	١٦١		٨٫١
المغـــرب	١٣٠٠		٣٩٣٢		٢٩				٧٠٠٠				١٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠	١٠٠				
موريتانيـــا	٤٠٠				١١١٠٠	٢٩٨٩							١٣٨٠٢							
اجمالـــى	٣٧٦١٠٠	٣٦١٠٧٢	٤٤٤٦٧٧	٤٦٧٢٤	٢٨٨٣٣٢	٤٦٧٢٤	٥٤٨٣٢٨	٦٠٤١٥	٢٤٦٦١٠	٦٠٤١٥	٨٠٢١٦٣	٧٤٧٢٨	٤٧٩٩٠٠	٧٤٧٢٨	٦٧٢٦٢٨	٩٠٠٨٣	٤٦٥٢٠٨	٨٩٠٦٩		
		٩٫٠		١٠٫٢		١٦٫٢		١٫٢		٢٤٫٥		٩٫٣		١٥٫٦		١٣٫٢				١٩٫١

* بيانات التجارة الخارجية بين الدول العربية لهذا العام غير متوفـــرة

(١) البيانـــات غير متوفـــرة .

المصـــدر: نفس مصادر جـــدول رقم (٧) .

جدول رقم (١١)

تجارة الدول العربية الخارجية في الحضيات خلال الفترة من ٦٦-١٩٧٠

(الكمية بالطن)

البيان	١٩٦٦						١٩٦٧						١٩٦٨						١٩٦٩						١٩٧٠					
	ص			د			ص			د			ص			د			ص			د			ص			د		
الدولة	اجمالي	مرسى	٪	اجمالي	مرسى	٪	اجمالي	مرسى	٪	اجمالي	مرسى	٪	اجمالي	مرسى	٪	اجمالي	مرسى	٪	اجمالي	مرسى	٪	اجمالي	مرسى	٪	اجمالي	مرسى	٪	اجمالي	مرسى	٪
العراق				١٥٧٢	١٥٧٢	١٠٠				١٧٠٣						١٥٢٩	١٥٢٩	٨٩,٩	١٠١٣			٩٤٤	٩٤٤	٩٣,٢	١٧٤٥	٣	٠٨,٧	١٠٢٥	٣	١٠٠	١٣١٠	٩١٦	٦٥,١
سوريا				٥٤٩٣٤	٥٤٩٣٤	١٠٠				١٣٠٠٩	١٨,٧	٦٧,١				٦٠٥٤٠	٦٠٥٤٠	٩٦,١	٦٧٣٤٦	٥	٠٠	٦٧٣٤٦	٦٧٣٤٦	١٠٠	٦١٥٣٥	١٠	١٠٠	٦١٥٣٥	١٠	١٠٠	٧٩١٥٤	٧٩٤٩١	٩٩,١
لبنان	١٠٤٣٤٢	٦٧٠٧٤	٦٤,٣	٥٢	٥٢	١٠٠	١٢٦٠٢٣	١١٩٥٠	٨٩,٣	٩٨	٩٨	١٠٠	١٣٢٣٠٠	١١٠٥٤٧	٨٣,٦	٩٨	٩٨	١٠٠	١٢٥٠١٥	١٠٠٠٠٢	٧٩,٦	١١٠	—	—	١٣٥٦٧٢	١١٢٢٠٩	٨٢,٧	٢٨			
الكويت	٥٤	٥٢	٩٦,٣	١٣٠٢٥	١٢٧٢٦	٨١,٣	٤٣			٢٠٥٣١			٧٠	٦٨	٩٧,١	١٢٨١١	٢٤٣٣٣	٦٢,٤	٢٨	١٤	٥٠	١٩٩٣٦	٢٠٤٨١	٨١,٤	٢٥١٦٨	١٩٩٩	٥٠,٦	٣٤٣٠٥	٢٠٥٣٢	٨٤,٥
الأردن	١٠٧٨١	١٠٧٨١	١٠٠	٧٨٠٩	٦٦٥٥	٨٥,٢	٨٨٥١	٨٨٥١	١٠٠	٤٧٣٢	٤٧٣٢	١٠٠	١٧١٢٧	١٦٩٢٧	٩٤,٤	٢٢١٣	٢٢١٣	١٠٠	٢٠٢٣٨	١٣٢٩٦	٦٥,٦	٢٠٨١	١٧٦٠	٢٨,١	٣٩٦٥٧	٣٢٣١١	٩٤,٢	٢٤٠٥٠	١٣٣٩	٥,٦
اتحاد الامارات العربية																														
البحرين	١٦٦	١٦٦	١٠٠	١٥٣						١٧٨						١٩	١٩	١٠,٧	١٤٢			١٠	١٤٢	٧	٧٧,٥	١١٠	١٤٢	٧٠,٦	٤٧٥	٣٨٣٠	١٢,٤
قطر										٧١						٧٩	٧٩	١٠٠	٦٢٠			٦٢٠	٢٦١٣	١٠٠						٣٧٠٤	١٠٠
عمان																														
السعودية	٢٣٦٦٥			٢٧٨٦	٢٧٨٦	٣٢,١	١٧	١٧	١٠٠	٢٩٤٦٢	٢٩٤٦٢	١٠٠	٣٨١٠٠			٣٨١٠٠	٣٨١٠٠	١٠٠	١٨			٣٨٤٨٧	٤٠٠٣٨	٨٧,٤	٢٢	٢٢	١٠٠	٤٠١٦٢	٤٠١٦٢	
اليمن الشمالية										١٥٥	١٥٥	١٠٠				١٥٥	١٥٥	١٠٠										٧	٧	١٠٠
اليمن الجنوبية										١٣٣١	٢	٠,٢				٨١٠	٤٠٨	٥٠,٤				١٣٧١	٤٧١	٣٤,٢				٧٧٠	٥١	٦٦,٢
مصر	٨٧٤٤	١٧٩١	٢٠,٥				١٢٣٨٧	٢١٢٧	١٧,٢	٣	٣	١٠٠	٣٤٥٤١	٢٤٤٤	٧	١٧٠٢١	٣٩٠٥	٢٣,٤							١٠٣٧٣١	٥٧٧١	٥,٦			
السودان				٨٢٠	١٥	١,٨				١٦٣١						٥١١	٥١١	١٠٠				٦٩٦	٦٩٦	١٠٠				١٣٩٠	٦٧٤	٤٨,٥
الصومال				٤٤						١١٩												١٣	٠	٠						
ليبيا	١٦٠١			٣١	٣	١٠				٣٠			٨٤			٤	٤	١٠٠				٩	٩	١٠٠				١١	٠	٠
تونس	٣٧٨٢٤						٢٢٦٩٠	٢٢٦٩	٣				٢٥٩٨٣	٤		٤٦٠٣٧	٩	٠			٢,٠				٢٩٥٧٩	٠				
الجزائر	٢٤٨٢٣١						١٣٧٩٠٠						١٤٠٩٠٠			١٨٥٣١٨	٠	٠							١٣٤٨٧٨	٠				
المغرب	٤٣٧٤٦٢			٠,٨			٤٩٤٤٧٠			٥			٥٧٠٢٩٣			٥٥١٤٦٣	٠	٠							٤١٤٠٦٠					
موريتانيا																														
	٨٣٨٢٦٦			١٠٠٧٧٩			٨١١٤١٨			١٢٣٠٧٤			٩٢٢١٠٣			١٣٤٩٩٢			١٠٢٠١٣٨			١٣٩٠٣٧			٨٠٦٩٧١			١٨٠٤١٥		
اجمالي مرسى		٨٤٨٦٧			٨٤٣٤١		١١١٠١٥		١٣,٧	١١١٠٩١		٩٠,٣	١٢٩٩٩٢		١٤,١	١٢٩٩٩٢		١١,٤	١١٧٢٢٦		٩٦,٣	١٢٣٦٨٧		٨٨,٦	١٥٣٠٧٧		١٧,١	١٥٢٣٤٦		٨٢,٢
			١٠,١			٧٩,٧																								

المصدر : نفس مصادر الجدول رقم (٧)

جـــدول رقـــم (١٢)

تجارة الدول العربية الخارجية فى التمور خلال الفترة من ٦٦ ـ ١٩٧٠

(الكمية بالطن)

البيان	١٩٦٦						١٩٦٧						١٩٦٨						١٩٦٩ *						١٩٧٠					
	ص			د			ص			د			ص			د			ص			د			ص			د		
الدولة	اجمالى	مربس	٪	اجمالى	مربس	٪	اجمالى	مربس	٪	اجمالى	مربس	٪	اجمالى	مربس	٪	اجمالى	مربس	٪	اجمالى	مربس	٪	اجمالى	مربس	٪	اجمالى	مربس	٪	اجمالى	مربس	٪
العـــراق	٢٩٠٨٧٣	٣٧٤٧٩	١٢٫٩				٢٧٩٢٩١	٦٢٥٨١	٢٢٫٤				٢٥٤٧٩٥	١٩٠٨٨	٧٫٥										٣٥٠٢٦٥	٤٧٩٠٠	١٣٫٧			
سوريـــا	٢١	٢١	١٠٠	١٩١٦١	١٩١٦١	١٠٠	١٢			٣٠٩٨٤	١٧٤٩٦	٥٦٫٥				٢٠٩٠٨	٨٢٥٥	٣٩٫٥				٢٣٠٩٣	٦١	٠٫٣				٢٩٤٨٦	١٨٨٤٣	٦٣٫٩
لبنـــان	٣٤١	٧٥	٢١٫٥	٤٧٦٥	٤٧٦٥	١٠٠	٤٥٣	١٩	٤٫٢	٦٦٨٣	٥٢٩٢	٧٩٫١	٤١٩			٢٧٧٧	٦٣٦	٢٢٫٩	٣٦٣	٦٢	١٧٫١	٣٥٠٠	٣٨	١٫١	٦٨٥	٤٢	٦٫١	٨٧٨٠	٧٣٦٨	٨٣٫٩
الكويـــت	٢٠٠	٢٫٠	١٫٠٠١	٤١٥٤			٢٩٣			٦١٠٥	٣٩٤٤	٦٤٫٦	٦٩	٦٨	٩٨٫٦	٤٠٨٦	٤٠٨٦	١٠٠	١٢٠	١١	٩٫٢	٦٢٦١	١٢	٠٫٣	٤٤٩	٢٩٨	٦٦٫٤	١٢٧٧٤	٢٤٦٧	٢٧٫١
الأردن	٢٨٤	٢٨٤	١٠٠	٣٤٣٦	٣٠٦٥	٨٩٫٢	١٢٦	١٢٥	٩٩٫٢	٢٧١٨	١٨٩٣	٦٧٫٧	١٦٨	١٦٨	١٠٠	٢٠٥٨	١٧٨٩	٨٦٫٥	١٢٠	١٢٠	١٠٠	٣٣٦٧	١٢٦	٣٫٧				٢١٦١	٢١٦١	١٠٠
اتحاد الامارات العربية										١٩٦٥	١٩٦٥	١٠٠				٩٧٤	٩٧٤	١٠٠				١١	١١	١٠٠				٢٢٢٨	٢٢٢٨	١٠٠
اليمـــن	٢	٢	١٠٠	٢٥٠						٢٠٦٥	٢٠٦٥	١٠٠				٢٠٤٠	٢٠٤٠	١٠٠				٤٧٣			٨٣	٧٥	٩٠٫٤	١٢١٤	١٢١٤	١٠٠
قطـــر	٤٫	٤٫	١٠٠							٤٠٩٤	٤٠٩٤	١٠٠				١٥١٦	١٥١٦	١٠٠										٢٨٥٢	٢٨٥٢	١٠٠
عمـــان										٢٢٧	٢٢٧	١٠٠																١٤٨	١٤٨	١٠٠
السعوديـــة	٩١٢٤	٣٥	٠٫٤	٦٧٦	٦٧٦	١٠٠	٨٧١٦	٦٤٦٩	٧٣٫٥	٢٢٦	٢٢٦	١٠٠	٦٨٨٧	٦١١١	٨٨٫٧	٢١٥	٢	٠٫٠٩	١٣٠٨			٠٠			٦٥٠٩	٦٤٢٥	٩٧٫١	٧٦	٧٦	١٠٠
اليمن الشمالية	٤٠٠	٤٠	١٠٠	٤١١٦						٢٤١٤	٢٤١٤	١٠٠				٢٥١٥						٤٩٧٦			٥٦			١٠٩٩	١٠٩٩	١٠٠
اليمن الجنوبية	٤٠	٤٠	١٠٠	٣٦٦٩						٦٦١٧	٦٦١٧	١٠٠				٦٦٧٠						٤٧٠٠						٧٦٥٨	٧٦٥٨	١٠٠
مصـــر	١١٦	١١٦	١٠٠	١٠٤٢٧	١٠١١٧	٩٧	٨٤	٦٦	٧٨٫٦	٧٢٨٠	٧٢٨٠	١٠٠	١٣٧	١١٣	٨٢٫٥	٦٢٥٠	٦٢٥٠	١٠٠	٦٥٠٠	٢٧٨	٤٫٣	٦٥٠٠	٢٧٨	٤٫٣	٩٣	٨٤	٦٢٫٤	٤٣٤١	٤٣٤١	١٠٠
السـودان	٢٠						١٩	١٨	٩٤٫٧	٦١٤٠	٦١٤٠	١٠٠							٣٠٣			٦٧١٥	٣٠٣	٤٫٥				٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠
الصومـــال				٧١٩٠						٨٤٣٨	٨٤٣٨	١٠٠				٨٠٠٠						١١٤٢٩						٣٠٢٣	٣٠٢٣	١٠٠
ليبيـــا				٣٩٧	٣٩٧	١٠٠				٥٦٠	٥٦٠	١٠٠																		
تونـــس	٤٩٠٧	٣٤٩	٧٫٥	٢٨٥			٢٧٥٦	٥٤١	١٩٫٦				٢٥١٥																	
الجزائـــر	٢٥١٠٠	٣٧	١٫٠				٢١٧٠٠	٢٤٢	١١٫٢				٢٨١٨٣																	
المغـــرب	٤			٢٥٢	٢٥٢	١٠٠	١٤٣			٣٤٨			١																	
موريتانيـــا																٥٠٨						٢٢٦	١٧٦	٧٨٫٩				٨٢	٨٢	١٠٠
اجمالى عربى	٣٣١٠٠٩	٣٨٢٢٧	١١٫٥	٥٨٧٧٨	٣٨٤٣٣	٦٥٫٤	٣١٣٦٥٣	٧٠٠٥٢	٢٢٫٣	٨٦٩٤٨	٦٨٦٥١	٧٨٫٩	٢٩٣٢٥٤	٢٠٥٤٨	٨٫٧	٥٨٨١٧	٢٥٥٤٨	٤٣٫٤	٣٢١٥٧٠	٤٧١	٠٫١	٧٥١٥٥	١٠٠٨	١٫٣	٣٧٣٧٦٤	٥٤٨٨٤	١٤٫٦	٨٦٠٩١	٦٤٤٢٩	٧٤٫٨

* بالنسبة للعراق لم ترد النشرة التفصيلية لتجارة التمور عن هذه السنة.

المصدر: نفس مصادر الجدول رقم (٧).

جـــدول رقـــم (١٣)

تجارة الدول العربية الخارجية فى الشاى خلال الفترة من ٦٦ ـ ١٩٧٠

(الكميـة بالطـن)

البيان	١٩٦٦						١٩٦٧						١٩٦٨						١٩٦٩						١٩٧٠					
	ص			و			ص			و			ص			و			ص			و			ص			و		
الدولـــة	اجمالى	عربـى	%	اجمالى	عربـى	%	اجمالى	عربـى	%	اجمالى	عربـى	%	اجمالى	عربـى	%	اجمالى	عربـى	%	اجمالى	عربـى	%	اجمالى	عربـى	%	اجمالى	عربـى	%	اجمالى	عربـى	%
العـــراق	١١ر١١	١١ر١	١٠٠				٢٥١٨٢			٦٨ر٦٨			٢٥١٤٠																	
ســـوريـــا	٢٣ر٠	٢٣ر٠	١٠٠	٢ر٣	٠ر٠٢		٤٦١٩			١٤ر٤	١٤ر٤	١٠٠	٤٦٢٩	٦٣	١ر٦															
لبنـــان	٥٠١ر١	٥٠١ر١	١٠٠	١٦ر٣	٣٣٤		١٩٨٢			١١٧	١١٧	١٠٠	٧٧٧١	١٠ر٤	٠ر٥٨	٩	١٣٤٤		٤٣٤٢	١٥ر١	١١٤٢	٧٠٥٨			١٩٤٩٠					
كويـــت	٩٩ر٠	٩٩ر٠	١٠٠				٢٥٠٥			١٠٩ر٩	١٠٩ر٩	١٠٠	٢١٨١	١٠٩١	١٠٠	٢٧٨٧	٣٧٩٥	٣٧٩٥	٧٦٦٧	٣٨٥٨	٥٠ر٣									
الاردن	٦٦ر٠	٦٦ر٠	١٠٠				٢٢٠٢			١ر٠	١ر٠	١٠٠	٢٩٤٣	٥١	١٠٠	٦٣٠٨	٢١٤	٢١٤	٥٨٦٢	٣٧	١ر٦									
اتحاد الامارات العربية													٢٦٦٤			٣٢٢١			٢٤٦٢										
البحريـــن	١٠٠	١٠٠	١٠٠				٦٧٧			٥١	٥٤	١٠٠	٤٨٦																	
قطـــر													٧٨٠						١١٩٨	١٨	١٠٥ر١				١٦٠٧	٢٠				
عمـــان																														
السعوديـــة	٤٥ر٠	٤٥ر٠	١٠٠ر١	٢١١	٣٫٧		٥٧٦٨			٧٫٤	٧٫٤	١٠٠	٤٢٣٥	١٥٣	٣٫٦															
اليمن الشمالية	١ر١	١ر٠	١٠٠							٩٤٩ر٠	١٥ر٠	٩٠٠ر٩٠٠	٢٨٥٨				٦١٣													
اليمن الجنوبية	٢٩	٢٩ر٠	١٠٠				٥١٥٠			٢٩ر٠	٢٩ر٠	١٠٠	٣٢٠٨٣	٠ر٠٣																
مصـــر	٦ر٢	٦ر٢	١٠٠				٢٨٦٥٤						١٤٣٥																	
الســـودان	٧ر٩	٧ر٩					١٢٠٤٧			١ر٠٦	١ر٠٦	١٠٠	١٨٩٦																	
الصومـــال	٦٣	٦٣	١٠٠				١٤٢٦						٦٠٢٥		٠ر٠٣															
ســـوريـــا	٣٣٣	٣٣٣	١٠٠				٤٩١٤			٠ر٠٦	٠ر٠٦	١٠٠	٦٥٨٩		٠ر١															
تـــونـــس							٤٧٢٦						٢٦٦٨																	
الجزائـــر	٢	٢					٣٤٥						١٢٨٤٤																	
ليبـــيـــا							١٠٢٣٠						٩٠٧																	
المجمـــوع	٥٤٦ر٥	٥٤٦ر٥	١٠٠	٥٤٦ر٣	٤ر١		١١٠٩٠٠			٣٠٤	١٥ر٨		٧٤٩٢٠	٣٠٤	٠ر٣	٣٢٢٢			١٠٨٠٣٥	٢٢٢	٠ر٢	١١٤٧	١١٤٧	١٠٠	١٠٥٨٨٥	١١٤٦	١ر١	٩٥٧١	٤٠٤٦	٤٢٫٣	١٣١٠٢٣	٤٠٤٩	٣ر١

المصدر : نفس مصادر الجدول رقم (٧) .

جدول رقم (١٤)

تجارة الدول العربية الخارجية فى السجن خلال الفترة من ٦٦ ـ ١٩٧٠

(الكمية بالطن)

الدولة	البيان	١٩٦٦						١٩٦٧						١٩٦٨						١٩٦٩						١٩٧٠					
		ص			و			ص			و			ص			و			ص			و			ص			و		
		اجمالى	عربى	%	اجمالى	عربى	%	اجمالى	عربى	%	اجمالى	عربى	%	اجمالى	عربى	%	اجمالى	عربى	%	اجمالى	عربى	%	اجمالى	عربى	%	اجمالى	عربى	%	اجمالى	عربى	%
العراق								١٠٩٠						٦٥٠						٦٦٠											
سوريا	٢٥٠		٥					٤٢٦٠			٩٠		١ر٢	٨٦٠	١٣٦	٣٢ر٤	٤٢٠	٣٧	٤ر٣	٧٢٠	١ر١٠	١ر٩	٩٠			٧٣٠	٣٠	٤ر١			
لبنان	١٦٤٧	١٦٤٧	١٠٠		٤٥٣٤	١١١	٢ر٤	٣٠٧٧	٣٠٧٧	١٠٠	٤٢٨٠	١ر٢٩	٠ر١٧	٤٥١٥	٦٢٨	١٠٠	٦٢٨	٢١٨	٤٨٦٠	١٠٠	٣٨٠	٠ر٠٨	٧٧	٥	١٠٠٠	٣٨٦	٢٦ر٨			
الكويت	٣٦٠				١٥٢٠			٢٥٢	١ر٠	١٠٠	١٥٢٠			١٦١٠	٣٧٠	١٨	٤ر١	١٣٥٠	٦٥	٤ر٨	٢٢٦			٢٢٦	٤٧٦٣	١٠٠	٤٧٦٣	١٤	٠ر٤		
الأردن	٠ر٧	٠ر٧	١٠٠	٢٠٤٠	٦٠٠	٢٩ر٤	٥٢	٥٢	١٠٠	١٥٢٠				٢٣١٠	٢٥	٢٠	١٠٠	٢٧٨٠						٤٧١٣	١٠٠						
اتحاد الامارات العربية	٦	٦	١٠٠																					٢٥١٣						
البحرين	٦٨٢	٦٨٢	١٠٠	٧٢٨٠			٨٨٥	٨٨٥	١٠٠	١٥٨٢٠			٤٨٠	٤٨٠	١٠٠	١٣٦١٠				١٠٩٠			٨٧	٨٧	١٠٠	١٠٨٦	٩٧	٨ر١			
قطر																							٦	٦	١٠٠						
عمان	٥	٥	١٠٠																				٢٦	٢٦	١٠٠						
السعودية	٨٠			٦٩٨٠	٢٤٤٣	٣٥	٦٠	٦٠		٦٩٨٠	١٧٤١		١٠	٧٢١٠			١٨١٧	٢٥ر٢	٤٠	٨٦٩٠	٢٣	٢٣	١٠٠	٢٣	١٠٠	٦١١٥	٣١٦١	٥١			
اليمن الشمالية	٣٢٨٠	٦٧٧	٢٠ر٦				٣٣٢١	٢٣٢	٦ر٩				٢١٩٠	٤٥٠	٢٠ر٥				٢٣٠٠	٦٧٢	٢١	٢٣٠٠	٦٨٧	٢٩ر٧						
اليمن الجنوبية	٣٧٦٠	٤٨٨	١٣	٦٣٦٠	٢١٦	٣ر٤	١٢٩٠	١١١	٨ر٦	١٦٦٠			١٢٨٩	١٨٨	١٤ر٦	١٣٧٠			١٠٨٠	١٨٩	١٣ر٨				٥٠٠					
مصر	٩	٩	١٠٠	٥٩٠٠	١٠٠	٢				٤٥٥٥	١ر٤٩٠	١٠ر٨	٢١	٢١	١٠٠	٣٢١٠			٥٢٢٠						١٩٨٢	١٠٠				
السودان	٢٨	٢٨	١٠٠	١٢٧٧٠						١١٤١٠	١٩٨٠	١٧ر٤				١٥٠٣٠	٣١	١٠٠	٣٤٩٠						١٤٣٧٤					
الصومال				١٦١٠						١٧٧٠			١٧٢	١٧٢	١٠٠	١٠٥٥٠			١٣١٠			٣٠٥	٣٠٥	١٠٠	١٥٢٠					
ليبيا		٠		٦٧٣	٦٦	٩ر٨	٢	٢		٦٥٠	١٢١	١٨ر٦				٩١٣	١٠٠	١١	٧١٠						٥٠٠	٦٧	١٣ر٨			
تونس				٢٦٠٠						٢٨٦٠						١٨٥٤			٢٨٥٠			٤	٤	١٠٠	٢٢٦٠					
الجزائر				٣٢٤٨٠			٢٥	٢٥	١٠٠	٤٧٢٠٠						٢٧٠٦٠			٢٠٢٥٠						٣٣٠٠٠					
المغرب		٨٩٦٩	٩	١ر٠						١١١٧٠	٣٢	٠ر٣				١٢٠٥٠			١٠٨٨٠	٣٠٨	٢٨				١٠٨٠٠					
موريتانيا																															
اجمالى		٨٤٦٠						٥٥٠٦٦						٥٦٠٠						٦٨٩٢٠						٨٤٩٠٣					
		٣٥٤٤		٤١ر٦				٣٥٤٠		٣ر٦				١٤٠٤		٣٤ر٩				١٠٩٠		١ر٦				٥٧٣٧		٦ر٧٥			
											٤٣٩٣ر٢		٣ر٦	١٩٥٤		٢ر٧				٤١٢٩						٨١٢٠					
																										٥٧٣٧		٧٠ر٧			
											٤٣٩٣		٤٨ر٨																		

المصدر : نفس مصادر الجدول رقم (٧) .

جـدول رقـــم (١٥)

التجارة الخارجية للدول العربية فى الحيوانات الحية خلال الفترة ١٩٧٠/٦٨

(القيمة بالألـف دولار أمريكـى)

البيان	١٩٦٨						١٩٦٩						١٩٧٠					
	ص			و			ص			و			ص			و		
الدولة	اجمالى	عربى	%	اجمالى	عربى	%	اجمالى	عربى	%	اجمالى	عربى	%	اجمالى	عربى	%	اجمالى	عربى	%
العـــراق	١٤٦	١٤٦	١٠٠				٩١	٩١	١٠٠				٦٤	١٦	٢٥	٣٨٧	٩٩	٢٥ر٦
سوريـــا	٢٧١٠٥	٩٠٩١	٣٣ر٦	٤٦٦٠	١٣٠	٢٨ر٨	٢٧١٠٠	٢٧١٠٠	١٠٠	٢٨٩	٢٨٩	٤ر٨	١٩٥٣٦	١٩٥٣٦	١٠٠	٣٤٥٠	١٣٦	٣٩ر٤
لبنـــان	٢٣٧٥	٢٣٧٥	١٠٠	٣٦٦٠٤	٣٣٠٣٥	٩٠ر٢	١٣٣٣	١٣٣٣	١٠٠	١٨١٢٨	٢١٦٨٤	٨٣ر٦	٧٤٨	٧٤٨	١٠٠	١٤٢٣٢	١٩٣٧٦	٧٣ر٥
الكويـــت	٨	٨	١٠٠	٨٧٩٥	٣١٠٧	٣٥ر٣	٢			٢٠٥٦	٥٥٥٥	٤٦ر٨	٦٦	١٢	١٨ر٢	٧٢٩	٥٥١٦	١٣ر٢
الأردن	٤٦	٢٤	٥٢ر٢	٤٨٨٨	٣٤١٥	٦٩ر١	٢٠	٤	٢٠	٧٥٦٢	٨٧٦٤	٨٦ر٣	٨	٨	١٠٠	٤٦٧٧	٤١٦٥	٨٩ر١
اتحاد الامارات العربية													٧٢٢	٧٢٢	١٠٠			
اليمـــن	٣	٣	١٠٠													١٤٠٦	٩٩١	٦٨ر٩
قطـــر													٢٦	٢٦	١٠٠			
عمـــان																		
السعوديـــة	٢٧١	٦	٢ر٢	٣٤٦٧٦	٢٥٧٢٥	٧٤ر٢	٣٥٨	١	٠ر٣		٢٧٠٨١		٣٩٩	١٢٢	٣٠ر٦	٢١٣٣٦	١٨٩٩٦	٨٩
اليمن الشمالية																		
اليمن الجنوبية	١٠٢						٥٨			٢٨٣٧	٢٨٤٠	١٩ر٩	٢٠	٢٠				
مصـــر	٥٦٣	٥٦٣	١٠٠	٩	٩		٥٤١	٥٤١	١٠٠	٣٧٥	٤٦٦	٨٠ر٥	٨٦٩	٧٠٧	٨١ر٤	١٧٠٨	٦١٣١	٩٥ر٥
السـودان	١٢٢٠٦	١٢٢٠٦	١٠٠	٢٩	٢٩		٦٦٩١	٨٦٨	١٢ر٩	١	٢٧	٣ر٧	٦٦٥٣	٦١٤٠	٩٢ر٣	٣٠	١	٣ر٣
الصومـــال	١٣٩٠٠	١٣٩٠٠	١٠٠				٢٩٨٥	٢٩٨٥	١٠٠				١٤٦٩٦	١٤٦٩٦				
ليبيـــا				١٥٦٦٧	٤٧٤	٣٠ر٣				٣١٦٧	١٤١٢٧	٢٢ر٤				٢١٠٢٥	٥٢٧٨	٢٥ر١
تونـــس	٢٩٦٠	٢٩٦٠	١٠٠	١٢٥٣			١٦٦٠	١٦٦٠	١٠٠		٢٢٠٦		٣٤٣١	٣٤٤٨	٩٩ر٠	٣٧٨٣	٧٣	١ر٩
الجزائـــر	٤٧	٤٧	١٠٠				٣٢	٣٢	١٠٠		٩١٢٩		٥٢	٥٢	١٠٠	٤٣٧٢		
المغـــرب							٢٩				١٢٨٢		٨٣	٨٣	١٠٠			
موريتانيـــا																		
اجمالـــى	٦٠٠٥٤	٤١٣٢٩	٦٨ر٨	١٠٦٥٨١	٧٠١٥٤	٦٥ر٨	٤٠٩٠٠	٣٤٦١٥	٨٤ر٦	٣٤٤١٥	٩٩٥٣٠	٣٤ر٦	٤٧٣٩٠	٤٦٣١٩	٩٧ر٧	٨٧٠٦٦	٤٦٣٠٩	٥٣ر٢

المصدر : نفس مصادر الجدول رقم (٧) .

جدول رقم (١٦) : تجارة الدول العربية الخارجية فى اللحوم خلال الفترة من ٦٦ ـ ١٩٧٠ (الكميـــة بالطـــــن)

البيان / الدولة	١٩٦٦		١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩		١٩٧٠	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
	اجمالى عربى %	اجمالى عربى %	اجمالى عربى %	اجمالى عربى %	اجمالى عربى %	اجمالى عربى %	اجمالى عربى %	اجمالى عربى %	اجمالى عربى %	اجمالى عربى %
العراق		٢٨٠		٢١٠		٦٧٠		٦٨٠		١٧٠
سوريا	٧٧٠	٦٥٠	٣١٠		٤٤٠	١٠١٠	١٠٠	٦٠	٢٠٠	٤١٠
لبنـــان	٤٩٠	١٠٤٠	٢٢٠	١٣٨٠	٤٥٠	٣٤٦٠	٣٠٠	٥٤١٠		
الكويت	١٠	٤٧٧٠	١٢٠		٥٩٠	١٢٩٥٠	٦٧٠	١٢٢٤٠		
الاردن		٩٠		٤٨٠		٢٨٥٠		٣٩٨٠		
البحرين		١٦٤٠		٢١١٠		٢٣٤٠		٢١٣٠		١٨٩٠
اتحاد الامارات العربية										
قطـــر										
عمان										
السعودية		٣٢٢٠		٣٥٩٠		٥٧٦٠		٧٤٤٠		
اليمن شمال										
اليمن جنوب		١١٧٠		٥١٠		٢٤٠		٢٣٠		٢٣٠
مصـــر	١٠	٢٦٧٨٠	٢٠	٥٩٥٠	١٢٠	١٧٨٠	٤٠	٢٢٦٠	٤٠	٥٦٥٠
السودان	٩٠		٥٠		٣٠		٨٣٠		٢٠	
الصومال										
ليـــبيا		٢٢١٠		٢٨٩٠		٣٤٣٠		٥١٥٠		
تونس	٩٢٠	٦٠	١٠١٠	٦٠	٨٥٠	٣٠	١٢٢٠		٦٣٠	
الجزائر	٢٤٠	٣٩٤٠	٥١٠	١٣٨٠	٤٠	٤٣٠	١٦٠	١٢٠	٢٠٠	
المغرب	٦٨٠	١٠	٢٠٠		٨٠٠		١٠٥٠			
موريتانيا		٥٠								
اجمالى	٣٢١٠	٤٥٩١٠	٢٤٤٠	٢٥٣٨٠	٣٣٢٠	٩٤٩٥٠	٤٣٧٠	٣٩٧٠٠	٩١٠	٨٤٠٠

جدول رقم (١٧)

تجارة الدول العربية الخارجية في الجلود الخام خلال الفترة من ٦٦ ـ ١٩٧٠

(الكمية بالطن)

الدولة	البيان	١٩٦٦*				١٩٦٧				١٩٦٨				١٩٦٩				١٩٧٠			
		ص		د		ص		د		ص		د		ص		د		ص		د	
		اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪	اجمالي	عربي	٪
العراق		٣٥٣٤٠٠٠	٣٠٧١	٢٫٧٣	١٥٦٩					٣٨٠٠	٢٩٣٥	١٫٧٧	٢٣٦٩	١٠	٠٫٤	٢٧٧١			٥٦٦٨	٤٢١٢	٧٫٤	٦	٠٫٢
سوريا		١٥١٢	٤٩٧	٣٤٫٧	١٥٢٨	٣١	٢٫١	٢٢٥٤	١٥٥٤	٦٨٫١	٣٠١٥	١٨٨٩	٦١	٥٦٫١	٢٨٣٥	٥٠٫٣	١٠٦٦			٢٤٦١	١٨٣٧	٧٤٫٤	٦٣٩	٩٫٣
لبنان		٦٤٤٦	٢٢	٠٫٣٣	١٠٧٨٧	٥١٤٢	٤٧٫٦	٦٥٢٦	٥٤٦	٨٫٤	١٣٢٦٤	٦٧٢٩	٥٠٫٧	٣٦٥٨	١٣٤٧٨	٦٫١	٥٥٤			٨٤١٠	٢٢٢	٢٫٦	١٥٧٣٧	١٫٩
الكويت		١٩٨٩	١٦٠٩	٨٠٫٨	٢٥٤	٧٨	٣٠٫٧	١٨٨٣	١٨٨٣	١٠٠	٢٠٢	١٢	٥٫١	٢٣٢١	٢٣٢٠	٩٩٫٩	٤٠٩			٢٢٥٧	٢٢٢٢	٩٨٫٤	١٤٢	١٫٤
الأردن		٨٢١	٨٢١	١٠٠	٤٠٢	٦		١١٠٦	١١٠٦	١٠٠	٤٨٨	٢١	٤٫٣	١٢٠٠	١٢٠٠	١٠٠	٥١٠			١٣٤٥	١٣٤٥	١٠٠	٨	١٫٨
اتحاد الامارات العربية																				١٣٣	١٣٠	٩٧٫٧	١٥	١٠٠
البحرين																								
قطر																								
عمان																								
السعودية		٣١١١	١٥٣٣	٤٩٫٣	٢١	١٠	٤٧٫٦	٣٠٤٢	٢٥١٠	٨٢٫٥	٣٠	٣٠	١٠٠	٢٨٧			٢	٢	١٠٠	٧١	٧١	١٠٠	٦	١٠٠
اليمن الشمالية																								
اليمن الجنوبية		٢٩٦٨			٢٠٠٥			٣٨٨٥(١)			٢٨٧٠(١)	٢٣	٠٫٨	٢٣١	٢	٠٫١	٤١٠٤	١١٨٥	٢٨٫٩	٢٢٧			
مصر		٣٤٠			٢٦٢٧	١٨٦٦	٧١٫٠	٤٣٤			٢٦٩٤	٢٨٩٩	٩٦٫٨	٣١٩			٤٧٧٥			٥٨٧٩	٢٩٣٠	٦٦٫٨	٤٠٦٤	٨٫٦
السودان		٤٢١٤٩	٢٤٥٦	٥٫٨	٢٢	٥٫٢١	٩٧٫٧	٥٠٠٩	٣١٧١	٦٣٫٣	١٤	١٤	١٠٠	٥٧٠٠										
الصومال		١٥٥٧												٢١٥٥	١٢١٧	٥٦٫٥				٢٢٣٠	٤٧١	٢١٫١		
ليبيا		١٧٠٢	١٦٠	٩٫٤	٢			٢٠٧٦	٩٢٣	٤٤٫٥	٣٣	٣٣	١٠٠	٢٦٩٥	٥٨٦	٢١٫٧	٣٠	٣٠	١٠٠	٢٩١			٤	١٠٠
تونس		٤٦٨			٧٨٣			٩٠٦	١٠٧	١١٫٨	١٣٣١	٧٨	٦٫٣	١٥٩٠	١٦٠٠		١٧١	١٧١	١١٫٢	٦٧٨			١٨٥٨	
الجزائر		٥٧٢٩			٨٠									١٨٠٤	٤٨٩								٢٢٤٨	
المغرب		١٣١			٥٥									١٨٨										
موريتانيا																								
اجمالي		٦٨٦٩٩	٧١٥٠	١٠٫٤	٢٠١٣٥	٧١٤٩	٥٣٫٥	٢٦٦٧٤	١٤٧٨٤	٥٤٫٨	٢٦٥٩٠	١١٧٣٨	٤٤٫١	٣٣٤٨٩	٦٦٤٥	٢٠٫٧	٢٩٤٨٧	٦٦٤٥	٢٣٫٦	٣٠٢٢٨	١٤٤٤٨	٤٧٫٧	٣١٦٢٢	١٤٤٤٨	٥٫٧

* البيانات عن عام ١٩٦٦ غير متوفرة.

(١) ألف جلد.

المصدر: نفس مصادر الجدول رقم (٧).

جدول رقم (١٠)

تعداد السكان في البلاد العربية وتوقعات السكان حتى عام ١٩٨٠ ومعدل الزيادة السكانية السنوي

البلد		١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	معدل الزيادة السكانية السنوية (٪) ١٩٦٠ - ١٩٥٥	١٩٦٥ - ١٩٦٠	١٩٧٠ - ١٩٦٥	١٩٧٥ - ١٩٧٠	١٩٨٠ - ١٩٧٠
		التعداد بالألف نسمة										
الجزائر	(١)	(١٠٦٦١)	١٠٨٠٠	١١٩٢٣	١٣٧٣٣	١٥٩٢٠	١٨٥٤٦	٣٫٣	٣٫٠	٣٫٠	٣٫١	٣٫٠
المغرب		١٠٤١٣	١١٦٤٠	١٣٣٢٣	١٥٤٦٩	١٧٩٣٢	٢٠٦٨٨	٢٫٨	٢٫٧	٣٫٠	٢٫٩	٢٫٩
تونس	(٢)	(٣٨٨٢)	(٤١٠٠)	(٤٥٠١)	٥٠٦٠	٥٧٨١	٦٦٣٧	١٫١	١٫٧	٢٫٦	٢٫٧	٢٫٨
موريتانيا		(٥٩٨)	* ٩٧٠	* ١٠٥٠	١١٧٣	١٣٢٧	١٥١٦	٦٫١	١٫٦	٢٫٢	٢٫٥	٢٫٧
الصومال		(٢٠٠٥)	(٢٣٧٦)	٢٥٠٠	٢٧٦٠	٣١٧٢	٣٦٥١	٣٫١	٣٫٣	٢٫٢	٢٫٦	٢٫٧
ليبيا		١١٧١	١٣٨١	١٦٦٧	١٩٧٥	٢٣٤٦	٢٧٧٣	٣٫٥	٣٫٧	٣٫٥	٣٫٥	٣٫٤
السودان		* ١٠٢١٠	١١٧٧٠	١٣٥٤٠	١٥٦٤١	١٨٣٩٨	٢١٧٤٦	٢٫٩	٢٫٨	٢٫٩	٣٫٣	٣٫٤
سوريا		(٢٣٠٧٠)	٢٥١٢٢	٢٩٣٨١	٣٣٣٠٩	٣٧٨٧١	٤٣٨٧١	٢٫٥	٢٫٥	٢٫٥	٢٫٦	٢٫٧
العراق	(٣)	(٥٩١٢)	(٦٨٨٧)	٨١٤٠	٩٦٦٨	١١٥٣٨	١٣٩٠٣	٣٫١	٣٫١	٣٫٢	٣٫٦	٣٫٧
الأردن	(٤)	(١٤٢٣)	(١٦٤٠)	١٩١٠	٢٢٤٠	٢٦٤٧	٣١٤٤	٢٫٦	٣٫١	٣٫٢	٣٫٤	٣٫٤
لبنان	(٥)	(١٧١٣)	(١٩٨٥)	١٣٠٠ *	٢٦٥٠	٣٠٤٢	٣٤١٢	٢٫٩	٢٫٩	٢٫٩	٢٫٨	٢٫٨
السعودية	(٦)	(٣٣٤٢)	(٣٨١٣)	(٤٠٠٠)	٥٩١٤	٦٠٤٨	٦٩٤٣	٢٫٦	٣٫٤	٣٫٤	٢٫٧	٢٫٧
اليمن الديمقراطية		(٩١٣)	(١٠٠٩)	* ١١٢٠	١٢٤٨	١٤٠٥	١٥٩٧	٢٫٠	٢٫١	٢٫٢	٢٫٤	٢٫٥
سورية	(٧)	٣٩٣٨	٤٥٦١	٥٢٣٢	٦٠٣٥	٦٩١٦	٨١١٠	٢٫٩	٢٫٨	٢٫٩	٣٫٠	٣٫٢
اليمن (ج.ع.ي)		(٤٠٧٣)	(٤٤٧٣)	* ٥٠٠٠	٥٦٠٢	٦٣٠٧	٧١٣٦	٢٫١	٢٫٢	٢٫٣	٢٫٤	٢٫٤
الكويت		..	..	..	٧٦٠	(١٠٠٠)	١٢٠٠	..	..	..	..	٣٫٥ (١٠)
اتحاد الامارات		..	..	..	٢٢٠	(٣٠٠)	٣٦٥	..	..	..	..	٣٫٥
قطر		..	..	..	١٠٨	(١١٥)	١٣٦	..	..	..	..	٣٫٥
البحرين		..	..	..	٢١٢ (٨)	٢٤٢	٢٧٨	..	..	..	٢٫٨ (١١)	٢٫٨ (١١)
عمان		..	..	..	٦٧٨ (٩) *	٧٧٨	٨٩٣	..	..	..	٢٫٨ (١١)	٢٫٨ (١١)

( ) تقديرات خطة الأقلمة والبرامج .

(*) تقديرات الأمم المتحدة .

(—) تقديرات خطة الضمان الاقتصادي والتنمية .

(١) يشمل تعداد الجزائيين المقيمين بالخارج وعددهم ٢٦٨٨٦٨ طبقا لتعداد ١٩٦٦ .

(٢) باستثناء سكان الاقليم الجنوبي والاجانب .

(٣) لا يشمل الموريتانيين بالخارج وعددهم ١٠٠٠ طبقا لتعداد ١٩٦٥ .

(٤) يشمل تعداد الفلسطينيين المسجلين وعددهم ٥٠٠ ألف في ١٩٥٥ ، ٦١٤ ألف في ١٩٦٠ ، ٦٦٨ ألف في ١٩٦٥ .

(٥) يشمل تعداد الفلسطينيين المسجلين ويبلغ ١٠٤ ألف في ١٩٥٥ ، ١٣٧ ألف في ١٩١٠ ، ١٦٠ ألف عام ١٩٦٥ .

(٦) يشمل تعداد الفلسطينيين .

(٧) يشمل تعداد الفلسطينيين ويبلغ ١٠٤ ألف في ١٩٥٥ ، ١٢٤ ألف في ١٩٦٠ ، ١٤٩ ألف في ١٩٦٥ .

(٨) تقديرات تعداد ١٩٧١ .

(٩) تقديرات الأمم المتحدة في منتصف ١٩٧٠ .

(١٠) تقدير حسب معدل النمو في الكويت في ضوء معدلات النمو في العراق .

(١١) تقدير حسب معدل النمو في كل من البحرين وعمان في ضوء المعدلات المقدرة في كل من السعودية واليمن .

جدول رقـــم (١٩)

الحدين الادنى والاعلى لتقديرات الطلب الاجمالى لاهم السلع الزراعية فى الدول العربية فى عام ١٩٨٠ بالمقارنة بالحد الادنى فى ١٩٧٥

السلع	تقديرات ١٩٧٥ (الحد الادنى)	تقديرات ١٩٨٠ *		النسبة المئوية للزيادة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٠	
		الحد الادنى لزيادة الدخل	الحد الاعلى لزيادة الدخل	الحد الادنى	الحد الاعلى
	الف طن	الف طن	الف طن	%	%
الحبوب	٢١٤١٦	٢٤٥٣٥	٢٤٩٦٣	١٤ر٦	١٦ر٦
القمح	١٠٩٤٤	١٢٧٣٤	١٢٦٤٨	١٦ر٤	١٥ر٦
الارز	١٨٧٥	٢٢٧٠	٢٣١٢	٢١ ار	٢٣ر٣
الذرة الشامية	١٨٤٨	٢١٢٧	٢١٢١	١٥ ار	١٤ر٨
الذرة الرفيعة والدخن	٤١٥٥	٤٧٩٩	٤٨٥٠	١٥ر٥	١٦ر٧
البطاطس والبطاطا	١١٤٧	١٣٦٦	١٤٠٣	١٩ ار	٢٢ر٣
الخضر	٨٨٣٨	١٠٦٧٦	١٠٩٨٤	٢٠ر٨	٢٤ر٣
الفاكهة	٩١٨٠	١٠٢٠٢	١٠٣٩٣	١٠ر٠	١٣ر٢
اللحوم	٢٣٩١	٢٩٨٨	٣١٦٧	٢٥ر٠	٣٢ر٢
البيض	٢٢٤	٢٨١	٣٠٢	٢٥ر٤	٣٤ر٨

* ينظر صفحة ١٩٥ ــ ١٩٧ من الدراسة

جـــدول رقـــم ٢٠

الطلب الاجمالي على الحبوب

(بالألف طن متري)

الـــدول	١٩٦٥	١٩٧٠ *	١٩٧٥ ج	١٩٨٠ ج	١٩٧٥ ع	١٩٨٠ ع **
الجزائـــــر	١٦٩٢	١٨٩٨	٢٢٥٤	٢٢٥٤	٢٢٥٤	٢٦٦٥
المغـــــرب	١٨٧١	٢٣٥٨	٢٧٣٣	٣١٣٣	٢٧٢١	٣٠٧١
تونـــــس	٦٣٤	٧٢٦	٨٣٩	٩٦٦	٨٦٧	٩٢٨
موريتانيـــــا	١١٥	١٣٨	١٥٩	١٨٥	١٦٠	١٩٤
الصومـــــال	٢٨٢	٣٢٥	٣٧٨	٤٤٤	٣٨٨	٤٧٨
ليبيـــــا	٢٠١	٢١٢	٣٠٤	٢٥٥	٣٠٤	٣٥٥
الســـودان	١٣٩٦	١٦٦٠	١٩٦٣	٢٣٤٤	١٩٦٣	٢٣٦٢
مصـــــر	٥٢١٦	٥٨٤٣	٦٧٥٠	٧٧٣٤	٦٧٧٥	٧٧٢٠
العـــــراق	١١٠٤	١٣٤٢	١٦٢٦	٢٠١٥	١٦٢٦	٢٠١٥
الأردن	٢٥٦	٣٠٤	٣٦٠	٤٢٨	٣٦٠	٤٢٦
لبنـــــان	٢٧٨	٣٢٣	٣٧٢	٤٢٧	٣٧٢	٤٢٦
السعوديـــة	٦٧٧	٨٥٧	٩٨١	١١٣٣	٩٨١	١١٣٣
اليمن الديمقراطية	١١١	١٢٥	١٤٢	١٦١	١٤١	١٨٣
سوريـــــا	٨٧٧	١٠٢٧	١١٦٣	١٣٦٣	١١٦٣	١٣٦١
اليمن (ص)	٧٥٦	٨٥٢	٩٦٢	١٠٦٥	٩٨٢	١١٥١
الكويـــت			١٦٣	١٨٦	١٦٣	١٨٦
الامارات المتحدة			١٤١	٥٧	٤١	٥٧
قطـــر			١٦	٢١	١٩	٢١
البحريـــن			٤٠	٤٤	٤٠	٤٤
عمـــان			١١٦	١٥٤	١٢٦	١٥٤
الجملـــة			٢١٤١٦	٢٤٥٣٥	٢١٤٨٥	٢٤٦٦٣

F.A.O, Production Yearbook, Vol. 26,1972

ينظر صفحة ١٩٥ ـ ١٩٧ من الدراسة .

جدول رقـــم (٢١)

الطلب الاجمالي على القمح

(بالالف طن متري)

الـــــدول	١٩٦٥	١٩٧٠ *	١٩٧٥ (ج)	١٩٨٠ (ج)	١٩٧٥ (ع)	١٩٨٠ ** (ع)
الجزائـــــر	١٠٤٧	١١٤٠	١٣٦١	١٦١٥	١٣٦١	١٦١٥
المغـــرب	١١٦٦	١٥٨٤	١٨٣٧	٢١٠٣	١٨٣٦	٢٠٤٧
تونس	٥٥٥	٦٥٢	٧٥٤	٨٧٢	٧٨١	٨٢٦
موريتانيا	٩	١٢	١٥	١٩	١٦	٢٤
الصومال	١٢	١٤	١٧	٢١	١٨	٢٤
ليبيـــا	١٤٠	١٨٤	٢١٣	٢٤٩	٣١٣	٢٤٩
السودان	١٤٤	٢٠٠	٢٣٨	٢٨٩	٢٣٨	٢٩٩
مصـــــر	٢٥٧٥	٢٨٧١	٣٣٣٨	٣٨٢٧	٣٣٤١	٣٨١٥
العـــراق	٦٧٧	٨٢٣	٩٩٦	١٢١٦	٩٩٦	١٢١٦
الاردن	٢٣٠	٢٧٢	٣٢١	٣٨٢	٣٢١	٣٧٧
لبنـــان	٢٣٠	٢٦٧	٣٠٨	٣٥٤	٣٠٨	٣٥٢
السعودية	٢٥٥	٣٢٨	٣٨١	٤٣٨	٣٨١	٤٣٨
اليمن الديمقراطية	٦٩	٧٠	٧٩	٩٠	٨٤	١٠٤
سوريـــا	٦٥٤	٧٦٧	٨٩٠	١٠٣٦	٨٩٠	١٠٣٣
اليمن (ج ع)	٣٣	٣٨	٤٣	٤٩	٤٥	٥٥
الكويت			٦٣	٧٢	٦٣	٧٢
الامارات المتحدة			١٩	٢٢	١٩	٢٢
قطـــر			٧	٨	٧	٨
البحرين			١٥	١٧	١٥	١٧
عمـــان			٤٩	٥٥	٤٩	٥٥
الجملة			١٠٩٤٤	١٢٧٣٤	١٠٩٨٢	١٢٦٤٨

* F.A.O, Production Yearbook, Vol. 26, 1972

** ينظر صفحة ١٩٥ ــ ١٩٧ من الدراسة

جدول رقـــم ٢٢

الطلب الاجمالي على الارز

(بالالف طن متوى)

الـــــدول	١٩٦٥	١٩٧٠ *	١٩٧٥ (ج)	١٩٨٠ (ج)	١٩٧٥ (ع)	١٩٨٠ ** (ع)
الجـــزائر	٦	٧	٩	١٠	٩	١٠
المغـــرب	١٢	١٥	١٨	٢١	١٨	٢١
تونس	١	٣	٣	٤	٤	٤
موريتانيا	١١	١٧	٢١	٢٥	٢١	٣١
الصومال	٢٩	٣٤	٤١	٤٩	٤٣	٥٦
ليبيـــا	١٣	٢٤	٣٦	٤٦	٣٦	٤٦
الســـودان	٦	١٤	١٩	٢٨	١٩	٢٩
مصـــر	٨١٥	٩٠٧	١٠٦٢	١٢٣٦	١٠٦٥	١٢٥٤
العـــراق	١٤٥	١٨٠	٢٢٣	٢٩٣	٢٢٣	٢٩٣
الاردن	٢٥	٣١	٣٧	٤٥	٣٨	٤٧
لبنـــان	١٩	٢٣	٢٧	٣١	٢٧	٣٣
السعودية	١١٨	١٦١	٢١١	٢٧١	٢١١	٢٧١
اليمن الديمقراطية	١٢	٢٥	٢٨	٣٢	٣٠	٣٧
ســـوريا	٤٤	٥٣	٦٤	٧٧	٦٤	٧٨
اليمن (ج ع)	٢	٢	٣	٣	٣	٣
الكويت			٣٥	٤٧	٣٥	٤٧
الامارات المتحدة			١٠	١٤	١٠	١٤
قطـــر			٤	٥	٤	٥
البحرين			٨	١١	٨	١١
عمـــان			١٦	٢٢	١٦	٢٢
الجملة			١٨٧٥	٢٢٧٠	١٨٨٤	٢٣١٢

F.A.O, Production Yearbook, Vol, 26,1972*

** ينظر صفحة ١٩٥ ــ ١٩٧ من الدراسة

جـــدول رقـــــم ٢٣

الطلب الاجمالى علـــــى الذرة الشامية
بالالف طن متري

الـــــدول	١٩٦٥	* ١٩٧٠	١٩٧٥ (ب)	١٩٨٠ (ب)	١٩٧٥ (ع)	١٩٨٠ ** (ع)
الجـــزائر	٥	٦	٧	٨	٧	٨
المغرب	١٦٢	١٩١	٢٢٣	٢٥٩	٢٢٣	٢٦٣
تونس	٨	٩	١٠	١٢	١١	١٢
موريتانيا	٣	٤	٤	٥	٤	٥
الصومـــال	٩٧	١١١	١٣٢	١٦٢	١٣٢	١٦٢
ليبيـــا	١	١	١	١	١	٢
السودان	١٦	١٩	٢٢	٢٦	٢٢	٢٧
مصـــــر	١٠٨٨	١٢٢١	١٤٠٥	١٦٠٢	١٤٠٥	١٥٨٩
العـــراق	٣	٤	٥	٦	٥	٦
الاردن	١	١	١	١	١	١
لبنان	٤	٥	٥	٦	٥	٦
السعودية	٤	٥	٦	٨	٦	٨
اليمن الديمقراطية	—	—	—	—	—	—
ســـوريا	٥	٦	٧	٨	٧	٨
اليمن الشمالية	١٤	١٦	١٨	٢١	١٩	٢٢
الكويت			١	١	١	١
الامارات المتحدة			..	..	..	..
قطـــر			..	..	..	..
البحرين			..	..	..	..
عمـــان			١	١	١	١
الجملة			١٨٤٨	٢١٢٧	١٨٥٠	٢١٢١

* F.A.O. Production Yearbook, Vol. 26, 1972

** تنظر صفحة ١٩٥ ـ ١٩٧ من الدراسة

جدول رقم ٢٥

الطلب الاجمالي على البطاطس
بالالف طن متري

الدول	١٩٦٥	١٩٧٠ *	١٩٧٥ (ج)	١٩٨٠ (ح)	١٩٧٥ (ع)	١٩٨٠ ** (ع)
الجزائر	١٨٨	٢٢٧	٢٧٥	٣٣٦	٢٧٥	٣٣٦
المغرب	١١٧	١٤٢	١٦٧	١٩٩	١٦٨	٢٠٧
تونس	٤٩	٥٤	٦٢	٧٢	٦٦	٨٢
موريتانيا	..	..	..	..	..	..
الصومال	١	١	١	٢	١	٢
ليبيا	٩	١٤	١٩	٢٣	٢١	٢٦
السودان	٢١	٢٤	٢٩	٣٤	٢٩	٣٥
مصر	٢٤٨	٢٧٦	٣٢٣	٣٧٦	٣٢٤	٣٨٢
العراق	٢٧	٣٣	٤٠	٥١	٤٠	٥١
الاردن	٢٥	٣٠	٣٦	٤٣	٣٦	٤٤
لبنان	٤١	٤٨	٥٦	٦٥	٥٧	٦٧
السعودية	١٠	١٣	١٦	٢٠	١٦	٢٠
اليمن الديمقراطية	٧	٧	٨	١٠	٩	١١
سوريا	٤٨	٥٨	٦٨	٨٢	٦٨	٨٤
اليمن الشمالية	٣٢	٣٦	٤١	٤٦	٤٢	٤٩
الكويت			٣	٤	٣	٤
الامارات العربية			١	١	١	١
قطر			..	..	..	..
البحرين			١	١	١	١
عمان			١	١	١	١
الجملة			١١٤٧	١٣٦٦	١١٥٨	١٤٠٣

* FAO, Production Yearbook, Vol. 26, 1972

** ينظر صفحة ١٩٥ ـ ١٩٧ من الدراسة

جدول رقم ٢٥

الطلب الاجمالي على البطاطس
بالالف طن متري

الدول	١٩٦٥	١٩٧٠ *	١٩٧٥ (ج)	١٩٨٠ (ح)	١٩٧٥ (ع)	١٩٨٠ ** (ع)
الجزائر	١٨٨	٢٢٧	٢٧٥	٣٣٦	٢٧٥	٣٣٦
المغرب	١١٧	١٤٢	١٦٧	١٩٩	١٦٨	٢٠٧
تونس	٤٩	٥٤	٦٢	٧٢	٦٦	٨٢
موريتانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الصومال	١	١	١	٢	١	٢
ليبيا	٩	١٤	١٩	٢٣	٢١	٢٦
السودان	٢١	٢٤	٢٩	٣٤	٢٩	٣٥
مصر	٢٤٨	٢٧٦	٣٢٣	٣٧٦	٣٢٤	٣٨٢
العراق	٢٧	٣٣	٤٠	٥١	٤٠	٥١
الاردن	٢٥	٣٠	٣٦	٤٣	٣٦	٤٤
لبنان	٤١	٤٨	٥٦	٦٥	٥٧	٦٧
السعودية	١٠	١٣	١٦	٢٠	١٦	٢٠
اليمن الديمقراطية	٧	٧	٨	١٠	٩	١١
سوريا	٤٨	٥٨	٦٨	٨٢	٦٨	٨٤
اليمن الشمالية	٣٢	٣٦	٤١	٤٦	٤٢	٤٩
الكويت			٣	٤	٣	٤
الامارات العربية			١	١	١	١
قطر			٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحرين			١	١	١	١
عمان			١	١	١	١
الجملة			١١٤٧	١٣٦٦	١١٥٨	١٤٠٣

* FAO, Production Yearbook, Vol. 26, 1972

** ينظر صفحة ١٩٥ ـ ١٩٧ من الدراسة

جدول رقم ٢٦

الطلب الاجمالى على الخضر

(بالالف طن متوى)

الـــدول	١٩٦٥	١٩٧٠ *	١٩٧٥ (ج)	١٩٨٠ (ج)	١٩٧٥ (ع)	١٩٨٠ ** (ع)
الجزائـــر	٣٤١	٨١٤	٥١٤	٦٣٥	٥١٤	٦٣٥
المغـــرب	٤١٦	٥١٠	٦٠١	٧١٧	٦١٥	٧٥٠
تونس	٣٢٤	٣٥٥	٤١٠	٤٧٣	٤٣٦	٥٣٨
موريتانيا	٢	٣	٣	٤	٣	٤
الصومال	٣٨	٤٤	٥١	٦٠	٥٣	٦٥
ليبيـــا	٩٢	١٣٩	١٨٤	٢٢٤	١٨٤	٢٢٤
السودان	٤١٠	٤٧٧	٥٦٥	٦٨٣	٥٦٥	٧٠١
مصـــر	٣٠٠٧	٣٢٨٢	٣٩٥٩	٤٦٨٦	٣٩٨٠	٤٨١٦
العراق	٥٧٩	٧٢٠	٨٩١	١١٦٢	٨٩١	١١٦٢
الاردن	٢٧٤	٣٣٣	٤٠٠	٤٨٢	٤٠٩	٥٠٥
لبنـــان	٢٢٠	٢٦٢	٣٠٩	٣٦٥	٣١٧	٣٨١
السعودية	١٦٤	٢٢٤	٢٩٣	٣٧٧	٢٩٣	٣٧٧
اليمن الديمقراطية	٢٠	١٧	١٩	٢٢	٢١	٢٦
سوريا	٢٩٩	٣٧٧	٤٥٨	٥٦٤	٤٥٩	٥٧٢
اليمن الشمالية	٥٤	٦١	٦٩	٧٩	٧١	٨٥
الكويت			٤٨	٦٥	٤٨	٦٥
الامارات المتحدة			١٥	٢٠	١٥	٢٠
قطـــر			٥	٧	٥	٧
البحرين			١٢	١٥	١٢	١٥
عمـــان			٢٢	٣٦	٣٢	٣٦
الجملة			٨٨٢	١٠٦٧٦	٨٩١٣	١٠٩٨٤

F.A.O, Production Yearbook, Vol,1972 *

ينظر صفحة ١٩٥ ـ ١٩٧ من الدراسة

جـــدول رقـــم ٢٧

الطلب الاجمـالي على الفاكهـــة

(بالالف طن متوى)

الـــــدول	١٩٦٥	١٩٧٠ *	١٩٧٥ (ج)	١٩٨٠ (ج)	١٩٧٥ (ع)	١٩٨٠ ** (ع)
الجـــزائر	٥٢٢	٦٢٣	٧٥٩	٩٢٩	٧٥٩	٩٢٩
المغـــرب	٤٦٣	٥٧٢	٦٧٤	٨٠٤	٦٧٨	٨٤١
تونس	٢٢٩	٢٤٩	٢٨٧	٣٣٣	٣١١	٣٩١
موريتانيا	١٣	١٦	١٩	٢٢	١٩	٢٥
الصومـــال	٥٠	٥٧	٦٦	٧٦	٦٧	٨٠
ليبيـــــا	١٠١	١٨٤	١٩٣	٢٣٥	١٩٣	٢٣٥
الســـودان	٣٢٩	٣٨٣	٤٥٥	٥٥٢	٤٥٥	٥٦٩
مصـــــر	٢٢٥٦	٢٤٥٩	٢٩٧٨	٢٥٣٧	٢٩٩٥	٢٦٤٨
العـــراق	٦٠٦	٧٥٩	٩٤٦	١٢٥٤	٩٤٦	١٢٥٤
الاردن	٢٤٨	٣٠٠	٣٥٩	٤٣١	٣٦٦	٤٤٩
لبنان	٣٢٩	٣٨٩	٤٥٥	٥٣٤	٤٦٤	٥٥٢
السعودية	٤٦٦	٥٩١	٧١٨	٨٦٣	٧١٨	٨٦٣
اليمن الديمقراطية	٣٨	٤٥	٥١	٥٩	٥٤	٦٧
سوريـــا	٥٩٣	٧٢٢	٨٦٠	١٠٣٨	٨٦٢	١٠٤٦
اليمن الشمالية	٩٠	١٠١	١١٤	١٣٠	١١٧	١٣٩
الكويت			١١٩	١٤٩	١١٩	١٤٩
الامارات المتحدة			٣٦	٤٥	٣٦	٤٥
قطـــــر			١٤	١٧	١٤	١٧
البحرين			٢٩	٣٥	٢٩	٣٥
عمـــان			٤٨	٥٩	٤٨	٥٩
الجملة			٩١٨٠	١٠١٠٢	٩٢٥٠	١٠٣٩٣

* F.A.O, Production Yearbook, Vol. 26,1972

** ينظر صفحة ١٩٥ ـ ١٩٧ من الدراسة

جدول رقم ٢٨

الطلب الاجمالى على اللحم
بالالف طن متري

الدول	١٩٦٥	١٩٧٠ *	١٩٧٥ (ج)	١٩٨٠ (ج)	١٩٧٥ (ع)	١٩٨٠ ** (ع)
الجزائر	١١٠	١٣١	١٧٤	٢٣٨	١٧٤	٢٣٨
المغرب	١٩٤	٢٣٧	٢٨٢	٣٤٥	٢٨٥	٣٧٣
تونس	٥٦	٧١	٨٣	٩٧	٩٢	١٢٤
موريتانيا	٣٢	٤١	٤٩	٦٠	٥١	٧٠
الصومال	٦٤	٧٥	٨٩	١٠٦	٩٣	١٢١
ليبيا	٢٨	٥٢	٨٠	١٠٤	٨٠	١٠٤
السودان	٢٧٣	٣٣٧	٣٩٩	٤٨٣	٣٩٩	٤٩٦
مصر	٤٠٧	٤١٨	٥٢٣	٦٣٦	٥٢٧	٦٦٩
العراق	١٣٥	١٧٠	٢١٤	٢٧٢	٢١٤	٢٩١
الاردن	٢١	٢٦	٣٢	٣٩	٣٤	٤٤
لبنان	٦٢	٧٦	٩٢	١١٣	٩٧	١٢٤
السعودية	٥٣	٧٩	١١٤	١٦٦	١١٤	١٦٦
اليمن الديمقراطية	١٩	١٥	١٧	٢٠	١٩	٢٤
سوريا	٥٩	٨١	١٠٢	١٣٢	١٠٢	١٣٦
اليمن الشمالية	٧٦	٨٦	٩٧	١١١	١٠٠	١٢١
الكويت			١٩	٢٩	١٩	٢٩
الامارات المتحدة			٦	٩	٢	٩
قطر			٢	٣	٥	٣
البحرين			٥	٧	٥	٧
عمان			١٢	١٨	١٢	١٨
الجملة			٢٣٩١	٢٩٨٨	٢٤٢٥	٣١٦٧

F.A.O, Production Yearbook, Vol, 26,1972*

** ينظر صفحة ١٩٥ ـ ١٩٧ من الدراسة

جدول رقم ٢٩

الطلب الاجمالي على البيض
بالالف طن متري

الـــــدول	١٩٦٥	١٩٧٠ *	١٩٧٥ (ج)	١٩٨٠ (ج)	١٩٧٥ (ع)	١٩٨٠ ** (ع)
الجزائـــر	١١	١٤	١٨	٢٣	١٨	٢٣
المغرب	٣٨	٣٥	٤٢	٥١	٤٢	٥٥
تونس	١٠	١٤	١٦	١٩	١٩	٢٦
موريتانيا	٢	٣	٣	٤	٣	٤
الصومال	١	٣	٤	٤	٤	٥
ليبيا	١	٣	٤	٥	٤	٥
السودان	١٢	١٤	١٧	٢٠	١٧	٢١
مصـــر	٣٨	٤٠٠	٤٤٠	٦٣	٥٢	٦٧
العراق	١٠	١٣	١٦	٢٢	١٦	٢٢
الاردن	٦	٧	٨	١٠	٩	١١
لبنان	٨	١٠	١٢	١٤	١٢	١٦
السعودية	٤	٦	١٠	١٦	١٠	١٦
اليمن الديمقراطية	١	١	١	١	١	١
ســـوريا	١٠	١٤	١٧	٢٢	١٧	٢٣
اليمن الشمالية	١	١	١	١	١	١
الكويت			٢	٣	٢	٣
الامارات المتحدة			١	١	١	١
قطـــر			..	..	..	..
البحرين			..	١	..	١
عمان			١	١	١	١
المجموع			٢٢٣	٢٨١	٢٢٩	٣٠٢

* F.A.O, Production Yearbook, Vol. 26, 1972

** ينظر صفحة ١٩٥ ـ ١٩٧ من الدراسة